لجنة ملنر
والتفاوض من أجل استقلال مصر
دراسة وثائقية فى المفاوضات المصرية البريطانية
١٩٢٠- ١٩٢١

د./ عبد المنعم ابراهيم الجميعى
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر

لجنة ملنر

والتفاوض من أجل استقلال مصر

دراسة وثائقية فى المفاوضات المصرية البريطانية ١٩٢٠- ١٩٢١

انفجرت ثورة ١٩١٩ فور نفى سعد زغلول وصحبه فى ٨ مارس ١٩١٩ وبعد الإفراج عنهم بضغط الثورة فى ١٧ ابريل سافر الوفد المصرى إلى باريس للمشاركة فى مؤتمر الصلح فوجد أبواب المؤتمر مغلقة ، كما لم يجد مؤيدا أو نصيراً من ممثلى الدول، خاصة بعد اعتراف الرئيس "ويلسن" بالحماية البريطانية على مصر فى ٢٢ ابريل ١٩١٩ ثم اعتراف مؤتمر الصلح بها فى مايو من نفس العام مما أدى إلى تسرب اليأس فى نفوس معظم أعضاء الوفد وتذكير معظمهم فى العودة إلى مصر ومصارحة الأمة بالموقف وباخفاقهم فى مهمتهم ولكن ما كان يصلهم من أنباء عن ثبات الأمة فى كفاحها واحتمالها للتضحيات فى سبيل الاستقلال كان معينا لهم على الثبات وإلى جانب ذلك فقد استطاع سعد زغلول ان يقنع أعضاء الوفد بضرورة البقاء فى باريس استمرارا فى خدمة القضية المصرية[١]، خاصة وأن التواجد فى باريس من شأنه أن يمكن الوفد من العمل بحرية أكبر من مصر التى كانت الأحكام العرفية تغلل أعناقها.[٢]

ونظرا لشعور الحكومة البريطانية بنقمة المصريين على سياستها وما تسبب عنها من قيام الثورة ، فكرت فى معالجة الموقف بإيفاد لجنة إلى مصر للتحقيق فى الأمر وبحث الوسائل الكفيلة بالتهدئة لذلك أعلنت فى ١٥ مايو ١٩١٩ إيفاد لجنة برئاسة "اللورد ملنر" وزير المستعمرات وقتذاك وتفويضها فى "تحقيق أسباب الاضطرابات التى حدثت أخيرا فى القطر المصرى، وتقديم تقرير عن الحالة الحاضرة فى تلك البلاد، وعن شكل القانون النظامى الذى يعد تحت الحماية ليكون خير دستور لترقية أسباب السلام واليسر والرخاء فيها ولتوسيع نطاق الحكم الذاتى فيها، توسيعا دائم التقدم والترقى ولحماية المصالح الأجنبية[٣]. وما أن أعلن رسميا عن تأليف هذه اللجنة حتى قامت مظاهرات الاحتجاج عليها ، وانهالت برقيات ووسائل الرفض ضدها وجاهر المصريون بعزمهم على مقاطعتها.

---

(١) محمد أنيس : دراسات فى وثائق ثورة ١٩١٩، ص ١٣.

(2)Chirol , V: The Egyptian Problem , London , 1920, P. 245.

(٣) مجلس الشيوخ وثائق المفاوضات والمحادثات من ١٩٢٠ إلى ١٩٣٢ تقرير اللورد ملنر ، ملحق رقم ٣ ، تحت عنوان: "تقرير اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر " ص ٢٣٧.

كما احتج "محمد سعيد باشا" رئيس الوزراء على مجيئها قبل توقيع عقد الصلح مع تركيا ، وحذر الحكومة البريطانية من مخاطر ذلك فى ظل الظروف القائمة ، ولما لم تستجب لطلبه استقال من منصبه وإلى جانب ذلك أرسل علماء الأزهر منشورا إلى سلطات الاحتلال أوضحوا فيه حقوق مصر فى طلب استقلالها كما أرسل ستة من أمراء أسرة محمد على إلى اللجنة بتصريح يطالبون فيه باستقلال مصر، وللتضييق على تحركات اللجنة عند وصولها تم وضعها تحت المراقبة بحيث أن كل من يتصل بها من ذوى الشأن يبلغ أمره إلى الصحف فتحمل عليه بالانذار والوعيد[1]، وفى هذا الجو المشوب بالتوتر، وصلت اللجنة إلى القاهرة فى ٧ ديسمبر ١٩١٩ وقضت فى مصر نحو ثلاثة أشهر تدرس أحوال البلاد وأسباب الثورة، والعلاج الذى تراه مناسبا . وخلال ذلك لقيت معارضة شديدة وعداء كبيرا من جميع طبقات الأمة خاصة بعد أن قامت لجنة الوفد المركزية، والصحف الوطنية بدورها فى إثارة عواطف الاحتجاج والاستنكار عليها، وفى تحذير كل مصرى له علاقة بأعضاء اللجنة بأنه سيكون خائنا للوطن، كما أتفقت كلمة معظم كتابها على أن سعد زغلول المقيم فى باريس هو الوكيل الذى أنابه الشعب المصرى عنه والأولى باللجنة مفاوضته فى الأمر كل ذلك أدى إلى عودة اللجنة إلى لندن دون أن تحقق ما جاءت من أجله وإبداء رغبتها فى مفاوضة الوفد المصرى الذى يملك مفتاح التفاهم فى امور البلاد. ونتيجة لذلك كتب "ملنر" إلى وزير الخارجية البريطانية تقريرا يوضح له فيه أسباب الاستياء العام لدى المصريين من الحكم البريطانى فتعرض لمركز بريطانيا فى مصر منذ القضاء على الثورة العرابية والعداء المستحكم الذى يتجسم من المصريين ضدهم ثم تغير مركز بريطانيا فى مصر باعلان الحماية والغاء السيادة التركية وتنكر انجلترا لتطبيق مبدأ الرئيس الأمريكى "ولسن" على مصر" والقيام بابعاد سعد زغلول وثلاثة من أنصاره إلى مالطة ورفض سفرهم إلى مؤتمر الصلح بباريس وتطرق إلى عدم ارتياح المصريين لسياسة الاحتلال التعليمية، والاستحواذ على الوظائف فى الإدارة عن طريق زيادة عدد الموظفين الانجليز فى المصالح الحكومية وتعيينهم مستشارين فى معظم المصالح والوزارات فهناك مستشار للمعارف، ومفتش عام للبوليس ومستشار مالى للمالية والعديد من المفتشين فى الأقاليم، يضاف إلى ذلك انه خلال سنوات الحرب تم مصادرة الحيوانات والحبوب وغيرها من الأهالى مما زاد من استيائهم، وقد طالب ملنر فى تقريره

---

(1) مجلس الشيوخ : تقرير اللورد ملنر ، ص ٢٣٨.

بالعمل على استمالة المصريين والتوفيق بينهم وبين الإنجليز بإعطائهم نوعا من الحكم الذاتى أو الاستقلال الداخلى. [1]

وبعد التشاور مع الحكومة البريطانية أرسل ملنر "المستر هرست" احد أعضاء اللجنة والمستشار القضائى بوزارة الخارجية البريطانية إلى باريس لدعوة الوفد المصرى للحضور إلى لندن للمفاوضة معها[2]، وبحث القواعد التى يمكن أن تكون أساسا للاتفاق بين مصر وانجلترا وقد استجاب الوفد للدعوة، بإرسال ثلاثة من أعضائه وهم محمد محمود باشا، وعبد العزيز فهمى بك، وعلى ماهر بك ليتعرفوا على مدى استعداد الحكومة البريطانية للاستجابة للمطالب الوطنية ، وقد تقابل هؤلاء الثلاثة مع "اللورد ملنر" الذى أبدى استعداده للمفاوضة مع الوفد دون شروط مسبقة أو قيود ، وأنه إذا اقتنعت بريطانيا فى نهاية المفاوضات بضمان مصالحها الخاصة فإنها لا تتأخر عن منح مصر الاستقلال وبعد مشاورات ومداولات استقر رأى الوفد على الذهاب إلى لندن للمفاوضة خاصة بعد أن زار "عدلى باشا" باريس واقنع الوفد بذلك وتيقن "سعد زغلول" أن لا حرج فى ذلك على مركزه من حيث كونه المدافع عن الاستقلال المصرى فوصل إلى لندن فى ٧ يونيو ١٩٢٠ بصفته الشعبية وليست الحكومية، ورافقه سبعة من أعضاء الوفد فى ١٧ يوليو ١٩٢٠ شارك منهم فى الجلسات كل من سعد زغلول ومحمد محمود وأحمد لطفى السيد، ولما اقترح "ملنر" ضم "عدلى" إليهم وافق سعد على ذلك. [3]

وما كاد الطرفان يجتمعان حتى اختلفت نوايا كل طرف عن الطرف الآخر، فبينما كان الوفد يحاول المواءمة بين الاستقلال ورعاية المصالح البريطانية كانت غاية الانجليز من المفاوضات هو البحث والتقصى بقصد اكتشاف مدى استعداد المصريين باستبدال الحماية الصريحة بحماية مقنعة تحت اسم عقد تحالف بين البلدين[4]، فكان جهد "ملنر" أن يبتدع نوعا من الاستقلال تمنحه بريطانيا لمصر مقابل ان يرضى المصريون بوجودها العسكرى وهيمنتها على دولتهم[5]، وقد جرت المفاوضات بين الفريقين ابتداء من يوم التاسع من يونيو واستمرت إلى أواسط أغسطس وفيها تناول الفريقان شتى المشاكل العالقة وكانت النقاط التى يصعب مناقشتها تحال على لجان فرعية. وقد دار البحث حول نقطتين هما "التحالف" و"المسألة

---

(1) مجلس الشيوخ: تقرير ملنر ، ص ٢٤٨.
(2) الرافعى: ثورة ١٩١٩، جـ ٢ ، القاهرة ، ص ١٤٨، وما بعدها.
(3) شارك على ماهر وعبد العزيز فهمى فى هذه الجلسات احيانا
انظر: مذكرات سعد زغلول: كراس ٣٦ ، ص ٢٠٢٧، ٢١٠٨.
(4) تقرير اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر، سبق ذكره ن ص ٢٦٤.
(5) طارق البشرى : سعد زغلول يفاوض الاستعمار، دراسة فى المفاوضات المصرية البريطانية ١٩٢٠- ١٩٢٤، ص ٣٣.

العسكرية" وقد تقدم "ملنر" بمشروع لمعاهدة إلى الوفد تم تسليمه إلى "سعد زغلول" وتضمن ما يلى:

١- تتعهد بريطانيا بضمان سلامة الأراضى المصرية واستقلالها كمملكة ذات نظام دستورى.

٢- تتعهد مصر بألا تعقد أى معاهدة سياسية مع دولة أخرى دون موافقة بريطانيا.

٣- حق بريطانيا فى ابقاء قوات عسكرية بالأراضى المصرية وفى استعمال الموانى والمطارات المصرية.

٤- اشتراك مصر مع الحكومة البريطانية فى تعيين مستشار مالى يعهد إليه الاختصاصات المخولة لأعضاء صندوق الدين لحماية حقوق الدائنين.

٥- تتعهد بريطانيا بمساعدة مصر فى التخلص من الامتيازات التى يتمتع بها الأجانب.

٦- تعطى مصر لبريطانيا حق التدخل بواسطة ممثليها فى مصر لايقاف تنفيذ أى قانون يمس حقوق الأجانب.

٧- الإبقاء على المحاكم المختلطة الحالية أو ما يحل محلها من الأنظمة المشابهة.

٨- موافقة مصر على أن تعين بالاشتراك مع الحكومة البريطانية موظفا انجليزيا بالحقانية يكون له حق مراقبة حسن إدارة القوانين التى تتعلق بالأجانب.

٩- تمثيل بريطانيا لمصر فى أى بلد لا يوجد بها ممثل مصرى، وان لا يعهد بهذا التمثيل لدولة أخرى غير بريطانيا.

١٠- اعتراف مصر بخصوصية مركز ممثل بريطانيا فيها واعتباره ممثل الدول الحليفة التى يتقدم على جميع الممثلين الآخرين.

١١- تسوية أحوال الموظفين الأجانب بالحكومة المصرية بالاتفاق مع بريطانيا.

وبعد أن تسلم الوفد مشروع ملنر اشتم سعد زغلول منه رائحة الحماية خاصة وأن البند الأول الذى تتعهد فيه بريطانيا بضمان سلامة الأراضى المصرية من أى اعتداء خارجى لم يتضمن اعترافا واضحا باستقلال مصر أو بالغاء الحماية بل تعهدا بريطانيا بضمان سلامتها واستقلالها مع ابقاء قوة عسكرية بها.

لذلك رأى الوفد ضرورة تعديل هذا النص الذى يتنافى مع فكره الاستقلال ولكن "ملنر" تمسك به كما تمسك بابقاء قوات عسكرية متعللا بمسالة حفظ المواصلات البريطانية وضمان حرية المرور لها فى قناة السويس وقد رد سعد بأنه من الممكن أن تكون هذه القوة مصرية

فبحكم المحالفة التى ستتم بين الطرفين يمكن وضع جنود مصريين لحماية القناة وقد رفض اللورد ذلك. [1]

وبالنسبة للسيطرة البريطانية على سياسة مصر الخارجية فقد أوضح الوفد أن التمثيل السياسى لبلد هو مظهر من مظاهر الاستقلال وتحقيق السيادة[2]، ومن هنا فان تنازل مصر عن ترك حل مسألة الامتيازات الأجنبية لانجلترا معناه ان تعترف مصر لانجلترا بحقوق كبيرة لصيانة المصالح الأجنبية مما يطيح باستقلالها الداخلى[3]، ومعناه أيضا أن يستخلص الانجليز موافقة دولية بأن تكون لهم الهيمنة على الامتيازات الأجنبية لحسابهم فى مصر، فتكسب إزاء الدول الكبرى سيطرة منفردة على مصر لم تخلص لها من قبل بسبب الامتيازات وتكسب إزاء المصريين الهيمنة على أجهزة الحكم باسم رعاية مصالح الأجانب. [4]

وبالنسبة لخدمة الموظفين الانجليز وغيرهم من الأجانب فى الحكومة المصرية فقد رأى الوفد أن يترك مطلق الحرية للحكومة المصرية فى استبعاد أو استعفاء من تريد من الأجانب . أما عن مسألة السودان فان مشروع المعاهدة لم يتعرض لها كما أن الوفد رأى ان الوقت لم يحن بعد لتعيين الحالة السياسية التى تكون عليها وعلى كل حال فقد قام الوفد برفض مشروع "ملنر"، وبادر بتقديم مشروع آخر مكون ١٦ مادة وتشمل:

١- اعتراف بريطانيا باستقلال مصر وإنهاء الحماية عليها واسترداد مصر لكامل سيادتها الداخلية والخارجية بحيث تكون دولة ملكية ذات نظام دستورى.

٢- جلاء القوات البريطانية عن القطر المصرى من تاريخ العمل بهذه المعاهدة.

٣- حسن معاملة الموظفين الإنجليز عند الاستغناء عنهم.

٤- يكون لبريطانيا الحقوق التى تستعملها الدول الأجنبية بمقتضى قانون الامتيازات لحين إلغائها.

٥- تعيين أحد رجال القانون الإنجليز فى وظيفة النائب العمومى لدى المحاكم المختلطة فى حالة إلغاء المحاكم القنصلية.

٦- تنظر الحكومة البريطانية بالاشتراك مع الحكومة المصرية فى بحث امتيازات الأجانب فى القضاء والتشريع بعد مضى خمسة عشر عاما لإزالة المساس الحاصل بسيادة مصر.

---

(1) تحية للرئيس فى منفاه ، خطبة سعد زغلول فى ٦ مايو ١٩٢١، ص ٧١.
(2) تقرير اللجنة الخصوصية ، مبق ذكره ، ص ٢٥٥.
(3) المسالة المصرية والوفد ، ص ٢٥٧.
(4) طارق البشرى: المرجع السابق، ص ٣٣.

٧- فى حالة الغاء صندوق الدين العمومى تعين مصر مندوبا تختاره بريطانيا يكون له ما للقومسيون من اختصاصات.

٨- تضع بريطانيا على الشاطئ الاسيوى لقناة السويس نقطة عسكرية للمساعدة فى وقف أى تدخل اجنبى فى القنال.

٩- فى حالة عدم تعيين مصر لممثل لها فى أى بلد من البلدان يكون لبريطانيا الحق فى الدفاع عن مصالح مصر فى هذا البلد وفق آراء وزير الخارجية المصرى.

١٠- يتفق الطرفان على عقد معاهدة دفاعية بينهما للدفاع عن الأراضى المصرية فى حالة اى تدخل اجنبى، وان تقوم مصر بمساندة بريطانيا فى حالة تعرضها للخطر وذلك بتسهيل سبل المواصلات وأعمال النقل لها.

١١- الا تعقد مصر أى محالفات مع دولة أخرى دون الرجوع إلى بريطانيا.

١٢- تستمر هذه المعاهدة لمدة ثلاثين عاما يمكن للطرفين النظر فى أمر تجديدها بعد ذلك.

١٣- ان تكون مسالة السودان موضوع اتفاق خاص

١٤- يلغى اى عمل يخالف هذه الشروط.

١٥- تودع هذه المعاهدة لدى عصبة الأمم لتسجل بها وان توافق بريطانيا على انضمام مصر إليها كدولة مستقلة.

١٦- يعمل بهذه المعاهدة بمجرد التصديق عليها. [١]

وعند تحليلنا للمشروع الذى تقدم به الوفد يتضح أنه بالرغم من المزايا العديدة فى المشروع مثل التركيز على إلغاء الحماية وإعلان الاستقلال ، فان به العديد من الثغرات الملفتة للنظر منها موافقة الوفد على بقاء قاعدة عسكرية بريطانية فى الجانب الاسيوى فى قناة السويس لما فيه من مساس بالسيادة المصرية[٢]، وقد برر سعد موافقته على ذلك بإصرار الجانب البريطانى على هذا الموضوع ومما يؤخذ على هذا المشروع أيضا تأجيل النظر فى قضية السودان مع انها كانت من المطالب القومية بشكل متكرر هذا بالاضافة إلى ان تعيين دنلوب عام انجليزى لدى المحاكم المختلطة ومستشار مالى انجليزى عند الغاء صندوق الدين

---

(1) مجلس الشيوخ: نص مشروع المعاهدة الذى قدمه الوفد المصرى إلى لجنة اللورد ملنر فى ١٧ يوليو ١٩٢٠، ص ٢٣٣- ٢٣٤.
(2) محضر الجلسة الرابعة بين عدلى وكيرزون فى ١٩ يونيو ١٩٢١.

وتعهد مصر بمساندة انجلترا وفتح موانيها ومطاراتها لقواتها فى حالة الحرب مع دولة اخرى. وإحلال انجلترا محل الدول الأجنبية فى الامتيازات[1] يهدم معانى الاستقلال الحقيقى.

وعلى أى حال فعند مقارنة مشروع ملنر بالمشروع الذى قدمه الوفد يتضح ان المشروعين اتفقا حول عدة نقاط منها عقد محالفة دفاعية بين مصر وبريطانيا قيدها المشروع المصرى بمدة ثلاثين عاما يمكن للطرفين بعد انتهائها النظر فى أمر استمرارها من عدمه، فى حين جعلها المشروع البريطانى دائمة ، ثم إبقاء انجلترا قوات عسكرية لها فى مصر حددها المشروع المصرى بالضفة الشرقية لقناة السويس ولمدة عشر سنوات، بينما ترك المشروع البريطانى هذا الحق مطلقا يضاف إلى ذلك أنه خول بريطانيا حق استخدام المطارات والموانئ

ع عن مصر وحماية المواصلات البريطانية وكذلك وافق المشروع المصرى على منح انجلترا حق تعيين مستشارين إنجليز فى وزارتى الحقانية والمالية وتقييد حق مصر فى عقد معاهدات تحالف مع الدول الأجنبية فى حين نص المشروع البريطانى على المعاهدات السياسية عموما . كما وافق المشروع المصرى على تخفيف وطأة نظام الامتيازات إلى حين الغائها، وان توافق مصر على ان تستخدم بريطانيا باسم الدول حقوق الامتيازات التى لها على حين نص المشروع البريطانى على جعل الامتيازات الأجنبية وحماية الأجانب فى يد انجلترا، كما أن المشروع المصرى نص على حق مصر فى الانضمام لعصبة الأمم بينما تجاهل المشروع البريطانى تأييد مصر فى الانضمام لهذه العصبة، وإلى جانب ذلك فقد نص المشروع المصرى على ضرورة انتهاء الحماية واعتراف بريطانيا باستقلال مصر واسترداد كامل سيادتها وان تكون دولة ملكية ذات نظام دستورى فى حين لم يشر مشروع ملنر إلى الغاء الحماية وبالنسبة للسودان فقد نص المشروع المصرى على ان السودان يكون موضع اتفاق خاص[2]، بينما تجاهل المشروع الانجليزى ذكر السودان تماما، ويبدو أن "سعد زغلول" قد وافق على تقديم هذه التنازلات مقابل إلغاء الحماية على مصر وإعلان الاستقلال، وإلى جانب ذلك فانه كان يعلم أن المفاوضة أخذ وعطاء وان مسألة التدرج فى الحصول على مطالب مصر كانت الطريق الملائم للمفاوضات خاصة وان انجلترا ليست فى موقف يملى فيه عليها شروط معاهدة. ومع ذلك فقد رفض الجانب البريطانى المشروع بحجة انه لا يصلح ان يكون أساسا للمفاوضات. ونتيجة لذلك قام سعد باعداد خطاب ذكر فيه انه يرى فى مشروع "ملنر" حماية حقيقية خاصة فيما يتعلق باستمرار قوات عسكرية بريطانية فى مصر، وصرح

---

(3)Elgood , P : Egypt and the Army , Oxford , 1924, P. 266.

(٢) مذكرات سعد زغلول كراس ٣٦ ، ص ٢٠٥٤ ـ ٢٠٥٦.

لإخوانه بعدم جدوى البقاء وضرورة قطع المفاوضات ولكنه اسطر تحت ضغوط معظم الأعضاء إلى الانتظار وبعد اجتماع له مع عدلى باشا خطر ببال سعد فكرة أن يفوض الأمة المصرية فى الرأى ويستشيرها فى الأمر ، بعد إبراز حقيقة المفاوضات وخشية من نسبة فشل المفاوضات إلى الوفد رأى سعد زغلول استشاره الأمة فى بيان ما يجرى فى شأنها.[1] قبل الموافقة على التوقيع عليها ، فارسل أربعة من أعضاء الوفد إلى مصر وهم محمد محمود، وعبد اللطيف المكباتى، وأحمد لطفى السيد، وعلى ماهر لاستيضاح الرأى وقد تحفظت العديد من طبقات الأمة المصرية عن بعض النصوص وطالبت بتعديل المشروع، ومن أهم هذه التحفظات ضرورة إعلان إلغاء الحماية صراحة، وحذف ما يتعلق بالمستشار القضائى وقصر سلطات المستشار المالى على مسألة صندوق الدين، وألا تخول مصر لبريطانيا الحقوق اللازمة لحماية مصالحها ، وحذف النص الوارد بتعيين موظف انجليزى بوزارة الحقانية وحذف الشرط الوارد الذى يعلق تنفيذ المعاهدة على قبول الدول انتقال حقوقها الامتيازية إلى بريطانيا وعلى إنقاذ المراسيم المعدلة للنظام القضائى المختلط بحيث تكون المعاهدة نافذة المفعول بمجرد اعتماد مصر وبريطانيا لها، وأن تدخل مصر بصفة طرف متعاقد فى الاتفاقات المراد عملها مع الدول بشأن حقوقها الامتيازية، وحل مسالة السودان على أساس تمتع مصر بكافة حقوقها فى السودان، وإلغاء كل حكم فى المعاهدة يقيد استقلال مصر وضمان مياه النيل اللازمة لرى الأراضى المصرية ، وأولوية مصر فى أخذ المياه، ولما عاد أعضاء الوفد من مصر إلى لندن حاملين رأى الأمة المصرية وأبلغ ملنر بها اعترض ملنر عليه وأوضح أنه لا يقبل أى زيادة فى المشروع تمس دعائمه أو تغير أسسه فرد سعد زغلول عليه قائلا أنها ليست زيادات بل هى تحديد للمبهم، وتفسير للغامض وإبراز للمفهوم كالنص على إلغاء الحماية وغيرها.

ولما أصر ملنر على رأيه اعتبرت المفاوضات فى حكم المقطوعة، واخذ الوفد يعد حقائبه للسفر إلى باريس خاصة بعد ان الزم سعد نفسه أمام موكليه بالسعى إلى "الاستقلال التام أو الموت الزؤام" ذلك الشعار الذى طرح جماهيريا وتبنته ثورة ١٩١٩ وهذا ما جعل "عدلى باشا" يتدخل فى الأمر بسرعة لإنقاذ المفاوضات فالتقى بسعد فى محاولة لإعادة الاتصال مع اللورد ملنر[2]، والتقى سعد بملنر مرة أخرى موضحا له ضرورة الموافقة على

---

(1) يذكر محمد كامل سليم سكرتير سعد زغلول الخاص ان سعدا طلب من اعضاء الوفد ان يبينوا عيوب المشروع للأمة حتى لا يثيروا فى نفوس المصريين آمالا ليس إلى تحقيقها سبيل.
للتفاصيل انظر: صراع سعد فى أوربا ، ص ١٤٨.

(2) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية ١٩١٨- ١٩٣٦، ص ٢٩٠- ٢٩٢.

تحفظات الأمة ولكن ملنر تمسك برأيه إما بقبول المشروع أو رفضه ولم يكن بوسع سعد سوى أن يتمسك بالتحفظات حفاظا على اسمه وتاريخه وزعامته ، وأن يقرر قطع المفاوضات بعد أن رفض الإنجليز تحفظات الأمة.

وعلى أى حال فبالرغم من فشل المفاوضات فقد نجح "ملنر" فى اشعال نار الخلافات بين أعضاء الوفد وفى توسيع شقة الخلاف بين أفراد الأمة، فقد انقسم الأعضاء حول تاييد عدلى وسعد فرأى بعضهم أن عدلى يلعب دور الوسيط رغبة منه فى الوصول إلى حل سريع للمسألة المصرية بما يتفق مع ميولهم السياسية، ورأى البعض الآخر ان سعدا له الحق فى التمسك بتحفظات الأمة وفى أن لا يرى سوى الاستقلال بديلا.

وعلى أثر ذلك أبلغت الحكومة الانجليزية سلطان مصر فى ٢٦ فبراير ١٩٢١ قرارها الذى تطلب فيه تعيين وفد رسمى للمفاوضة فى وضع اتفاق بين البلدين فدعا السلطان "عدلى باشا يكن" إلى تأليف وزارة لاتخاذ الوسائل السياسية التى تقتضيها حالة البلاد فألفها فى السابع عشر من شهر مارس ١٩٢١ وأعلن برنامجها السياسى ثم أخذ فى تشكيل الوفد تحت رئاسته، وفى ١٩ مايو صدر الأمر بالموافقة على التشكيل ثم أبحر الوفد إلى لندن فى الحادى عشر من يوليو ١٩٢١ وبدئ بالمفاوضات فى اليوم التالى لوصول الوفد، وبعد نهاية المفاوضات سلمت الحكومة الانجليزية مشروعها للوفد فاعترض عليه حيث أنه لا يحقق أمانى مصر القومية فانقطعت بذلك المفاوضات ثم انتقلت الحركة الوطنية المصرية إلى طور جديد وانتهى الأمر بصدور تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢.

ملحق رقم ١

نص مشروع المعاهدة الذى قدمه الوفد المصرى إلى لجنة اللورد ملنر

(فى يوم ١٧ يوليه سنة ١٩٢٠)

(المادة الأولى)

تعترف بريطانيا العظمى باستقلال مصر .

تنتهى الحماية التى أعلنتها بريطانيا العظمى على مصر فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ هى والاحتلال العسكرى الإنجليزى، وبذلك تسترد مصر كامل سيادتها الداخلية والخارجية وتكون دولة ملكية ذات نظام دستورى .

(المادة الثانية)

تجلى بريطانيا العظمى جنودها عن القطر المصرى فى ظرف ——— من تاريخ العمل بهذه المعاهدة .

(المادة الثالثة)

عند استعمال الحكومة المصرية حقها فى الاستعفاء عن خدمة الموظفين الإنجليز تلتزم بإحسان معاملتهم على الكيفية الآتية :

فى غير حالة الوقف لبلوغ السن القانونية أو للعجز الجسمانى عن العمل أو بمقتضى حكم تأديبى أو لانتهاء المدة المحددة فى عقد الاستخدام ، يعطى للموظف المرفوت تعويض إضافى بمقدار شهر عن كل سنة قضاها فى الخدمة، ويمنح هذا التعويض أيضا لكل موظف يترك باختياره خدمة الحكومة المصرية فى ظرف سنة من تاريخ العمل بهذه المعاهدة .

(المادة الرابعة)

تخفيفا لمصار الامتيازات الأجنبية إلى حين إلغائها تقبل مصر أن الحقوق التى تستعملها الدول الآن بمقتضى هذه الامتيازات يكون لبريطانيا العظمى استعمالها باسمهن بالكيفية الآتية :

١ — الزيادات والتعديلات التى يراد إدخالها على لائحة المحاكم المختلطة لا تحصل إلا بموافقة بريطانيا العظمى .

٢ — كافة القوانين الأخرى التى لا تسعد الآن ولحق لأحد أصحاب الامتيازات إلا بموافقة الدول أو بقرار بالموافقة صادر من الهيئة التشريعية لمحكمة الاستئناف المختلطة أو من الجمعية العمومية بهذه المحكمة، تعد معمولا عليهم بمقتضى دكريتو يصدر وينشر لهذا الغرض ما لم تعمل معارضة بريطانيا العظمى خلال لوزير الخارجية المصرى فى ظرف ( ) من تاريخ النشر بالجريدة الرسمية. ولا تصح هذه المعارضة إلا اذا كان مبناها أن القانون يشمل أحكاما لا نظير لها فى شريعة من شرائع الدول ذوات الامتيازات أو — إن كان قانونا ماليا — أن الضريبة التى يأمر بها لا مساواة فى المعاملة بشأنها بين المصريين والأجانب ، وفى حالة حصول خلاف بين الحكومتين فى صحة مبنى هذه المعارضة فلمصر رفع الأمر إلى عصبة الامم لتفصل فيه .

(المادة الخامسة)

فى حالة إلغاء المحاكم القنصلية و إحالة محاكمة الأجانب على ما يقع منهم من الجنايات والجنح إلى المحاكم المختلطة تقبل مصر أن تعين أحد رجال القانون من التبعية الإنجليزية فى وظيفة النائب العمومى لدى المحاكم المختلطة .

(المادة السادسة)

تقرر الحكومة البريطانية أنها مستعدة للنظر بالاشتراك مع الحكومة المصرية بعد مضى خمس عشرة سنة فى مسألة إزالة المساس الحاصل بسيادة مصر على سكان بلادها بسبب ما للأجانب من الامتياز فى التشريع والقضاء . وتحفظ مصر لنفسها الحق فى رفع هذه المسألة، إن اقتضى الحال، إلى عصبة الأمم بعد الميعاد المذكور .

(المادة السابعة)

فى حالة إلغاء قومسيون صندوق الدين العمومى ، فإن مصر تعين موظفا ساميا تختاره بريطانيا العظمى يكون له ما للقومسيون المذكور الآن من الاختصاصات ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية فى كافة ما ترغب تكليفه به من الاستشارات والمهمات المالية .

(المادة الثامنة)

لبريطانيا العظمى — إن رأت لزوما — أن تنشئ على مصار يفها بالشاطئ الأسيوى لقنال السويس نقطة عسكرية للمساعدة على صد ما عساه يحصل من الهجمات الأجنبية على هذا القنال .

تحديد منطقة هذه النقطة يحصل بعد بمعرفة لجنة مكونة من جهراء عسكريين من الطرفين بعدد متساو .

ومن المتفق عليه أن إنشاء هذه النقطة لا يعطى لبريطانيا العظمى أى حق فى التدخل فى أمور مصر ولا يخل أدنى إخلال بما لمصر من حقوق السيادة على تلك المنطقة التى تبقى خاضعة لسلطة مصر ومنتفعة فيها قوانينها. كما لا يمس بالسلطة المخولة لمصر باتفاقية القسطنطينية المحررة فى أكتوبر سنة ١٨٨٨ الخاصة بحرية الملاحة فى قنال السويس .

وبعد مضى عشر سنين من تاريخ العمل بهذه المعاهدة يبحث المتعاقدان الأمر لمعرفة ما إذا كان استبقاء هذه النقطة لم يعد له لزوم وما إذا لم يكن ممكنا أن يترك لمصر وحدها العناية بالمحافظة على القنال . وفى حالة الخلاف يرفع الأمر إلى عصبة الأمم .

(المادة التاسعة)

فى حالة ما ترى مصر التى لها حق التمثيل السياسى ألا تعين نائبا مصريا عنها لدى أى بلد من البلاد تعهد بالمصالح المصرية و هذا البلد إلى نائب بريطانيا العظمى وهو يتولى الدفاع عن تلك المصالح وفق آراء وزير الخارجية المصرى .

(المادة العاشرة)

يوافق الطرفان بمقتضى هذا على عقد محالفة دفاعية بينهما للأغراض الآتية :

١ — تتعهد بريطانيا العظمى بالاشتراك فى الدفاع عن الأراضى المصرية ضد كل تعد يحصل من جانب أى دولة من الدول .

٢ — عند حصول تعد على المملكة البريطانية من جانب أى دولة أوربية ولو لم تكن مندمجة القطر المصرى ذاته فى خطر مباشر فإن مصر تتعهد بأن تقوم داخل حدود بلادها لبريطانيا العظمى بجميع ما تحتاجه حربيا من تسهيل سبيل المواصلات وأعمال النقل . وشروط أداء هذه المعونة تتحدد بعد باتفاق خاص .

(المادة الحادية عشرة)

تتعهد مصر ، فوق ذلك ، بألا تعقد أية محالفة مع أية دولة أخرى بدون الاتفاق مقدما مع بريطانيا العظمى .

(المادة الثانية عشرة)

هذه المحالفة معقودة لمدة ثلاثين سنة فى نهايتها يمكن للطرفين أن ينظرا فى أمر تجديدها .

(المادة الثالثة عشرة)

مسألة السودان تكون موضوع اتفاق خاص .

(المادة الرابعة عشرة)

كل ما كان مخالفا لهذه الشروط من الأحكام المتعلقة بمصر الواردة بكافة المعاهدات الأخرى يكون ملغى ولا عمل له .

(المادة الخامسة عشرة)

تودع هذه المعاهدة بسكرتيرية جمعية الأمم لتسجل بها وتقرر بريطانيا العظمى أنها عن نفسها قابلة من الآن دخول مصر بهذه الجمعية بصفتها دولة حرة مستقلة .

(المادة السادسة عشرة)

يعمل بهذه المعاهدة بمجرد تبادل التصديق عليها من المتعاقدين ويحصل التصديق فيما يتعلق بمصر بناء على قرار بالاعتماد صادر من الجمعية الوطنية التى تدعى لتقرير الدستور المصرى الجديد .

ملحق رقم ٢

تقرير

اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر

نص التفويض

"تحقيق أسباب الاضطرابات التي حدثت أخيرا في القطر المصري، وتقديم تقرير عن الحالة الحاضرة في تلك البلاد، وعن شكل القانون النظامي الذي يعد تحت الحماية خير دستور لترقية أسباب السلام واليسر والرخاء فيها، ولتوسيع نطاق الحكم الذاتي فيها توسيعا دائم التقدم والترقي، ولحماية المصالح الأجنبية".

تأليف اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر

الفيكونت ملنر الوزير الأكبر لمستعمرات جلالة الملك (رئيس اللجنة).

السر رنل رود.

الجنرال السر جون مكسويل.

البريجادير جنرال السر أوين توماس، العضو في البرلمان.

السر سمل ج. ب. هرست من موظفي وزارة الخارجية.

المستر ج. ف. مينلر.

المستر ا. ت. لويد (سكرتير اللجنة).

المستر ا. م. ب. انجرام من موظفي وزارة الخارجية (معاون السكرتير والسكرتير الخصوصي لرئيس اللجنة).

في ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٠

إلى فخامة الإرل كرزن وزير الخارجية.

مولاي اللورد

أعرض على فخامتكم تقرير اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر والتي أنا رئيسها وقد وقع هذا التقرير أعضاء اللجنة كلهم ما عدا الجنرال السر جون مكسويل الذي اضطر لأسباب صحية أن يغادر إنجلترا في أوائل شهر نوفمبر، وهو نزيل مصر الآن. ولكن أتاني منه الكتاب التالي الذي يعرب فيه عن موافقته على الأمور التي استصوبناها وأوصينا بها في هذا التقرير، وهذا نص كتابه:

عن ظهر الباخرة تركنده في ٤ نوفمبر سنة ١٩٢٠.

"مولاي اللورد.

يشق علي أن أخبركم أني اضطررت لصحتي وطوعا لأمر الطبيب لي بالسفر إلى الخارج لم يعد في استطاعتي مشاركة اللجنة في تشاورها وتداولها في أمور مصر.

على إني أغتنم هذه الفرصة لأقول إني موافق تمام الموافقة على ما آلت إليه مداولاتها بوجه الإجمال إلى تاريخنا هذا، ومتحد معها في السياسة التي رسمت حدودها في مشروع الاتفاق الذي سلم إلى سعد باشا زغلول في شهر أغسطس الماضي.

هذا وإني الخ الخ.

ج. ج. مكسويل جنرال"

ولي الشرف يا مولاي اللورد أن أكون عبد فخامتكم الخاضع

ملنر"

(١)

عمل اللجنة في مصر

كانت حكومة جلالة الملك تفكر في إرسال لجنة خصوصية إلى مصر منذ شهر أبريل سنة ١٩١٩ لما تفاقم القلق في تلك البلاد حتى ظهر بمظهر العنف والتعدي والإخلال بالنظام، وفي شهر مايو التالي أعلن أن لجنة كهذه ستسافر إلى مصر برياسة اللورد ملنر في فصل الخريف، فأظهر المصريون الوطنيون بعزمهم على تدبيرها يلزم لمقاطعة تلك اللجنة واشتد عزمهم هذا كثيرا باحتجاج محمد سعيد باشا رئيس الوزارة حينئذ على مجيء اللجنة قبل إمضاء عقد الصلح مع تركيا وازداد ذلك قوة وشدة بعد استعفاء محمد سعيد باشا إثر إغفال احتجاجه خلفه وهبه باشا على رياسة الوزارة، وظلت الوزارة الجديدة قابضة على زمام الأحكام مدة إقامتنا كلها بمصر.

واستعفى وهبه باشا بعد ذلك لاعتلال صحته فحل محله توفيق نسيم باشا أحد زملائه في الوزارة وكان وزير الداخلية مدة إقامتنا بمصر. ويسرني على المرء أن يفي هذين الرئيسين وسائر رفاقهم الوزراء حقهم من المدح والإطراء على ما أبدوا من الشجاعة والغيرة الوطنية باستلامهم مقاليد الأحكام في زمن كانت فيه بلادهم تعاني شدة أزمة كهذه وكانت حياتهم مهددة بخطر دائم. ولا تزال وزارة توفيق نسيم باشا قابضة على زمام الأمور وأعضاؤها هم عين الوزراء الذين كانوا في وزارة وهبه باشا ما خلا وزيرا واحدا؛ فهي كما يتبين في أوصافها: وزارة أعمال مؤلفة من رجال إداريين أكفاء مقيمين على ولاء السلطان ويديرون الأمور بالاتفاق مع المعتمد السامي البريطاني وليس لوزارتهم صبغة سياسية ولا هي مالة إلى اتباع خطة مقررة في المسألة التي هي أم المسائل الحالية أي مسألة مستقبل مصر.

فتغير الوزارة في مصر وأحوال أخرى أيضا أخرت سفر اللجنة إلى آخر شهر نوفمبر ثم بلغنا بورت سعيد في صباح الأحد الموافق ٧ ديسمبر ووصلنا إلى مصر القاهرة بعد الظهر من ذلك اليوم عينه، وكانوا قد اتخذوا جميع الاحتياطات للمحافظة على سلامتنا نظرا إلى روح العداء للجنة الذي اشتد في النفوس بالتحريض والإغراء. فبلغنا الفندق المعد لنزولنا فيه من دون أن يحدث حادث ما.

وفى اليوم التالى ليوم وصولنا قدمنا اللورد اللنبى كلنا إلى عظمة السلطان فكان ذلك الزيارة الرسمية وإنما تقدمتها زيارة قصيرة قابل فيها عظمته اللورد ملنر مقابلة ودية غير رسمية ، وكان ذلك أول حديث من عدة أحاديث جرت لرئيسنا وبعض أعضاء لجنتنا مع عظمته فكان عظمته يعاملنا فيها وإياها تمام الصداقة ويعرب فى أثنائها بصراحة عن رأيه فى الحالة السياسية بمصر والحوادث التى حدثت بها فى السنوات القليلة الماضية وعن صعوبة مركزه. ولكنه اس[illegible] أن يشير برأى ، أو أن يعطى نصيحة فى الموضوع الذى انتدبنا له ، أى دستور مصر فى المستقبل . ولم يحاول قط أن يدير زمام مداولاتنا أو أن يؤثر فيها أقل تأثير ، وإنما اقتصر على النصح لنا بالتأنى فى استنتاج النتائج والاستعداس من المفاوضين ودل على بعض من ذوى المقامات الذين يحسن بنا [illegible]هم مثل رشدى باشا وعدلى باشا ومحمد سعيد باشا ومفلوم باشا وكلهم من الوزرا[illegible]ين وكان موقفه بإزاء غرض اللجنة موقف الملتزم جانب الحياد .

وقد كان الاحتراس أشد ظهورا من ذلك فى الوزراء — وهبه باشا ورفاقه — الذ[illegible] تعرفنا بهم فى حفلة أقامها اللورد اللنبى بدار الحماية فى ١١ ديسمبر [illegible]. فنا نحن وإياهم على غاية الوداد طول مدة إقامتنا بمصر وكانوا دائما على استعداد لمساعدتنا فى بحثنا ولموافاتنا بكل أنواع المعلومات وجمعنا بكل موظف نروم مقابلته . ولم يكن ثمة ريب فى الإطلاق فى رغبتهم فى تمكيننا من امتياز كل فرصة تمكننا من معرفة نظام الحكومة وكيفية إدارتها لأعمالها ومن الاطلاع على حالة البلاد ، ولكنهم كانوا شديدى العناية بتركنا وشأننا حتى نستنتج النتائج بأنفسنا ، ولما طلبنا منهم صريحا أن يفصحوا لنا عن آرائهم أظهروا عدم رغبتهم فى اقتراح شئ من عندهم فى المسائل الدستورية الخارجة عن المسائل الإدارية ولم يظهروا أدنى رغبة فى معرفة الجهة التى تتجه إليها أفكار اللجنة من جهة حكومة مصر فى المستقبل . غير أن هذا الاحتراس والتمنع اللذين بدا فى رجال الحكومة الوطنيين كانا على نقيض ما فعله جمهور الوطنيين والجرائد الوطنية فإنهم أثاروا عواصف الاحتجاج والاستنكار على اللجنة حين وصولها ، ولم تكد تقيم أياما بل ساعات فى القاهرة حتى رأينا الأدلة الكثيرة على وجود معارضة شديدة لها منظمة لمقاومتها فإن التلغرافات انهالت علينا بحملة عزم مرسليها على الاعتصاب احتجاجا منهم على وجودنا فى البلاد وكان كثير من هذه التلغرافات مرسلا من صبيان المدارس وتلامذتها ولكن تلغرافات أخرى وردت من هيئات عمومية كمجالس المديريات وبعضها من موظفى الحكومة وكثير من النقابات والجماعات المتفاوتة فى الأهمية وعظم الشأن . وقد بلغ عدد التلغرافات التى وردت علينا مدة إقامتنا بمصر ١١٣٠ تلغرافا كلها من هذا القبيل ولم يصلنا غير ٢٩ تلغراف تهنئة معظمها من أناس يعرفون بعض رجال اللجنة بأشخاصهم . أما الجرائد الوطنية فكلها ما عدا القليل [illegible] منها أفرغت جهدها فى القدح والتعريض منادية بأن كل اعتراف بالحماية يؤذن بكونه رضى عن الحالة الحاضرة ، وأن كل مصرى تكون له علاقة بأعضائها يرتكب جناية خيانة الوطن . واتفقت كلمة معظم الكتاب طبعا لمقتضى ذلك [illegible] . وزغلول باشا المقيم بباريس هو الوكيل الذى أنابه الشعب المصرى عنه [illegible] لأولى اللجنة مفاوضته فى الأمر . وأضرب صبيان المدارس والمحامون وعمال الترام عن العمل ، كل فريق منهم فى دوره وجعلوا يخرجون فى مواكب ينضم إليها الصبية من تلامذة المدارس والغوغاء ويطوفون فى الشوارع وهم حاملو الأعلام ويصيحون بأعلى أصواتهم بالدعاء على اللجنة وخصوصا اللورد ملنر ، ويهتفون بالدعاء لزغلول باشا والاستقلال التام لمصر ، ولم تقتصر هذه المظاهرات على الذكور بل شاركتهم فيها الإناث فإن سيدات مصر القاهرة انتهزن تلك الفرصة فبرزن من خبائهن وركبن المركبات وطفن فى الشوارع وهن يرددن ذلك النداء الحربى . وخروج مثل هذه المواكب أمر غير مألوف فى بر مصر على الإطلاق ولكنها كانت حسنة النظام فيما خلا الشغب الذى كان يحدثه صبيان المدارس والرعاع ، فلولا النظام البديع الذى حافظ البوليس عليه وكان رجال العسكرية يساعدونهم أحيانا فى حفظه لحرب الشئ الكثير فى مصر ولسفكت الدماء فى شوارعها أيضا ولكن غاية ما حدث من هذا القبيل تكسير بعض مركبات الترام ولم يقع ضرر يذكر فيما سوى ذلك . وبعد مرور أسبوع أو أسبوعين على وصولنا خف الاضطراب والإخلال بالنظام . على أنه وقع بعض التعدى على جنود من البريطانيين مدة إقامتنا بمصر وحاول المعتدون اغتيال بعض الوزراء ثلاث مرات متوالية فدل ذلك على أن العنصر المجرم كان لا يزال نشيطا وخصوصا بين فئة من الطلبة والذين على شاكلتهم .

ولا حاجة بنا الى إطالة الكلام عن ضروب العداوات التى قوبلت اللجنة بها وأنواع المقاومات للغاية التى جاءت من أجلها وإنما نذكر حادثتين من هذا القبيل لأنهما تدلان بوجه خاص على قوة التيار الذى كان الجمهور مسوقا به . ففى الأسبوع الثانى من وصولنا أرسل علماء الجامع الأزهر الذى هو معهد التعليم الدينى الإسلامى منشورا إلى المعتمد السامى البريطانى أبانوا فيه حقوق مصر فى طلب استقلالها التام وطلبوا خروج البريطانيين من البلاد. وهناك أسباب تحملنا على الاعتقاد بأن العلماء الذين وقعوا ذلك المنشور لم يكونوا يبوون ركوب ذلك المركب السياسى وإنما ركبوه إذ ما لضغط الأساتذة والتلامذة الذين تسلطت بينهم الدعوة لمعارضة البريطانيين ، واشتد بينهم التحريض على ذلك منذ مدة ، ثم تلا هذا المنشور تصريح يشبهه مذيل بأسماء ستة من أمراء بيت محمد على أقارب السلطان ، وقد أرسل فى كتاب إلى اللورد ملنر ونشر فى الجرائد فى الوقت عينه . ولا يبعد أن يكون أولئك الأمراء قد فعلوا ذلك لأسباب مختلفة ولكن لا ريب فى أن السبب الأكبر منها هو رغبتهم فى اكتساب حب الجمهور لهم بانحيازهم إلى حركة عامت على البلاد حينئذ كالسيل الجارف .

وكان أقرب غرض للقائمين بهذه الحركة منع أعضاء اللجنة من الاتصال الودى بوجهاء المصريين الذين ينطقون بلسان أمتهم وأن يعلموا بأنفسهم قيمة الطلب المتواصل "للاستقلال التام" والعاقبة الوخيمة المترتبة على الحماية . فلذلك كان مركز اللجنة دائما تحت مراقبة حراس خفيين من المصريين فلم يكن مصرى ذو شأن يزورها حتى يبلغ خبره الصحف حالا فتحمل عليه بالإنذار والوعيد كأنه ارتكب جريمة ثم يقصد ذلك المجرم جماعة من التلامذة إلى منزله ويستفسرون عن سبب سلوكه هذا فيتولى الأمر فلان بأنه يطلب فى صحة تمسكه بالعقيدة الوطنية وتبرئه من الخروج بكلمة عن حدود هذه العقيدة فى حديثه مع اللجنة ، ولم ينج من ذلك إلا واحد أو اثنان من ذوى

الشجاعة الأدبية الذين أفهموا أولئك الفضوليين ألا يتعرضوا لشؤونهم ولا يسألوهم عما لا يعنيهم. وكانوا يستقصون حركات أعضاء اللجنة بمزيد الحرص والدقة ولا سيما متى سافر واحد منا إلى الأرياف ، فيراسلون الرسل حالا من مصر ليقتفوا خطواتنا ويسعوا في منعنا من الوصول إلى الأهالي وخصوصا الفلاحين ويدبروا المظاهرات التي يحسبون أنها تؤثر فينا فتوهمنا باتحاد الرأي المصري وتضامنه حتى لقد أفضت زيارة أحد أعضاء اللجنة لطنطا إلى اضطراب وشغب دام أياما ولم تحمد ناره إلا بيد رجال العسكرية فعرقلت هذه المظاهرات عملنا طبعا بعض التعرقل ولكنها قصرت عن بلوغ الغرض الأكبر المقصود منه لأنه يستحيل على المرء ألا يستنتج من هذه الأعمال أنه لو كان المصريون مجمعين حقيقة هذا الإجماع الذي أرادوا أن يوهمونا بوقوعه لتركونا وشأننا حتى تحققه بأنفسنا من الجولات في البلاد بلا عائق ولا مانع .

ولا يظن أحد أن مقاطعة اللجنة التي كان العامل الأكبر فيها الطلبة وصبيان المدارس وقعت موقع الاستحسان عند المتعلمين عموما أو نالت رضى جميع المتمسكين بالآراء الوطنية الراقية لأن هؤلاء كانوا يرون أن مقابلة الغرباء بالإعراض والجفاء لا تطابق المجاملة وحسن الضيافة التي يتباهى بها المصريون جميعهم ، وزد على ذلك أن أناسا كثيرين كانوا يودون أن يفصحوا للجنة عن آرائهم ولكن منعهم من ذلك خوفهم من المضايقة لأشخاصهم والتطاول عليهم ولذلك قال لنا كثيرون إننا إذا استطعنا أن نفهم الجمهور أن من يزور اللجنة فزيارته لا تؤثر في وطنيته بالضرورة فالحائل دون حرية الكلام معدوم يزول . وعليه كتبنا التصريح التالي ونشر في ٢٩ ديسمبر في الجريدة الرسمية والجرائد الأخرى وهذا نصه .

" جاءت اللجنة البريطانية إلى مصر فأدهشها ما رأته من الاعتقاد الشائع بين الجمهور بأن الغرض من مجيئها هو سلب شيء من الحقوق التي كانت لمصر إلى اليوم . فاللجنة تعلن فساد هذا الاعتقاد وأنه لا نصيب له من الصحة البتة وأنها إنما أوفدتها الحكومة البريطانية بموافقة مجلس نوابها ومجلس أعيانها لغرض واحد هو التوفيق بين أماني الأمة المصرية وبين ما لبريطانيا العظمى من المصالح الخاصة في مصر مع المحافظة على الحقوق المشروعة التي لجميع الأجانب القاطنين فيها . وإن اللجنة لعلى يقين من إنه اذا توفر حسن النية وصدق الإخلاص بين الجانبين يصبح في الميسور تحقيق هذه الغاية وإنها لترغب رغبة أكيدة في أن تكون الصلات بين بريطانيا العظمى ومصر أساسها اتفاق ودي يستأصل كل سبب للتنافر فيتمكن المصريون من أن يفرغوا جهدهم في ترقية شؤون بلادهم تحت أنظمة دستورية .

والوصول إلى هذه الغاية تود اللجنة أن تقف على آراء الهيئة المشخصة للأمة المصرية وآراء الأشخاص الذين يهتمون اهتماما صادقا بخير بلادهم ويتمكن كل فرد من إبداء رأيه بغاية الصراحة ونهاية الحرية ، إذ ليس من غرض اللجنة تمهيد الآراء أو المناقشة قيد ما أو حصرها في دائرة مخصوصة ، وهي تعلن أن الدخول في المناقشة لا يعتبر اعترافا بمبدأ أو تنازلا عن رأي من قبل اللجنة أو من قبل المناقشين لها وإن حرية المناقشة شرط أساسي للنجاح وبغيرها يتعذر رفع سوء الفهم والوصول إلى الاتفاق ".

فهذا التصريح أثر بعض التأثير قطعا في تخفيف العداوة ولكنه لم يذهب بنفور المصريين إجمالا من الاتصال باللجنة وعمومها . فتقرر رأينا والحالة هذه للوقوف على رأي المصريين أن نعتمد على أنفسنا في معرفته باغتنام الفرص التي تسنح لكل فرد منا في معاشرته لهم على اختلاف طبقاتهم ولما كانت هذه الفرص تسنح لنا على الدوام وكان الناس الذين نقابلهم يبدون آراءهم على انفراد معنا بمنتهى الصراحة والبساطة ، وكان معظم قادة الرأي المصري من جملتهم تمكنا في الأشهر الثلاثة التي قضيناها في بر مصر من معرفة الأفكار والشعور والأميال في العالم المصري وسبر غور المجاري التي تجري فيها بمزيد الدقة .

وقد شغلت أعضاؤنا بمهمهم جانبا عظيما من وقتنا ، ولكننا كنا ندرس الحالة أيضا من وجهة أخرى مختلفة عن الوجهة الأولى تمام الاختلاف فإن وزارة الخارجية البريطانية كانت قد عنيت بجمع مجلدات من الأوراق الرسمية التي أعدتها لإرشاد اللجنة ، وعلاوة على ذلك كانت لجنة الاستعلامات التي أنشأها المعتمد السامي قد جمعت شيئا كثيرا من البينات المفيدة قبل وصولنا وكذلك من الآراء المحكمة التي حصلت عليها في مسائل كثيرة من وجهاء المنظمين وسكان القطر غير الموظفين والهيئات الممثلة للأمة فدرس هذه الآراء وجمعها وتبويبها وتحرير سكرتير اللجنة الكبتن ب . هو ر لها تحريرا يشهد له بالبراعة استغرق زمنا محسوسا .

وقد كانت مطالعة هذه الأوراق الكثيرة مفيدة لنا جدا ومع ذلك سعينا في زيادة ما تضمنته من المعلومات باجتماعنا شخصيا بكل من سمح لنا الوقت بمقابلته من أفراد البريطانيين الموظفين وغير الموظفين ، وكذلك كبار النزلاء الأجانب الذين لم يكونوا يترددون طبعا عن الاتصال الدائم باللجنة جهارا ، وكان كبار الموظفين البريطانيين يجودون علينا بشهاداتهم ومشورتهم كلما طلبناها منهم في بادئ الأمر ، ونحن مدينون لهم بالمساعدة التي ساعدونا بها عن طيب نفس فقد مكنتنا مساعدتهم من الإحاطة علما بالحوادث الأخيرة وبحصر نظام كل ديوان من دواوين الحكومة المصرية والمستخدمين فيه فحصا وافيا ، وقد قسم هذا العمل على لجنات ألفت من بيننا وكانت هذه اللجنات ترفع تقاريرها إلى لجنتنا الأصلية التي اجتمعت كلها معا في جلسة واحدة لسماع آراء أسمى الموظفين البريطانيين وآراء السير ولم برنيات الذي كان قبل ذلك قائما بأعمال المستشار المالي في الحكومة المصرية وكان بمصر القاهرة في أواخر مدة وجودنا فيها وكان المستر والآن السر سيسيل) هيرست العضو القضائي في اللجنة يدرس هذه الأعمال على قدر الإمكان ولكنه قضى معظم وقته في درس النظام القضائي وخير تعديل يعدل به ليطابق مقتضى الزمان الحالي ، وكذلك السر أوين توماس الذي كان يقوم بعمل لجنة من تلك اللجنات ولكنه وجه عنايته خصوصا إلى درس الأحوال الزراعية وزار عددا من الأبامد والأملاك التي يحتكر معظمها الحكومة وبعض أفراد الناس يحيط علما بأساليب الزراعة وبأحوال الناس المعاشية ، وقضت اللجنة كلها ماعدا واحدا منها (كان يعمل عملا آخر) أياما من أسبوع في الإسكندرية حيث تيسر لها الاتصال بالجاليات الأجنبية المهمة النازلة بالمركز التجاري العظيم في القطر المصري ، فاطلعنا على آراء الغرف التجارية الفرنسوية والإيطالية واليونانية وآراء الغرفة التجارية البريطانية أيضا وزار بعض أعضاء

اللجنة مراكز أخرى للأشغال والاعمال فى الوجهين البحرى والقبلى وأخبروا رفاقهم بما رأوه فيها بخلاصة هذه الزيارات بفوائد ثمينة ودونت فى بطون الأوراق رغما عن السعى فى منعنا من الاتصال بالأهالى مباشرة كما تقدم .

وزار اثنان منا ، وهما الجنرال السر جون مكسويل والسر أوين توماس ، السودان زيارة استغرقت عدة أسابيع وعادا منها بمعلومات ثمينة ضممناها إلى المعلومات التى جمعناها من أقوال الذين تمكنا من الاجتماع بهم فى مصر القاهرة من البريطانيين والأهالى المقيمين فى تلك البلاد .

فهذه الأعمال العديدة التى ذكرناها بالايجاز شغلتنا كما فى شهرى يناير وفبراير، وفى أواخر فبراير أخذ الوقت الباقى لدينا لإنجاز أبحاثنا يقرب من النهاية لأن جماعة من أعضاء اللجنة كانوا مضطرين أن يعودوا إلى إنجلترا قبل آخر شهر مارس ، فجعلنا نعقد الجلسات لتبويب المعلومات التى جمعناها وتنسيقها والمقارنة الآراء التى استخلصناها كل منا فى حدة بعضها ببعض فاتضح لنا لأول وهلة أنه يتعذر علينا كتابة تقرير فى المدة الباقية لنا بمصر لكثرة المواد المتراكمة لدينا وكثرة المسائل التى تقتضى بحثا دقيقا لاسيما وأن مقابلاتنا بالناس كانت لاتزال تستغرق جانبا كبيرا من وقتنا . فلذلك أرجأنا إعداد تقريرنا إلى ما بعد عودتنا إلى إنجلترا . على أن المناقشات الابتدائية التى جرت بيننا أظهرت أننا مجمعون إجماعا تقريبا على بعض الأمور الجوهرية حتى إننا أثبتنا قبل سفرنا من مصر عدة اقتراحات اتفقنا كلنا عليها اتفاقا وقتيا ولكنا جعلناها بمثابة رءوس أقلام قابلة للتعديل طبقا لما تقتضيه زيادة البحث والمناقشة .

وهذه الاقتراحات تم دائرة بحثنا وتحقيقنا كلها وهى أساس تقريرنا الحالى فيخلق بنا والحالة هذه أن نراجع حاصل أبحاثنا فى مصر والنتائج التى وصلنا إليها .

(٢)

النتائج الوقتية التى استنتجناها فى مصر

(١) أسباب الاضطرابات الأخيرة والقلق الحالى

أولا — قبل الحرب

إن الاضطرابات التى وقعت فى شهر مارس سنة ١٩١٩ تعاظمت حتى بلغت غايتها بسبب حوادث معينة تتعلق بالحرب ولا يمكن نسبتها على الإطلاق إلى أحوال حديثة أو أحوال جرت فى زمانها فقط ، لأن السبيل مهد لها قبل حدوثها بزمان طويل .

ويظهر أن الناس فى هذه البلاد كثيرا ما يحسبون فيما يقولونه ويكتبونه أن مصر جزء من الإمبراطورية البريطانية ، وهذا لايطابق الواقع ولم يطابق قط فيما مضى أن " المركز الخصوصى " الذى تشغله بريطانيا العظمى فى مصر يتبدئ تاريخه من يوم توسعها لاعادة النظام مدة الثورة العرابية سنة ١٨٨٢ بعد ما عجزت من الاول أن تشترك معها فى ذلك فأبت . فالحق ذلك بريطانيا العظمى مسئولية لا يسعها رفضها ولا تستطيع القيام بأعبائها إلا باحتلال تلك البلاد إلى أن يستتب النظام فى البلاد ويثبت إمكان المحافظة عليه وصيانة أرواح الأجانب المقيمين فيها وأموالهم . وكانت الحكومة البريطانية تنوى فى ذلك الحين الجلاء عن البلاد حالما تدرك تلك الغاية كما صرحت به جهارا فأرسلت السر هنرى درمند ولف سنة ١٨٨٧ إلى الإستانة يمهد لها سبيل الجلاء فتم الاتفاق مع السلطان وافقت بريطانيا العظمى بمقتضاه على إخراج جنودها من القطر المصرى بعد ثلاث سنوات على شرط ألا يحدث حينئذ خطر خارجى أو داخلى يقتضى إبقاءهم فيه وأيضا على شرط أنه يحق لها أن تعود فتحتل البلاد إذا حدث خطر كهذا ولكن السلطان رفض توقيع هذا الاتفاق فى آخر لحظة بسبب التشديد الأخير عليه فأخفقت المفاوضات بسبب ذلك .

ومع أن بريطانيا العظمى بقيت فى مصر فهى لم تفعل شيئا فى السبع والعشرين سنة التى تلت ذلك بجعل مركزها فى مصر شرعيا أو لحسم المعضلة التى من شأنها اعتبار مصر أمة مستقلة استقلالا داخليا تحت سيادة سلطان تركيا ، وكانت مصر نظريا تحت حكم الخديو ومجلس النظار المصريين ومجلس شورى القوانين المصرى والجمعية المصرية ولم يكن المعتمد البريطانى اسما غير " وكيل سياسى وقنصل جنرال " يعرب عن آراء حكومته ورغائبها لحكومة مصر كغيره من معتمدى الدول الأخرى ثم لوجود جيش الاحتلال ولكثرة ما ألقى على عاتقه تدريجيا من الواجبات والمسئولات بحكم الأحوال أضحى الحكم الحقيقى فى البلاد ، ومع ذلك كان يعنى اشد العناية باحترام تلك النظرية وكان المصريون يعدون احترامه لها عربونا بصريح فهم أن الدولة المحتلة لا تقصد أن تفرض من حالة الحكم الوطنى فى بلادهم .

وكانت الدول الأجنبية تعده كذلك أيضا ، فلما عقد الاتفاق بين إنجلترا وفرنسا سنة ١٩٠٤ وقع تصريح فى لندن هذا نصه :

" تصرح حكومة جلالة الملك البريطانية أنها لاتنوى تغيير حالة مصر السياسية وتصرح حكومة الجمهورية الفرنسية أنها لاتعرقل عمل بريطانيا العظمى فى تلك البلاد إما بطلبها منها تعيين أجل للاحتلال البريطانى أو بغير ذلك " .

فهذا الاتفاق كان يفى بمقتضاه جميع الأغراض لو دام السلم فى أوروبا ولكن وقوع الحرب ودخول تركيا فيها إلى جانب العدو أفضيا إلى مسائل صعبة معقدة لأن المصريين كانوا حكما رعية سلطان تركيا ويدينون له لا للتاج البريطانى فهذه حالة لايمكن احتمالها كما لايخفى ، ولكن مجرد إلغاء السيادة التركية بداعى الحرب كان يحرم مصر من كل حالة سياسية معينة ويتركها بين يدى بريطانيا العظمى كبلاد من البلدان التابعة لتركيا وحينئذ كان يسهل على بريطانيا العظمى حل هذا الإشكال بضم مصر إلى الإمبراطورية البريطانية ولكن الحكومة البريطانية اختارت عمدا سبيلا أرقى من هذا به تنال مصر الأمن ويبقى مبدأ الوحدة القومية المصرية غير ممسوس وذلك ببسط حماية بريطانيا العظمى عليها ، وعليه صدر المنشور التالى فى الوقائع الرسمية فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ :

" يعلن وزير الخارجية لدى جلالة ملك بريطانيا العظمى أنه نظرا إلى حالة الحرب التى صيرها عمل تركيا قد وضعت مصر تحت حماية جلالته وأصبحت من الآن فصاعدا من البلاد المشمولة بالحماية البريطانية .

وبذلك زالت سيادة تركيا على مصر وستتخذ حكومة جلالته كل التدابير اللازمة للدفاع عن مصر وحماية أهلها ومصالحها "

وفى اليوم التالى صدر منشور آخر يخلع عباس حلمى الخديو إذ ذاك بحجة التصاقه باعداء الملك وأن وراثة عرش مصر عرضت على سمو البرنس حسين كامل فقبلها ملقبا بسلطان مصر .

أما المصريون الوطنيون فكانوا دائما يقولون ويؤكدون أنهم فهموا أن الحماية ستكون احتياطا حربيا وأن الدفاع عن مصر الذى صدر الوعد به فى الفقرة الثانية من المنشور يقتصر على الدفاع فى الحرب فقط ، ولكن يظهر لنا من عبارة المنشور أنه لا يفتح بابا لهذا التفسير ولكن لا ريب فى أن المصريين أفهموا أن المساعى ستبذل بعد الحرب لتحقيق أمانيهم القومية وأن الجهد أفرغ فى التأكيد لهم بأن حالتهم السياسية الوطنية لم تصر بعد بسط الحماية عليهم أردأ مما كانت عليه قبلها . مثال ذلك التلغراف الذى أرسله جلالة الملك إلى السلطان حسين لما جلس على عرش السلطنة فقد استعمل جلالته فيه هذه الكلمات :

" فى اليوم الذى ترتقى فيه عظمتكم السلطانية منصبها السامى أرغب أن أتقدم إلى عظمتكم السلطانية عواطف الوداد المنبعثة عن أكمل إخلاص مع تأكيدى لكم بأنى لا أنفك عن تأييدكم فى المحافظة على مصر وضمان رفاهيتها فى المستقبل وسعادتها ، ولقد دعيتم عظمتكم السلطانية إلى تحمل مسئولية منصبكم السامى بإبان أزمة خطيرة فى الحياة الأهلية بمصر وإنى على يقين أنه بمعاونة وزرائكم وبحماية بريطانيا العظمى يتسنى لكم التغلب على كل المؤثرات التى يراد بها العبث باستقلال مصر ورفاهية أهلها وسعادتهم " .

وزد على ذلك أن المصريين الوطنيين يستشهدون بشواهد عديدة صرح فيها رجال الدولة البريطانيون بإنكار كل فكرة بضم البلاد أو باحتلالها احتلالا دائما وبتأييد القول الذى قاله السر الدن غورست وهو أن الفكرة الأساسية التى تتوخاها الحكومة البريطانية هى إعداد المصريين لحكم الذاتى ومساعدتهم فى الوقت نفسه لكى يتمتعوا باجتناء الفوائد التى تعود عليهم من وجود حكومة صالحة جيدة فى بلادهم . فالإنجليز يعلمون الحوادث التى حالت دون إبرام هذه العهود حتى الآن ولكن المصريين يحرصون عليها ولذلك يسهل اتحادهما حجة على الإنجليز لاتهامهم بسوء النية ، فينبغى تذكر هذه الأمور إذا أردنا أن نفهم سبب استنكار المصريين للزعم المعتاد وهو أن مصر صارت من الأملاك البريطانية أو أن بسط الحماية عليها صيرها كذلك .

ولذلك ظلت الحالة فى مصر حالة غير طبيعية منذ احتلال البريطانيين لها سنة ١٨٨٢ ففى بادىء الأمر كانت تعرض مشاكل يظن الإنسان أنه لا يمكن حلها والتغلب عليها ثم لا تلبث أن تحل بنجاح فائق تحت إشراف رجل من أعظم الإداريين كفاءة واقتدارا . ولما مرت الأيام وبان فى الظاهر أن أداة الحكم فى مصر سائرة سيرا حسنا منتظما لم يعد الرأى العام البريطانى يهتم بأمر الحالة غير المحدودة فى تلك البلاد ، ولكن الواقع أن الحاجة إلى تسوية تلك الحالة كانت تزداد شيئا فشيئا كلما ازداد تأثير وجودنا فى القطر المصرى والشعور بتأثير الطرق الأوربية التى تدخل إليه ، فإنه بعد زوال الخوف من الظلم الذى غادر المصريين فى الأيام القديمة طائعين خاضعين تحركت فيهم خواطر جديدة ومطامع جديدة مما لابد منه ، فمصرى سنة ١٩٢٠ يختلفون عن مصرى سنة ١٩١٠ ويختلفون كثيرا جدا عن مصرى سنة ١٨٩٠ سواء كانوا من أهل المدن أو من الفلاحين . فنحن لم نعالج حل القضية المصرية كما يقتضيه الصدق والجد وإهمالنا ذلك هو الذى سبب بعض ما وصلت إليه الحالة الحاضرة .

إن نظام الأحكام الذى استنبطه اللورد كرومر لإنقاذ حكومة قد دهمها الإفلاس لم يكن إلا نظاما وقتيا ، لأنه لم يكن أحد يظن مدة أعوام كثيرة أن الاحتلال يدوم إلى ما شاء الله بعد ما وافقنا فعلا سنة ١٨٨٧ على أنه ينتهى بعد أجل قصير ولكن التدابير المؤقتة والوسائل التى اتخذت فى ساعتها لسد الحاجة الماسة ثبتت ورسخت شيئا فشيئا حتى صارت نظامات مقررة وجعل العنصر الأقوى بين العناصر الإدارية يزيد قوة وتفوقا وينال من السلطة ويتحمل من المسئولية ما لم يكن مقصودا فى الأصل ويقصر خدمة العنصر المصرى على الوظائف الثانوية فى الحكومة . إن السياسة التى كانت متبعة فى أوائل عهد الاحتلال كانت تقوم باستخدام عدد محدود من الموظفين البريطانيين المتقين بمزيد العناية ليشيروا وليساعدوا خصوصا فى دوائر المالية والرى ثم أضيف إليهم على مر الأيام مستشار قضائى ومستشار للمعارف وبعدهم مستشار للداخلية وجماعة من المفتشين للأقاليم ، فلما كان عدد هؤلاء الموظفين محصورا ضمن دائرة محدودة وكان لا يوظف منهم إلا الأكفاء المجربون كان اشتراكهم فى الأحكام محتملا ومقبولا ، بل كان المصريون ينظرون إليهم بالتجلة والإكرام . ولما زادت إيرادات مصر وسع نطاق الوظائف فى حكومتها كثيرا فاقتضى هذا التوسيع زيادة عدد من يوظف فيها من المساعدين والخبيرين الأجانب . فلطول زمان الاحتلال زاد عدد الموظفين البريطانيين زيادة مطردة وأغفل المبدأ القاضى بأن يكون غرض الإدارة تدريب المصريين وإعدادهم لتدبير شؤونهم بأنفسهم . نعم إن الوزراء المصريين أحدثوا فى السنين الأخيرة يوسعون دائرة عملهم ويزيدون اهتمامهم بشؤون وزاراتهم عما كانوا يفعلون فى أوائل أيام الاحتلال حين كان أكثرهم يكتفى بتخرمنصبه ، ولكن زاد عمل وكلاء الوزارات ورؤساء المصالح الذين أكثرهم ليسوا مصريين استقلالا عن مجلس الوزراء لجعل الاستياء يعم ويزيد من عدة الوظائف التى احتكرها البريطانيون ولحظ الناس زيادته هذه قبل وقوع الحرب بزمان طويل . ورأى المصريون الذين طال اختبارهم لوظائف الحكومة واتصفوا بالكفاءة أنه قد قضى على ترقيتهم إلى أسمى الوظائف فى حكومتهم بعد النظام القاضى بأن المنصب الذى يتقلده موظف غير مصرى لا يتقلده مصرى إذا خلا ، بل يتقلده غير مصرى على الدوام .

واستاء الناس فى مصر استياء خصوصيا حين وصول النجدة من زيادة عدد البريطانيين حديثا فى خدمة الحكومة ، فهذه الزيادة وإن كان ما شاع عنها لا يخلو من مبالغة عظيمة لعدم صحة العلم بحقيقتها كانت زيادة محسوسة وشملت وظائف قليلة من الوظائف الصغيرة التى كان أهالى البلاد يستخدمون فيها إلى ذلك الحين . ونذكر هنا أن عدد الموظفين البريطانيين كان حوالى مائة فى أوائل سنى الاحتلال فبلغ حوالى ١٫٦٠٠ فى هذه الأيام "وفئات" رواتبهم تختلف عن فئات رواتب المصريين ، لزيادة فئاتهم وإن كان لما سوغ بالنظر إلى ظروفهم الخصوصية جعلت على أسهل سبيل سببا للتظالم والشكوى .

ومما زاد القلق فى مصر بلا ريب كيفية المعيشة فى مصر ، فقد كان البريطانيون يزيدون اعتزالا وابتعادا عن معاشرة المصريين كلما زادوا عددا فى مصر حتى أصبح الحى الذى يقيمون فيه بالجزيرة حيا قائما بنفسه شبه معزل من محلات الجنود البريطانية فى بلاد الهند مستكملة العدة اللازمة لعشرتها والعابها وياضتها البدنية فزاد طيب العيش بذلك البريطانيين ولكنهم خرجوا به عن حظيرة الهيئة الاجتماعية المصرية وانحصروا فى بقعة خاصة بهم وبات المصريون فى عزلة عنهم . ونحن لانجهل الصعوبات التى تحول من الجانبين دون حرية الصلات الخالية من التكلف والمؤاخذة بين الرجال والنساء من أقوام مختلفة الأجناس والعادات ، ولكنا إذا طرحنا كل ما يجب طرحه من حسابنا لهذه الاعتبارات وأشباهها فالباقى بعد ذلك يقضى علينا بان نقول إن اقتصار البريطانيين على معاشرة بعضهم بعضا واعتزالهم لسواهم الاعتزال الذى ازداد خصوصا فى الأعوام الأخيرة كان سببا فى البعد بينهم وبين المصريين وجعل احتلال الأجنبى أثقل على الطبع مما ينبغى أن يكون .

على أننا لحفظنا بسرور حسن علاقات الحب والوداد بين كثيرين من الذين نزلوا مصر منذ زمان طويل وقليلين من كبار الموظفين ونسائهم وبين جيرانهم المصريين ورأينا الأدلة الكثيرة على عظم قيمة هذه الصداقة فى الأيام العصيبة وزمان الشدة أخيرا ، ونحن على يقين أنه إذا زيدت علاقات الصداقة هذه بين الجيران ووثقت عراها زادت الفائدة من زيادتها وتقويتها . وعلى البريطانيين الذين ينزلون مصر والذين يزورونها أيضا أن يحسنوا معرفة سلوك الناس فيها واصطلاحاتهم وعاداتهم وأن يراعوها ويحترموها . ويخلق بهم ، بوجه خصوصا الزوار منهم ، أن يعلموا أن عدم مراعاة الذوق السليم فى أمور ولو كانت طفيفة تافهة بذاتها قد يؤدى إلى عواقب وخيمة لا نسبة بينه وبينها فى جسامتها . فليتوخ النزلاء والزوار البريطانيون إجمالا إزالة الحواجز الموجودة لا إيجاد حواجز جديدة وليمازجوا المصريين فى معيشتهم على قدر الإمكان وليتعلموا الكفاية من لغتهم حتى تيسر لهم معاشرتهم وحتى يجدوا اللذة والتبسط فيها وليجتنبوا الأسباب الجزئية التى تسوؤهم لأنها إذا توالت كانت وخيمة العاقبة .

هذا ، ولسنا نرى من الجهة الأخرى مسوغا لانتقاد سمعناه كثيرا وهو أن الموظفين البريطانيين انحطوا فى الكفاءة والأوصاف . ففى مصر اليوم موظفون بريطانيون كثيرون بالغون شأوا بعيدا فى الكفاءة والمقدرة ، كما كان بها فيما مضى رجال فائقون فى مقدرتهم وآخرون معتدلون فيها . ولكن قوة الانتقاد زادت فى المصريين كثيرا بتقدمهم وباتصالهم بالبلدان الأخرى فصاروا يتطلبون من المقدرة والكفاءة أكثر مما كان يتطلبه أسلافهم .

وأيضا بعد ما اعتزل اللورد كرومر منصبه بمصر سنة ١٩٠٧ توالى على مصر ما أقل من خمسة وكلاء بريطانيين ومعتمدين سامين حتى جعلت مصر تشعر كأنها حقل من حقول التجارب فتأتى عن هذه التغييرات المتكررة التى فرضت بها ظروف الحال أن الموظفين البريطانيين الثابتين زادوا استقلالا وهؤلاء كانوا يجتهدون بإصلاح أحوال الدواوين والمصالح وإجادة أعمالها أكثر من مراعاة المسائل السياسية ، وأما المصريون الذين كانوا يراقبون مجرى الأمور فكانوا يعدون ذلك دليلا على عدم التثبت فى الأمور وعدم الثبات فيها .

ومن أسباب الاستياء العام أيضا عدم النجاح فى سياسة التعليم كما هو ظاهر جليا فأدى ذلك إلى تخريج عدد دائم الازدياد ولا حاجة إليه من طلاب الوظائف الحاملين شهادات الامتحان والخالين من تأثير التهذيب الحقيق ، ففى بادىء الأمر كانت الحال تقتضى تعليم عدد من الشبان تعليما يمكنهم من القيام بمقتضيات وظائف الحكومة الكتابية التى كان معظم الموظفين فيها إذ ذاك من غير المصريين وكذلك إعداد الطلبة لدخول المدارس العليا التى تدرس الطب والحقوق والهندسة ، ولكن يظهر هنا أيضا أن الحال بقيت إلى عهد قريب بلا سعى يذكر فى تنقيح نظام وضع فى ظروف استثنائية وبلا التفات إلى كون الأحوال المتغيرة تقتضى اتباع طرق جديدة أن التعليم والتهذيب الذى أقبل الناس عليه إقبالا حقيقيا وجعلوا يلحون فى طلبه لايزال قاصرا جدا والسواد الأعظم من الأهالى لا يزال أميا ، وليس ذلك فقط بل لا يزال بلا تربية اجتماعية أو أدبية أيضا . والناس إنما يحدون التهذيب الصحيح بمعناه الأسمى فى المعاهد الدينية والخيرية التى يشرف على أكثرها أناس فرنسويون أو أمريكيون أو فى كلية فيكتوريا البديعة التى أنشأها نزلاء الإسكندرية البريطانيون . ولكن مع كل هذه الانتقادات التى ينتقد بها على المعارف المصرية لا بد لنا من التسليم بأن مستوى التعليم ارتفع كثيرا عما كان عليه فى أوائل عهد الاحتلال وأن عدد الذين يهتمون بالمسائل العمومية يفهم وذكاء ازداد اليوم كثيرا .

هذا ، والدعوة الوطنية قائمة على ساق وقدم فى مصر منذ زمان طويل ولو نشأ الروح القومى فى الصدور مقرونا بالعقل والاعتدال لقوبل بالميل إليه والعطف عليه والاهتمام به ، وقد كان المرحوم اللورد كرومر يؤمل أن يوجهه جهة الخير والنفع ولكن المناظرات السياسية التى كانت لسوء الحظ بين الدول الغربية حولته من بادىء الأمر حتى صبغته بالصبغة المضادة للبريطانيين ، وكان الخديو السابق تارة يؤيد أنصار الدعوة الوطنية ويشدد عزائمهم وتارة يخذلهم ويقاومهم طبقا لغاياته الشخصية . وكثر عديدهم بانضمام أعضاء إليهم من موظفى الحكومة الناقمين المستائين الذين يعدون وجود البريطانيين حائلا بينهم وبين الترقى ، والذين ضعفت عزائمهم من وجود نظام للانتقاء للوظائف يمكن ذوى الوجاهة والنافذى الكلمة من تفضيل أقاربهم وأتباعهم وتقديمهم على غيرهم فى وظائف الحكومة . ثم إن ازدياد عدد التلامذة الذين ينتظرون الاستخدام فى الحكومة بنزاء التضحيات التى كثيرا ما يضحونها حقيقة فى سبيل الاستعداد لتلك الخدمة والذين يرون أن مزاحمة الأجنبى لهم على الوظائف تقلل من إمكان حصولهم عليها صيرهم آلات معدة لنشر تلك الدعوة فى الأقاليم .

ونقول أخيرا إن هناك أمرا دائم الوجود وكامنا فى النفوس وهو عدم اصطبار المسلم على حكم المسيحى ، فوجود المسلم فى مركز سياسى تحت مركز المسيحى مناف لروح الإسلام والشعور الذى يصدر عن هذا الروح يدوم طويلا فى الصدور بعد ما تخف حرارة الشعور الدينى نفسه أو تخمد تماما فى الصدور . ولا ريب أن وجود الشعور المذكور أثر تأثيرا استخدمه العنصر الدينى فى البلاد لتحريض الناس على اسم "الحماية" بعد ما فسروها بأنها تفيد خضوع الحاكم المسلم وحكومته الإسلامية لملك مسيحى خضوعا دائما . ولا يخفى أن فى الشرق غيرة وطنية على الدين أشد وأمكن من الغيرة الوطنية على الوطن وعلى تقاليد أهله .

ثانيا — فى أثناء الحرب

هذه هى العوامل التى كانت قد عملت مدة طويلة لما دخلت تركيا — كرسى الخلافة — الحرب سنة ١٩١٤ ضد الدولة المحتلة ووعد عمال ألمانيا جهرة بتحرير مصر من السيطرة البريطانية بعد انتصارهم الأخير الذى كانوا واثقين به كل الثقة ، ففى هذه الأحوال وبسبب روح العداء المستحكم الذى مازال يتجسم ضد الدولة المحتلة مدة سنين أشير على القائد العام — ونعمت الإشارة — بإعلان حالة الحرب مع تركيا ليعلم الناس أن بريطانيا العظمى أخذت على نفسها " أن تحمل وحدها حمل الحرب الحاضرة من غير أن تدعو الأمة المصرية إلى مساعدتها فيها" على أنه من العدل والإنصاف أن يسطر هنا أنه مهما تكن الأمانى والآمال التى حركتها الحرب فى صدور فئة من المصريين فإن الشعب المصرى تحمل التكاليف والقيود التى اقتضتها تلك الحرب بالصبر والرضى والخدم التى قام بها فيلق العمال المصرى كانت خدما لا تثمن ولا تقى بثمنها للعملة على فلسطين لأن حكومة السلطان أيدت رجال السلطة البريطانية بأعظم تعاون حبى . والدلائل على ذلك كثيرة منها تنازلها عن ثلاثة ملايين جنيه إنجليزية من حساب الأمانات والعهد التى كانت قد ساقتها وكان يحق لها المطالبة بها .

إلى هنا بحثنا فقط فى أسباب الاضطراب فى القاهرة وغيرها من البنادر الكبرى فى المدة السابقة للاضطرابات التى حدثت فى مارس سنة ١٩١٩

بقى علينا أن نبحث فى الأسباب التى أثرت فى الفلاحين بفعلتهم يتأثرون بتحريض أنصار الدعوة الوطنية وأقوالهم .

ظهرت آثار القلق على الفئات المتعلمة فى مصر قبل أزمة سنة ١٩١٩ بزمان طويل كما أبنا فيما تقدم ، ولكن انتشارها حتى وصلت إلى الفلاحين وحملتهم على ارتكاب الفظائع وهم الطبقة التى جنت منافع عظيمة من الاحتلال البريطانى أمر يحتاج إلى الإيضاح .

فأولا نقول إن الاضطراب بين الفلاحين أضيق نطاقا مما كان يظن والاضطرابات انحصرت فى جوار البنادر الكبرى والبلاد الهاذية لخطوط المواصلات وأما القرى البعيدة التى لا يصل إليها المحرضون وأهل الدعوة بسهولة فلم يبد فيها صغار الفلاحين ميلا كثيرا إلى الاشتراك فى حركة كهذه ثم إن الأماكن التى وقعت الاضطرابات فيها وقع التعدى فيها على سكك الحديد بوجه الإجمال . وهناك ما يحمل على الاعتقاد بأن مهاجمة سكك الحديد كانت اتباعا لخطة قديمة سابقة كان يقصد بها التمهيد لهجوم ألمانى عثمانى على القنال ويؤيد هذا الهجوم ثورة تحدث فى مصر ، وهذا يعلل بعض الدلائل التى تدل على اشتراك واتحاد فى العمل فى اضطرابات مارس سنة ١٩١٩

وهناك ما يدل أيضا على أن التحكم فى أسعار القطن زاد استياء الناس لأن هذا التحكم يحرم الزارع مزية المزاحمة فى الأسواق الأجنبية مع كون إنجلترا أطيانه على ازدياد . ولكن هناك عوامل جرتها الحرب وكانت أدعى إلى زيادة جفائه ونفوره وهى : (١) التجنيد لفيلق العمال والهجانة المصرى ، (٢) مصادرة الحيوانات الأهلية ، (٣) مصادرة الحبوب ، (٤) جمع الأموال للصليب الأحمر . فكان استهجان الناس لطريقة تنفيذ هذه العوامل أكثر من العوامل نفسها .

أما العامل الأول فقد دلت الدلائل على أن الأغلب كانوا يعدون تجنيدهم يرضون بشروط التجنيد وأن الرواتب التى كانوا يأخذونها نفعت الفقراء نفعا عظيما ولكن يظهر أن المستشفيات التى كانوا يمرضون فيها لم تكن على ما يرام وأنه كان بين ضباطهم كثيرون يجهلون لغتهم ولا خبرة لهم بمعاملتهم . على أن قبولهم للانتظام فى سلك فيلقهم المرة بعد المرة وعدم اشتراك الذين كانوا فى الخدمة منهم فى حوادث مارس سنة ١٩١٩ يدلان على أن تظلمهم من الخدمة لم يكن شيئا يذكر . وكانت التدابير تسير طبق المرام ما دام الذين ينتظمون فى فيلق العمال يجندون من المتطوعين . نعم إن البعض تظلموا من إطالة مدة خدمتهم بعد ما بعد التاريخ الذى تعاقدوا عليه وذلك بعد ما تولت سلطة عسكرية أمر التجنيد ولكن تظلمهم لم يبدأ إلا بعد ما ثبت أن نظام التطوع لا يفى بتقديم العدد الكافى من المجندين فاضطر الأمر إذ ذاك الى الضغط الإدارى للحصول عليهم . ولما كان المصريون قد أعلنوا فى أول الحرب مع تركيا بأنهم لا يطلبون للاشتراك فيها بقى التطوع اسما لا فعلا وعهد إلى عمد البلاد الذين هم موظفون إداريون فى الأقاليم بلا راتب فى التجنيد بلا مراقبة من الموظفين الإنجليز الذين أخذ أكثرهم للعمل فى جهات أخرى فلجأ العمد إلى إكراه الناس وإرغامهم على التجنيد ولا ريب فى أن بعض العمد الجربى الذمة اغتنموا تلك الفرصة لسوق أعدائهم إلى الخدمة وتركوا أصدقاءهم وشأنهم وأخذوا الرشوة لإعفاء من يدفعها لهم من الخدمة وقبلوا البدل ، وفى بعض الأحوال اتخذت تدابير تشبه تدابير عصبة الصحف وكان الذين يتخذونها يحتجون بأن البريطانيين يضطرونهم إلى اتخاذها وقد اختلف الناس فى مقدار هذه المظالم والمساوئ ولكنها على كل حال كانت من الكثرة بحيث ساءت الناس جدا فى بعض الجهات ويسرت للحرض السياسى انتهاز الفرص لقضاء مآربه .

وأما العامل الثانى أى مصادرة الحيوانات الأهلية فيقال فيه إن الفلاح تضايق كثيرا من أخذ دوابه التى هى واسطة النقل عنده ولكن يظهر أن أثمانها كانت تدفع إليه عند أخذها منه وكانت أثمانا حسنة . غير أن الأثمان التى كانت تطلب منه بعد الحرب لشراء الدواب التى باعها كانت أعلى من الأثمان الأولى بكثير . فالفلاحون يكرهون أخذ دوابهم منهم طبعا ولكن يظهر أن ذلك لم يكن سببا كبيرا لتظلمهم علما بأنه لا بد منه فى زمن الحرب . ومهما يكن من ذلك فمصادرة الحيوانات ليست مما يزيد رضاءهم عن الذين كانوا السبب فيها .

وأما العامل الثالث وهو مصادرة الحبوب فقد كان سببا أعظم مما تقدم فى السخط والاستياء لأن أسعارها ارتفعت بسبب طلب الجيش لها وكانت أسعارها فى الأسواق أعلى بكثير من الأسعار التى تدفع بها حين المصادرة وقد فرض على كل مركز تقديم مقدار معين من الحبوب نيط جمعه بالموظفين المحليين فربحوا بذلك أرباحا كبيرة . فإن العمد جمعوا مقادير أعظم مما طلب منهم جمعه وباعوا الباقى بأسعار السوق العالية . والأهالى الذين لم يكن عندهم حبوب اضطروا أن يشتروا المطلوب منهم بأسعار السوق العالية ويقدموه بأسعار المصادرة الواطئة . وكانت طريقة مزاحمة الحسابات والدفع بطيئة

وثبت بالبينة أن الموظفين فى المديريات أبقوا أموال الدفع فى أيديهم مددا طويلة وأن كثيرين من العمد والمشايخ الذين عهد إليهم فى توزيع الأموال اختلسوا قسما منها فكان الموظفون العاليون هم المسئولون فى الأكثر عن هذه المنكرات ولكنها نسبت إلى الإنجليز ولم يكن الإنجليز قادرين على مراقبتها بسبب الأحوال غير العادية حينئذ .

وأما العامل الثانى وهو جمع الأموال للصليب الأحمر فقد تولاه المأمورون والعمد المصريون . وكان المقصود جمع هذه الأموال بالتبرع ولكنه كثيرا ما تحول إلى الغصب والاكراه على يد موظفين يطلبون أن يكون لهم فضل واستحقاق بجمع الأموال التى جمعت من مراكزهم . شاع فى البلاد أن جزءا فقط من المجموع بلغ المصدر الذى جمع له . فما يختلف فيه والحالة هذه ما إذا كان من أصالة الرأى ومراعاة مقتضى الحال فى أيام كان فيها فريق من الناس يريد بذكر الصليب وفريق يذكر الهلال أن يعمل فى مصر شئ أكثر من فتح اكتتاب لمساعدة الجرحى فكان كثيرون من أغنياء المصريين والأجانب المقيمين فى مصر يقبلون على الاكتتاب بلا ريب . وأما تحويل جمع المال إلى موظفين محليين من المصريين فكان من شأنه فتح باب للمنكرات والمساوئ المؤدية إلى زيادة التشديد على الفقراء الذين كرهوا الحرب جدا لأسباب أخرى كثيرة . هذا ومما يقتضى ذكره أن لجنة الصليب الأحمر الإنجليزى وفرسان مار يوحنا عينتا بعد الحرب ١٠٠,٠٠٠ جنيه إنجليزى لإعانة الذين نكبوا فى الحرب من فيلق العمال المصريين وعائلاتهم . وزد على هذه الظلامات الخصوصية التى ذكرت أن أسعار الأشياء ارتفعت فى مصر ارتفاعا متواليا لم يسبق له مثيل ولا سيما أسعار الحاجيات كالحنطة والثياب والوقود فثقلت وطأتها على الفقراء ولا سيما أن أجورهم لم تكن تكفى للنفقة التى يقتضيها غلاء المعيشة مع أنهم كانوا يرون عددا من مواطنيهم ومن الأجانب غير المحبوبين عندهم يجمعون الثروات الكبيرة ، فعائلة من أربعة أنفس ، رجل وزوجته وطفلين ، لم تكن تستطيع فى أوائل سنة ١٩١٩ الحصول على ما يكفيها من الطعام إلا بثمن يفوق متوسط الأجرة كثيرا حينئذ .

فهذه العوامل المختلفة أفضت فى آخر سنة ١٩١٨ إلى الاستياء واختلج بين معاشر الفلاحين وأضاعت بعض الثقة التى كانت عندهم بمزايا الإدارة البريطانية فأعد ذلك النفوس لقبول تحريض المحرضين . وكانت إذ ذاك قد مضت مدة طويلة لم ير الفلاح فيها موظفا إنجليزيا ولم يتوسط إنجليزى لحمايته من المطالب الجائرة التى كانت تطالب منه وكان قد اعتاد أن يرى المفتش الإنجليزى يمر فى غيطانه راكبا جواده ويقف هنا وهناك ليسمع شكاوى صغار الفلاحين فغاب هذا المنظر عنه أو كاد حتى فى الأيام السابقة للحرب ولم يعد يرى سوى السيارات تنقل الموظفين على عجل من مركز إدارى إلى آخر فغياب المفتش عنه سهل عليه تصديق الإشاعات التى شاعت عن قرب رحيل الإنجليز وتقسيم البلاد على الفلاحين وترك المياه مباحة لهم يأخذون منها ما شاءوا بلا مساءلة وإلغاء الضرائب عنهم . وهناك أيضا ما يحمل على الاعتقاد أن بعض المرضين الذين لا خلاق لهم روجوا الإشاعات الوهمية الكاذبة عن تعدى الجنود الإنجليزية على أعراض النساء المصريات وهجومهم على القرى يعيثون فيها قتلا وفسادا فهاج ذلك روح السخط والاستقام الذى أفضى إلى قتل بعض الجنود الإنجليز قتلا شنيعا فى دير وط . أما نسبة الإشاعات فليس ثم دليل على أن زعماء الحزب الوطنى هم الذين أوحوا بها .

فقدت مصر بوفاة السلطان حسين سنة ١٩١٩ حاكما مقتدرا وكريم الأخلاق يعرف أهل وطنه حق المعرفة . وكان قد قبل أن يكون سلطان مصر الأول مع علمه بثقل أعباء هذا المنصب واشترك بشجاعة وإخلاص فى تحمل المشقات التى يقتضيها تدبير أمور بلاد إسلامية تحتلها دولة مسيحية محاربة لسلطان هو خليفة المسلمين وعاش حتى تغلب على نفور الناس منه بسبب سلوله محمل ابن أخيه وحاز احترامهم وإكرامهم له على اختلاف طبقاتهم . أما خلفه الذى تعلم وتهذب فى إيطاليا فوجد نفسه من بادئ الأمر فى مركز أضعف كثيرا من مركز سلفه فى عيون شعبه ولم يكن له عليهم يد إذ ذاك فهما قصد وسعى وجد لم يكن يستطيع سد السيل الذى كان يطفو ويتعالى ضد الإنجليز .

ثالثا — بعد الحرب

حاولنا فيما تقدم وصف حالة مصر الداخلية إلى آخر الحرب فسهل الآن علينا أن ندرك كيف أن المبادئ التى جاهر بها الرئيس ولسن وواثق الحلفاء عليها أثرت تأثيرا سريعا قاطعا فى الرأى المصرى . فقد ظهر أن قبول الدول لفكرة تعيين الأمم مصيرها جاء مصدقا لعواطف كانت تختمر فى صدور الطبقات المتعلمة منذ زمن طويل .

فالذين كانوا ينتظرون فى مصر نصرا ألمانيا عثمانيا ويرحبون به فيما مضى وجدوا الآن فرصة سانحة لتغيير موقفهم فقاموا يدعون أن مصر بمساعدتها الحلفاء أدبيا وماديا على نيل النصر كانت هى نفسها آلة فعالة فى خلع البقية الباقية من النير العثمانى .

والمعتدلون فى مصر قاموا يقولون إن الوقت قد حان للطالبة بحكم ذاتى طبقا لما صرح به الساسة البريطانيون مرارا من أن تداخلنا فى مصر وقتى وشعر الناس شعورا صادقا بأن سلوك البلاد عامة فى الحرب ومعاونة السلطان ووزرائه والبذل الكثير الذى دعيت الأمة إليه قابلته تعطيم حقا فى مراعاة بريطانيا العظمى لهم مراعاة خصوصية حتى إن رشدى باشا كبير الوزراء كان قد فتح فى آخر سنة ١٩١٧ مسألة تسوية العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر تسوية نهائية .

ونشطت هذه الحركة واشتدت عزيمة أهلها بنشر التصريح الإنجليزى الفرنسوى فى أوائل نوفمبر سنة ١٩١٨ عن سورية والعراق . فقد جاء فيه أن بريطانيا العظمى وفرنسا تنويان تحرير الشعوب التى أنقذت من الحكم العثمانى تحريرا تاما وأن تنشىء لهم حكومات وطنية تستمد سلطانها من السنن التى يستونها من تلقاء أنفسهم ومطلق اختيارهم فأبان المعتمد السامى حينئذ (السر ريجنلد ونجت) أن هذه السياسة سيكون لها صدى فى مصر . وزد على هذا أن المصريين كانوا قد شاهدوا قبل ذلك بقليل إنشاء مملكة مستقلة فى بلاد العرب التى لا يزالون يعدونها متأخرة بمراحل فى الحضارة والارتقاء عن بلادهم التى تضارع بلاد الغربيين بعض المضارعة .

وبينما كان الناس يتحدثون بهذه الأمور فى كل مكان ثار تأثر الرأى العام إثر إذاعة مذكرة سرية أقرت بأنها تنكر على مصر مزايا الحكم الذاتى الذى يراد منحه لأمم دون الأمة المصرية ارتقاء . وذلك أن لجنة خصوصية كانت قد عينت فى أوائل سنة ١٩١٨ للبحث فى الإصلاح الدستورى فطلبت من السر وليم برنيات نائب المستشار المالى أن يضع مذكرة تكون قاعدة لمناقشتها وأن ينص على الخصوص مبدأ منع التزلاء الأجانب قسطا فى تشريع البلاد لعل ذلك يغرى الدول بالتنازل عما يحق لها بموجب الامتيازات الأجنبية من المفاوضة فى كثير من ذلك التشريع . فلما قدمت مذكرة السر وليم برنيات إلى رئيس الوزارة فى أواسط نوفمبر سنة ١٩١٨ ساءته كثيراً ثم ذاعت واشتهرت مع أن المقصود كان جعلها قاعدة لمناقشات سرية فقامت القيامة وهلا الاحتجاج على مشروع فسر بأنه يمنح الجمعية التشريعية سلطة استشارية فقط ويعهد فى السلطة التشريعية كلها إلى مجلس ثان (مجلس شيوخ) تكون فيه الأكثرية من الأعضاء الذين تعينهم الحكومة وبعض الأعضاء الأجانب المنتخبين .

وفى الوقت الذى عينت فيه اللجنة المذكورة آنفا كانت لجنة أخرى تدرس مسألة الاصطلاحات القضائية اللازمة فيما إذا ألغيت الامتيازات الأجنبية وقد قضت فى ذلك أشهرا كثيرة ولم تصدر تقريرا ولكن شاع أنها تنوى استبدال المحاكم المختلطة بمحاكم جديدة تكون لغتها الإنجليزية ويكون القانون الإنجليزى هو المعمول به فيها . وفى ذلك ما فيه من الغبن والحيف على المحامين من أبناء البلاد وشل أيدى المحامين الأجانب الذين يترافعون بالفرنسية وكان من شأن هذه الإشاعة أنها زادت معاداة المحامين لتوسيع المراقبة الإنجليزية .

وفى ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ زار زغلول باشا وزميلان آخران من زعماء الفريق المتقدم فى الحركة الوطنية المعتمد البريطانى السامى وأعربوا له عن رغبتهم فى السفر إلى لندن لعرض بيان " بالاستقلال الذاتى التام " لمصر وعرض رشدى باشا فى الوقت عينه أن يسافر هو وعدلى باشا يكن وزير المعارف إلى لندن للمناقشة فى شؤون مصر وقال إن السلطان موافق على ذلك تمام الموافقة وكانت حجة هذين الوزيرين أن مؤتمر الصلح سيوافق على الحماية رسميا وعليه لا يمكن ترك ماهيتها وكنهها بلا تعريف وتحديد . فقد كان لمصر تحت السيادة العثمانية حقوق معلومة وهما يريدان أن يعلما ما هى حقوقها على بريطانيا العظمى تحت حمايتها .

فأبلغ السر ريجلد ونجت وزارة الخارجية مطالبها بفاء الجواب بأن " لا فائدة من السماح لزعماء الحركة الوطنية بالمجىء إلى لندن " . وأما زيارة الوزيرين فليست مناسبة الآن . وأبان وزير الخارجية البريطانية السبب فى ذلك وهو أنه سيغيب هو وزملاؤه عن لندن بسبب مؤتمر الصلح ولذلك " لا يستطيعون أن يعطوا الوقت الكافى والعناية الواجبة لمسائل الإصلاح الداخلى المصرى " . وعليه طلب من الوزيرين " أن يؤجلا زيارتهما فأفهم رشدى باشا المعتمد السامى أنه يعد رفض حكومة جلالة الملك لسماع أقواله خالا تفسيرا لمعنى الحماية لا يوافق عليه ولذلك قدم استقاله . ولا ريب أنه كانت هناك موانع واضحة تمنع من البحث مع الوزراء المصريين فى مسائل كهذه حين كان الضغط السياسى شديدا ، وكان مؤتمر الصلح يوشك أن يفتح ولكن يظهر أنهم لم يدركوا فى تلك الساعة الحرجة وجوب البحث فى المسألة المصرية حالا مع أن المعتمد السامى ألح عليهم فى مقابلة الوزيرين فلم يذعروا وسعا فى إقناع رشدى باشا باسترجاع استعفائه وضربوا موعدا لمقابلة الوزيرين ولكن مركز أنصار الحركة الوطنية كان قد قوى واعتز فى مصر حتى إن الوزيرين اشترطا فى سفرهما أن يسمح لزغلول باشا ورفاقه بالسفر مثلهما . ولما لم يروا من الموافق السماح بذلك أصر الوزيران على الاستعفاء فطلب المعتمد السامى إلى إنجلترا لاستطلاع رأيه فى الحالة .

وكانت نتيجة هذه الحوادث أن بعض المعتدلين انضموا إلى المتقدمين من أهل الحركة الوطنية ونهض هؤلاء يطالبون بسياسة أشد مدى وحمل عمالهم حملة شديدة على الإنجليز فى طول البلاد وعرضها حيث لم يبق إلا قليلون من الموظفين البريطانيين بسبب الحرب .

وبينما كان البحث دائرا على سفر الوزيرين المصريين إلى لندن فى أوائل سنة ١٩١٩ أرسلت مذكرة إلى وكلاء الدول فى مصر بتأليف وفد من اثنى عشر عضوا تحت رياسة زغلول باشا وغرضه عرض أمانى مصر المشروعة على الدول الأخرى وكان معظم أعضاء الوفد أعضاء لجنة وطنية تألفت فى آخر السنة السالفة من أربعة عشر عضوا .

وفى الثالث من شهر مارس رفع الوفد عريضة إلى السلطان أولها الجمهور بأن الغرض منها محاولة إرهاب عظمته ومنعه من تأليف وزارة جديدة فعد ذلك تحديا لا يمكن السكوت عنه فقرر رأى السر ملن شيتهام القائم بأعمال المعتمد السامى بعد موافقة الحكومة البريطانية على إبعاد زغلول باشا وثلاثة من أشد أنصاره إلى مالطة فأفضى ذلك إلى تجدد التحريض والاحتجاج وبدأ الطلبة بالقاهرة بمظاهرات ضد الإنجليز أوجبت مداخلة الجنود على عجل . وجاءت أنباء الأقاليم بحدوث مثل هذه الفتن . وفى ١٢ مارس حدثت فتنة فى طنطا فأخمدها الجنود بعد سفك دم . ولم يأت اليوم الرابع عشر والخامس عشر من مارس حتى كانت الاضطرابات قد انتشرت فى معظم مديريات الوجه البحرى وعم فيها الهجوم على المواصلات لقطعها ووردت الأنباء من أماكن كثيرة بالسلب والنهب والاعتداء على الجنود البريطانية وقتل بعضها وبعض الملكيين . وفى ١٦ منه قطعت سكة الحديد والأسلاك التلغرافية بين القاهرة والوجهين البحرى والقبلى . ولم يأت يوم ١٨ حتى كانت مديريات البحيرة والغربية والمنوفية والدقهلية قد جاهرت بالثورة . وقد قطعت المواصلات تماما بين القاهرة والوجه القبلى والأجانب المقيمين فيه ، وبلغ تعصب الثوار أشده فى ذلك اليوم بقتل ضابطين بريطانيين وخمسة من غير الضباط فى ديروط ومفتش إنجليزى فى مصلحة السجون وهو راكب القطر بين مصر وأسيوط والمنيا ولكن عادت الحالة فهدأت فى ٢٦ مارس من الوجهة العسكرية المحضة . فأعيدت المواصلات بخط سكة الحديد الأكبر والتلغراف ورتبت الجنود اللازمة لحراستها ووجهت القوات العسكرية فى جهات مختلفة لحفظ النظام فى الأماكن التى اشتدت الثورة فيها والقبض على الذين ارتكبوا الفظائع ومحاكمتهم وإعادة هيبة الحكومة إليها وأنقذت الأماكن النائية فى الوجه القبلى فزال بذلك الدور الأول من الاضطرابات وكان أشد الأدوار خطرا .

وعليه لم يمض على إبعاد زغلول باشا وشركائه أسبوع حتى قامت حركة على الإنجليز بل على الأوربيين عموما وبلغت حدا تخشى عواقبه . وكانت حركة وطنية تؤيدها أميال جميع الطبقات والمذاهب في الأمة المصرية وفي حملتهم الأقباط وظهرت بين أشد عناصرها تعصبا بمظهر تخريب الأملاك والمواصلات تخريبا منظما والاستهانة بالنفوس استهانة متزايدة . ولا ريب أن الوفد مسئول عن تنظيم المظاهرات الأصلية التي نشأت الحركة عنها ولكن أعضاءه الذين يقودون سواهم في المسئولية هالهم تفاقم الخطب حتى خرج زمام الحالة من أيديهم وانتقل إلى أيدي المتطرفين غير المسئولين تؤيدهم بعض العناصر الأجنبية من المشردين .

وقد اللورد اللنبي القائد العام في مصر قد سافر لينضم إلى مؤتمر الصلح في باريس ١ مارس فعاد إلى القاهرة في ٢٥ منه وكان قد عين معتمدا سامياً خاصا مدة غياب السر ريجلند ونجت في إنجلترا وصدرت إليه التعليمات " بإعادة القانون والنظام وبإدارة الأمور بجميع الوسائل على مايقتضيه بقاء حمايتنا قائمة على قاعدة ثابتة عادلة ". وقد أفضت التدابير العسكرية التي اتخذت إلى تهدئة الأحوال ظاهرا ولكن الشعور بعداوة الإنجليز لم يخف إلا قليلا وتحول بالأكثر ضد العنصر العسكري الذي أشاعوا الأخبار الكاذبة عن سلوكه في قمع الفتنة وظل المحامون والطلبة معتصبين وغاب كثيرون من الموظفين عن مكاتبهم .

ووعد المعتمد السامي الخاص إليه نفرا من الأعيان وخاطبهم بلهجة سلمية ولكن ذلك لم يحل دون الإضراب العام من ٢ أبريل إلى ٦ منه غير أن اللورد اللنبي سمح بسفر المصريين الذين يريدون السفر إلى إنجلترا وبعودة زغلول باشا ورفاقه الثلاثة من مالطة جريا على سياسته السلمية وبموافقة حكومة جلالة الملك ، وبذلك انعكست السياسة التي اتبعت قبل مرور شهر على إبعادهم وأصبح زعماء الحركة أحرارا يذهبون إلى إنجلترا أو إلى غيرها لتجديد التحريض والتهييج .

هذا بالاختصار حديث سير الأحوال في الأربعة الأشهر الأولى من سنة ١٩١٩ وقد اتضح بعد حدوث ما حدث أنه كان يجب تنشيط الوزيرين المصريين للمجيء إلى لندن لما طلبا ذلك ودلت النتيجة على أن مشورة السر ريجلند ونجت في هذه المسألة كانت عين الصواب . ورأينا أنه كان يحسن صنعا لو زاد إلحاحا في وجوب اتباع مشورته . وبعد هذا الخطأ الذي ارتكب في بادىء الأمر جرت الحوادث في مصر مأسوفا مما أدركت الحكومة فإنها لم تقدر نتائج إبعاد الزعماء حق قدرها ولما ألقى الأمر بإبعادهم بعد حدوث اضطرابات شديدة تبادر إلى ذهن الناس طبعا أن السياسة البريطانية سياسة تردد وأنها تتقلب تقلبا سريعا تحت تأثير الإغراء والخوف ثم اقتضى الأمر في المرحلة الثانية معاقبة الذين قبلوا انضباط الإنجليز وارتكبوا فظائع أخرى مدة الفتنة وهذا العقاب أطال عهد التبخط وإن يكن قد أنفذ بالاعتدال بوجه الإجمال . وحاولت الحكومة تطييب خواطر المصريين بإحالة كثير من القضايا إلى المحاكم العادية بعد ما نظرت المحاكم العسكرية في القضايا المستعجلة جدا ولكن رؤساء أنصار الحركة الوطنية قد صلب ورح فنتج عن ذلك أن الناس لم يعودوا يتقدمون للشهادة في جميع القضايا تقريبا فأطلق سراح المتهمين فيها . وفي أثناء ذلك سافر زغلول باشا ورفاقه بعد إحلاء سبيلهم من مالطه إلى باريس آملين أن يحملوا مؤتمر الصلح على سماع دعوى مصر بالاستقلال ولما أخفقوا في ذلك وجهوا همهم للحصول على تأييد الأجنبي لقضيتهم فأوفدوا رسولا إلى أميركا لاستمالة الرأي العام في الولايات المتحدة وجند أنصارهم في مصر في السعي لإتمام نظامهم وجمع أموال طائلة ونشر دعوتهم في جوانب البلاد متذرعين إلى ذلك بالقلق الصناعي الذي كان في البلاد . فحولوا كل جهدهم للاستعانة به ولذلك تعددت حوادث الإضراب عن العمل بين كبيرة وصغيرة وأعان في خلال ذلك أن الحكومة البريطانية عازمة على إرسال البعثة الخصوصية إلى مصر . فحكم المهيجون بأن غرض هذه البعثة القضاء على الوطنية المصرية فجعلوا همهم تضييق دائرة عملها بمقاطعتها مقاطعة منظمة .

(ب) الحركة الوطنية والأماني المصرية

تقدم لنا كلام كاف لتعليل سرعة نمو الحركة الوطنية : وأصعب من ذلك أن نبسط الكلام بقدر ما يحتمل المقام عن ماهيتها وأعراضها الحقيقية بسطا صحيحا مفهوما .

قيل " إن كل مصري يستحق أن يسمى مصريا وطني النزعة في قلبه " وهذا القول إنما يصدق على المتعلمين كثيرا أو قليلا وهم أقل من ١٠ في المائة من سكان مصر الذين يبلغ عددهم ١٤ مليونا . فلا معنى لهذا القول عند إطلاقه على ٩٢ في المائة من الأميين وخصوصا الفلاحين الذين هم ثلثا الأمة كلها . ففي المدن والثغور يسهل تهييج الغوغاء بتلقينهم ألفاظا مستحبة رنانة تتخذ شعارا سياسيا فيصيحون بها وهم لا يفهمون معناها . وأما الفلاحون بجمهورهم لا يبالي السياسة من طبعه ، وهم لا يزالون على العهد القديم في الفلاحة يعيشون في أطيانهم ومنها ، وهم متعلقون بها تعلقا شديدا . ومع أن طرقهم وأدواتهم الزراعية لا تزال على عهدها الأول وقلما يستعينون بالعلوم الزراعية فهم يخرجون بجدهم الذي لا يبارى ومعرفتهم التامة بالتربة تلك الحاصلات العجيبة التي هي أساس الثروة المصرية وليس لهم هم في هذه الحياة إلا هذه الحاصلات وأخذ الماء الكافي لزراعتهم من النيل في حينه لئلا تمحل أرضهم . ولكنهم وإن كانت دائرة نظرهم في الأمور لا تزال محدودة فقد ازدادوا استقلالا واستمساكا بحقوقهم عما كانوا عليه في عهد الاستبداد الماضي .

وإذا تركوا وشأنهم فلا عداوة عندهم للإنجليز ، على أنهم لا يحبون الأجنبي أيا كان . واعتبارا لكونهم مسلمين غيورين لا تحلو مقابلتهم للسيحي في بادىء الأمر من الفتور والنفور ، ولكن هذه الأوهام زال معظمها منهم مع الإنجليز بعد اختبارهم لاستقامة الموظفين البريطانيين ولطفهم بوجه الإجمال ، وما أفضى إليه وجودهم من التحسن الظاهر في أحوال الفلاحين . نعم إن أبناء العهد الجديد الذين لم يعرفوا مساوئ العهد القديم أقل شكرا لما من أبائهم

الذين كانوا يتذكرون تلك المساوئ ولا ينسونها، ولكن الفلاحين، وإن يكونوا أقل ضعفا واستكانة مما كانوا فى الأزمان الماضية، لا يزال عندهم ما يخيفهم من طمع أصحاب الأطيان وتعنت عدد كبير من الموظفين المصريين وبطشهم لهم، وهم يشعرون أن النفوذ الإنجليزى يحميهم من هذه الأخطار بعض الحماية. نعم إن حوادث الحرب المشئومة التى أشرنا إليها آنفا أدت إلى زعزعة ثقتهم بعدلنا وحسن نيتنا زعزعة وقتية، وكانت أسبابا مهيئة لحوادث الفظيعة التى حدثت ضد الانجليز فى ربيع سنة ١٩١٩، ولكن تلك الفظائع كانت شاذة وقصيرة الأجل. ويظهر أنه فيما خلا الجهات التى يصل إليها تحريض أهل المدن مباشرة عاد الفلاحون إلى حسن الظن بالإنجليز الذين يعرفونهم ويعرفون كيف يعاملونهم، وقد أثرت فينا شهادة عدد من مواطنينا الموظفين وغير الموظفين الذين يعيشون بين الفلاحين ويباشرونهم حيث أكدوا لنا أن المرارة التى كدرت الصفاء فى السنة الماضية أو السنتين الماضيتين زالت الآن وأن الإنجليز الذين أحسنوا السلوك يتزلون على الرحب والسعة فى البلاد كما كانت الحال فيما مضى.

ولكن من العبث أن نؤمل أن حسن سلوك الفلاحين معنا يدوم طويلا إذا بقيت العلاقات بيننا وبين الطبقات المتوسطة والعليا من مواطنيهم على ماهى عليه من الجفاء، فقد سادت الحركة الوطنية فى مصر الآن كل ناطق وصامت واجتذبتهم إليها كلهم، إما طوعا أو كرها، من أمراء العائلة السلطانية إلى صبية الكتاتيب وأصحاب الأملاك وأهل الصناعات العالية ورجال الدين والأدباء والصحافيين وطلبة المدارس. وأخطر من هذا شأنا أنها تخللت الآن طبقة الموظفين وكبار ضباط الجيش ورب ما حال حب هؤلاء للنظام العسكرى ومحافظتهم على الأصول الرسمية دون مجاهرتهم بآمالهم. وقد كان سلوك الموظفين المصريين مع اللجنة سلوكا لا غبار عليه ولكن معظمهم من أشد أنصار الحركة الوطنية فى قلوبهم ونفوذهم يتجه إلى الجهة الوطنية ولا يعقل أن آمال رؤساء كل طبقة من طبقات الهيئة الاجتماعية وجميع الذين يقوم بهم الرأى العام فى الأمة لا يؤثر فى السواد الأعظم منها على مر الأيام. ولا ينكر أن هذه الملايين التى تجهل القراءة والكتابة لا تبالى بالحركة الوطنية من حيث كونها مذهبا سياسيا ولكن يسهل تعليمها ترديد الألفاظ المستحبة التى تصير شعارا لها. والمتطرف لا يحاول اكتساب تأييدها إياه بالحجج السياسية المحضة كما يحاول ذلك بالطعن دائما فى كل ما هو إنجليزى وبنسبة كل نكبة تصيب البلاد وكل ظلامة شخصية إلى خبث الموظفين البريطانيين أو عدم كفاءتهم. فهذه الحرب القائمة بتسويد كل شىء تسويدا كاذبا يديرها كثيرون — خطباء الجوامع والطلبة الذين يعودون إلى بلادهم أيام عطلة المدارس وجميع الصحف العربية إلا القليل منها. والفلاح وإن كان لا يقرأ بنفسه عادة يصغى إلى من يقرأ له فإذا كان كل ما يقال ويكتب للتأثير فيه يوجه إلى جهة واحدة فلا بد أن الأكاذيب التى تنفث كلها فيه على الدوام تسم عقله أخيرا.

نحن نحسب فى حسابنا أنه عند زيارتنا لمصر كانت الصيحة ضد الإنجليز بالغة غاية الشدة وكان الفريق المتطرف يزيدها ويقويها تقوية اصطناعية لكى يؤثر فينا مع أنه ما من خير بهذه الأمور يتأثر منها حتى يخطئ فيحسب الشطط الذى ينتج عن التحريض السياسى البالغ غاية الشدة دليلا على حقيقة رأى الأمة ولكن ما يستحق الاعتبار أنه بينما كان كثيرون من المصريين يستهجنون شطط المتطرفين لم يحرك أحد منهم ساكنا لمنع غير الذين تضطرهم مناصبهم الرسمية إلى ذلك ونفر قليل جدا. وخشى وجوه مصر على اختلاف آرائهم الشخصية أن يظهروا بمظهر الذين لا يميلون إلى الأمانى الوطنية أو أن يفعلوا شيئا من شأنه كبح جماح المتطرفين وردهم إلى دائرة الاعتدال ولم يجرؤ أحد أن يقول إنه موافق على "الحماية" أو إنه غير موافق على "الاستقلال التام" فكان ظاهر ذلك أن كل ذى رأى مستقل يميل إلى الحركة الوطنية بكليتها وعندنا أن ذلك سيبقى كذلك على الراجح.

لا مشاحة أن الأمر جلل ومن يقدره يخيل إليه لأول وهلة أنه لا خيار لنا أمام هذا البيان الموصوص إلا أن يقلع عن مركزنا فى مصر أو أن نحافظ عليه قوة واقتدارا رغم العداوة المتزايدة لنا فى الأمة المصرية ولكنا بعد إمعام النظر فى هذه القضية زدنا أملا بها واقتناعا بعد الأحاديث الكثيرة الودية التى جرت بيننا وبين وجهاء المصريين الذين يمثلون أمتهم وفى جملتهم قوم يعدون من غلاة الوطنيين أنهم لا يضمرون للإنجليز من الخصومة والعداوة بقدر ما يتوهم الإنسان من الجملات المنكرة التى تحملها الصحف طرا. وتبين لنا أن علم الحركة الوطنية الضافى يخفق على أقوام متعددة الآراء مختلفة طبعا وقصدا فلا ريب فى أن هنالك قوم من أنصار الحركة الوطنية يحملهم كرههم لكل مراقبة أجنبية وخصوصا لكل مراقبة بريطانية على تعدى القانون وارتكاب الجرائم والموبقات أو على الميل إلى من يرتكب تلك المنكرات على القليل، وأغراضهم كلها تتلاقى الاتفاق والتفاهم بين الإنجليز والمصريين وليس ذلك فقط بل إنهم مستعدون أيضا للسعى فى بلوغ تلك الأغراض بوسائل لا يحملها شىء ولا يسع حكومة من الحكومات إلا الضرب على أيدى الذين يحرضون الناس عمدا على نظام من الإرهاب يراد به جعل التعاون بين البريطانيين والمصريين محالا فى المستقبل. ولا ريب أن الحوادث المشئومة التى حدثت بمصر نفسها فى السنوات الأخيرة وروح القلق والثورة الذى ساد العالم كله وكان له صدى شديد فى مصر أفاد الفئة المتطرفة لأنها اتخذته حجة لمطامعها أكسبت الحركة الوطنية مسحة من الشؤم والوبال. فلا عجب والحالة هذه إذا اعتبر كثير من الإنجليز المقيمين بمصر وأكثرهم من إنجليز إنجلترا أن الحركة الوطنية مرادفة للعداوة الشديدة للإنجليز وأن الغرض منها قلب نظام الحكومة المصرية الحالى رأسا على عقب.

ولكنا اقتنعنا حتى قبل مغادرتنا القاهرة أن التمسك بهذا الرأى الواسع خطأ كبير ولا يجوز أن تترك التأثير الذى علق بنفوسنا فى الاضطراب الذى حدث فى الاثنى عشر شهرا الماضية يعمينا عن رؤية المعقول والمشروع من أمانى الحركة المصرية ولو فعلنا ذلك لكانت عاقبته سوق المعتدلين شيئا فشيئا إلى أحضان المتطرفين وتحويل الخلاف الواقع لسوء الحظ بين الإنجليز والمصريين والسهل التلافى إلى عداوة وجفاء دائم بين الفريقين. نعم إن حب قمع التعدى والإخلال بالنظام والحق يقال إن التدابير التى اتخذت لذلك مدة إقامتنا بمصر كانت معتدلة وفعالة ... ما يقضى بالأسف الاضطرار إلى إبقاء الأحكام العرفية فى مصر ولكن هذه الأحكام تجرى فى أيام اللورد اللنبى بأقل

ما يمكن من الشدة ومن التعرض لسير القضاء المعتاد بالبلاد ولأحوال الناس فى معيشتهم اليومية . غير أن وجوب قمع التعدى والإخلال بالنظام فى الحال لايجيز عدم التمييز بين الذين يعارضون نظام الحكومة الحالى كثيرا أو قليلا ، والذين يجاهرون بالثورة والجناة الذين كانوا سبب الفتنة فى ربيع سنة ١٩١٩ وما تلاها من ضروب التعدى بعد ذلك التاريخ ، فإنا فى الكلام الذى جرى لنا مع كثيرين من المجاهرين بكونهم من أهل الحركة الوطنية — وقلما التقينا بمن ينكر ميله إليهم — وجدنا روحا يختلف كل الاختلاف عن الروح الظاهر فى تلك الفظائع والمنكرات فقد ذموا أمامنا الاتجاه إلى التعدى والمجاهرة بالثورة وقالوا إن ذلك جناية لا خير منها . ويرى جمهورهم أن بريطانيا العظمى أقوى من أن تعجز عن إخضاع مصر إخضاعا تاما إذا شاءت أن يكون لها رعايا مكرهون مرغمون لا حلفاء صادقون شاكرون واعترفوا كلهم اعترافا متفاوتا فى شدته وحرارته بالمنافع العظيمة التى أغدقتها بريطانيا العظمى على مصر واعترف أكثرهم أيضا بأن مصر لا تزال فى حاجة إلى مساعدة إنجلترا لها على تنظيم امورها فى الداخل ومنع التعرض لها من الخارج ووقايتها من أن تعود فتصير مرة أخرى ميدانا لتنافس الدول ودسائسها ، واعترفوا كلهم بلا استثناء بأن لبريطانيا العظمى مصالح خصوصية فى مصر لأنها حلقة الاتصال بينها وبين سلطنتها الشرقية وأملاكها الأستراليه وأن لها كل الحق فى ضمان هذا الاتصال وحفظه من خطر الانقطاع ولكن هل يلزم لقضاء هذه الأغراض أن تحرم مصر استقلالها وتجعل جزءا غير منفصل عن السلطنة البريطانية وأن تقاوم رغبة المصريين المتأصلة فى أعماق نفوسهم فى أن يكونوا شعبا قائما برأسه بين شعوب العالم . ألا تقضى مصر أغراض إنجلترا كما تقضيها الآن أو أحسن إذا صارت بلادا منتظمة الأمور هادئة الاحوال مصادقة لإنجلترا متصلة بها اتصالا وثيق العرى لاتشكو ظلامة ولا تميل إلى ثورة . أو ليس هذا الحل هو الحل الوحيد المطابق للسياسة التى طالما جاهرت بها بريطانيا العظمى فى تصريحاتها المتكررة حيث قالت إنها لا تقصد امتلاك مصر ولا إدماجها فى السلطنة البريطانية وإنما ترمى جعلها قادرة على الوقوف على قدميها . قالوا إنهم اعتقدوا بصدق هذه التصريحات زمانا طويلا ولكنهم أخذوا الآن يكفون عن تصديقها لانهم يرون بعد مرور أربعين سنة تقريبا على الاحتلال البريطانى لبلادهم أنهم لم يدنوا من الغرض الذى ادعت بريطانيا العظمى أنها ترمى إليه بل بعدوا عنه وأن بريطانيا العظمى بإصرارها الدائم على الحماية التى يعتقدون كلهم أنها تتضمن إخضاع بلادهم إخضاعا دائما عدلت عدولا قطعيا عن سياستها الأولى ونكثت عهدها فإنهم قبلوا الحماية حين إعلانها كضرورة اقتضتها الحال لأنه لما كانت بريطانيا العظمى فى حرب مع تركيا أصابت بقطع الحلقات التى كانت باقية بين تركيا ومصر فلم يكن بد إذ ذاك من وضع شىء آخر فى الحال موضع السيادة العثمانية فوضعت الحماية وكان وضعها سائغا باعتبار كونها وسيلة وقتية لسد الحاجة وبعد انتهاء الحرب جعلوا ينتظرون أن تسوى بريطانيا العظمى العلاقات بينها وبين مصر على وجه يطابق تصريحاتها ومصالحها الحقيقية وشرفها ولكنهم بدلا من ذلك لايرون الآن أمامهم غير فقد جنسيتهم وقوميتهم فقدا دائما وصيرورتهم "مستعمرة بريطانية" ورعية بريطانية فهم يستغيثون من ذا ولا يزالون يستغيثون بالعدل البريطانى أولا وبعطف كل العالم المتمدن عليهم أخيرا .

(ج) السياسة المقبلة

هذا فى اعتقادنا بيان الرأى عند أنصار الوطنية المصرية ولكن سلوك الفئة المتطرفة الصاخبة سبيل العنف وخروجها عن دائرة الاعتدال والإنصاف جعلا الحركة كلها تظهر كأنها ليست مما يقبل الصلح أو الاتفاق مع أن الأمر ليس كذلك فى رأينا ولا هو دائم بالضرورة فإن الهيئة المستحقة الاعتبار المعروفة بالوفد التى يرأسها سعد باشا زغلول والتى تسلطت على عقول المصريين تمام التسلط ولو فى هذا الحين على الأقل والتى تقول أيضا بأنها تنطق بلسان الأمة ومعها وثائق كثيرة مؤلفة من أعضاء أكثرهم ليسوا من الغلاة المتطرفين بل أصلهم من حزب الأمة القديم الذى كان غرضه التقدم الدستورى تدريجا بخلاف الحزب الوطنى الذى هو حزب الثورة ومعارضة البريطانيين . نعم إن زغلول باشا ورفاقه لما رأوا من خطتنا معهم ما أوهمهم بأننا نرفض جميع آمالهم مالوا إلى المعارضين وما زالوا يدنون منهم شيئا فشيئا إلى عهد قريب ولكن ظهر لنا بالاختبار أن الأمر لا يقتضى إلا عناء يسيرا لفهم رأيهم وإزالة ريبهم وشبهاتهم فى مقاصد بريطانيا العظمى حتى يستمال كثيرون منهم إلى المناقشة فى الحالة بتمام التعقل . وهذا يصدق أيضا على الذين هم أكثر منهم اعتدالا فى رأيهم مثل الوزراء السابقين رشدى باشا وعدلى باشا وثروت باشا الذين لم ينضموا إلى الوفد فعلا وإن يكونوا ميالين إلى الغايات الوطنية . ولما خرجنا فى تلك المناقشات عن دائرة العبارات والصيغ ودخلنا فى جوهر القضية وصعوباتها العملية تبين لنا أن المصريين على آراء شتى ومذاهب مختلفة ولكنهم متفقون كلهم على أمر واحد وهو رغبتهم فى حفظ قوميتهم وجنسيتهم بحيث يكونون شعبا ممتازا عن سواهم .

فيظهر مما تقدم ذكره أنه لابد من مراعاة هذا الشعور المتأصل فى أعماق نفوسهم عند السعى فى التوفيق بين البريطانيين والمصريين ولا غنى عن ذلك فى كل سياسة يقصد بها استمالة العناصر التى هى أكثر اعتدالا وميلا إلينا من سواها بين عناصر الوطنية المصرية حتى تعود إلينا وتحاز إلى جانبنا ولا يكفى لذلك اعطاء مصر كثيرا أو قليلا من " الحكم الذاتى " حتى ولو أعطيناها ما هو معروف عندنا "بالدومنيون هوم رول" (الاستقلال الداخلى لأملاكنا) لأن المصريين لا يعدون بلادهم من جملة الأملاك البريطانية ولا يعدون أنفسهم رعية بريطانية . وهذا الفارق يوجب الفرق والتمييز بين قضية الارتقاء الدستورى فى مصر وقضيته فى البلدان الأخرى التى منحت عليها السنون وهى جزء من الإمبراطورية البريطانية كبلاد الهند البريطانية مثلا فإننا نقول فى كلامنا عن هذه البلاد إنها تبلغ حالة القومية (أو حالة الأمة) تدريجا وأما المصريون فيقولون إنهم بلغوا هذه الغاية ولا يمكن أن يرضوا بحال لمستقبل مصر إذا لم يكن مبنيا على الاعتراف بدعواهم هذه بل يجب حينئذ إكراههم على قبوله إكراها .

وعندنا مقابل هذه الاعتبارات اعتبارات أخرى وهى أن مصر وإن لم تكن جزءا من الإمبراطورية البريطانية فعلا فأهميتها حيوية لنظامنا الإمبراطورى كله . وانها بلغت بإرشاد بريطانيا العظمى مستوى جديدا من الحضارة والتمدن

إذا تركناها تحط عنه كان ذلك شرا وو بالا. فالتوفيق بين الدفاع عن هذه المصالح المصرية والبريطانية وبين الاعتراف لمصر بالحالة القومية ليس بالأمر اليسير والإنسان يتوهم لأول وهلة أن هذه القضية ترداد إشكالا وتعقيدا بسبب قوة مركز الجاليات الأجنبية غير الجالية البريطانية في مصر ولكنه إذا أنعم النظر في ذلك وجد أنه يجعل تلك القضية أقل إشكالا ، فليس في الشرق بلاد كمصر يكثر فيها النزلاء الأوربيون ويتمتعون بمزايا خصوصية ويحتلون مراكز مهمة في التجارة والتعليم والصناعات العلمية والأدبية والهيئة الاجتماعية ودواوين الحكومة أيضا . ثم إن المدن المصرية الكبيرة ولاسيما الإسكندرية أصبحت مدنا أوربية من وجوه كثيرة وستظل بلاد مصر بلادا دولية على الدوام بمعنى ما . فما من حل للقضية المصرية يدوم طويلا مالم يراع فيه ضمان المصالح الأوربية العظيمة الحصينة المركز في وادي النيل فلا عجب إذا ظهر كأن تلك القضية غير قابلة للحل وأنها فريدة في بابها . ولكن كل ما في مصر وحولها فريد في بابه أيضا وليس عندنا سوابق نتبعها لمعالجتنا لأحوال خارجة عن الحد المألوف كهذه ، وكل نظام يطابقها يلزم أن يكون جديدا غريبا ولا يصح أن يحكم عليه بعدم الصحة لمجرد كونها في حكم الأمور المتناقضة .

وبناء على هذه الصعوبات وصلنا تدريجا إلى هذه النتيجة وهي أن كل حل تفرضه بريطانيا على مصر قرضا لا يرضى ولا يفي بالغرض وأن الحكمة تقضي بالتماس حل يتفق عليه الفريقان أي بعقد معاهدة بين البلادين . ولم نر سبيلا آخر غير هذا إلى إطلاق سراح مصر من الوصاية التي يعترض المصريون عليها اعتراضا شديدا بلا تعريض المصالح الحيوية التي تجب علينا وقايتها للاخطار وظهر لنا أن كل مايلزم لوقايتها يمكن أن يستوفى بعقد معاهدة ترضى فيها مصر مقابل تعهد بريطانيا العظمى بالدفاع عن سلامتها واستقلالها أن تسترشد بريطانيا العظمى في علاقاتها الخارجية وتعطيها حقوقا معينة في الأراضي المصرية . أما الحقوق التي كنا نفكر فيها فعلى نوعين : الأول أن يكون لبريطانيا العظمى الحق في إبقاء قوة عسكرية في أرض مصر لتحمي مصلحتها الخصوصية في مصر أي سلامة مواصلاتها الإمبراطورية ، والثاني أن يكون لها نصيب من المراقبة على التشريع المصري والإدارة المصرية فيما يختص بالأجانب للدفاع عن كل المصالح الأجنبية المشروعة . أما الامتياز الأول فليس بأكثر مما يمكن مصر ، مع محافظتها على كرامتها ، أن تمنحه لحليف يتكفل بأن يحميها من كل الأخطار الخارجية ولذلك تهمه قوته وسلامته أهمية حيوية . وأما الامتياز الثاني فليس فيه من الانتقاص على استقلال مصر أكثر مما كانت دائما معرضة له بسبب الامتيازات الاجنبية * .

على أن استبدال ثلاث عشرة دولة تتمتع بحقوق الامتيازات في مصر بدولة واحدة فقط يزيد استقلالها ولا ينقصه ، وزد على ذلك أننا جريا على ما اتصفت به السياسة البريطانية في مصر جعلنا قسما من مشروعنا حصر المزايا التي يتمتع بها الأجانب بمقتضى حق الامتيازات داخل حدود معقولة لتصير مصر ولية أمرها أكثر مما هي الآن ، وذلك لا يمكن عمله إلا إذا كانت مصر تعترف بأن بريطانيا العظمى هي التي تحمي تلك الامتيازات الأجنبية بعد ردها إلى حدود معقولة .

وهذه النقطة الأخيرة تحتاج إلى إيضاح فنقول إن القيود التي تقيد بها الامتيازات الأجنبية حقوق مصر المطلقة لها حسنات ولها سيئات . فحسناتها أنها تحمي حرية الأجانب وأملاكهم بكونها تضمن لهم العدل في أحكام المحاكم والسلامة من استبداد الحكام المحليين ، وسيئاتها أنها تعفي الأجانب من الضرائب ومن وجوب اتباع القوانين المحلية واللوائح العادلة فتؤخر بذلك تقدم البلاد تأخيرا عظيما لا مسوغ له ، ولذلك كانت سياسة بريطانيا العظمى ولا تزال التخلص من الامتيازات الأجنبية واستبدالها بنظام يحمي كل المصالح الأجنبية المشروعة ويبطل الامتيازات التي يتمتع بها الأجانب الآن والتي لا يمكن الدفاع عنها . وللوصول إلى هذه الغاية دارت المفاوضة منذ مدة بين بريطانيا العظمى والدول التي لها حقوق في مصر بموجب الامتيازات ولكن هذه الدول لا يمكن أن تتنازل عن تلك الحقوق ما لم تحصل على ضمان بأن أبناء وطنها يحصلون على العدل والمعاملة بالإنصاف في المستقبل . ولإعطائها هذا الضمان يجب أن توضع بريطانيا العظمى في مركز يمكنها من تنفيذه ، فمن مصلحة مصر إذن أن يمكن بريطانيا العظمى أن تحمي الامتيازات التي يتمتع بها الأجانب الآن في مصر ويقضي العدل والإنصاف بإبقائها فيها . وبهذا المعنى يجب أن يفسر الاعتراف في معاهدات الصلح الحديثة بمركز بريطانيا العظمى في مصر .

هذه هي أوصاف التسوية التي بدأنا نرى أنها تضبط العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر في المستقبل ذكرناها بوجه الإجمال وتركنا تفصيلها لنشرحه بعد ، فلما شرعنا نناقش فيها المصريين الذين كنا نحن وإياهم على وداد — وكلهم من ذوي الآراء المتقدمة في الوطنية تفاوتا في القلة والكثرة — وجدنا منهم

* الامتيازات الأجنبية اسم أطلقه الأوربيون على الامتيازات التي نال بها الأجانب المقيمون في تركيا من سلاطين تركيا الأولين حقوقا خارجة عن حقوق بلادها إدامة للامتيازات المغاربة لها التي كانت السلطة البيزنطية تمنحها للأجانب المقيمين في بلادها وهي تنحصر بفريق واحد فقط من الفريقين المتعاقدين ولا أجل لها وإنما تقبل التعديل بمعاهدات تالية لها ، أما إذا كانت هذه المعاهدات التالية إلى أجل معين فالامتيازات تعود فتنتهي عند انقضاء ذلك الأجل وكان العهد بها في الأصل تمكين المسيحيين من المتاجرة والسكنى في بلاد السلطنة العثمانية بوقايتهم من الظلم والعسف الذي كان يمكن أن يناله كونهم غرباء وبدون بدين آخر . وبحدى تاريخ الامتيازات التي منحت لبريطانيا العظمى من عهد قديم جدا ولكنها بعد ما غيرت وحورت تغييرات متعددة بحسب تاريخها الآن منذ سنة ١٦٥٧ وقد ثبتت في معاهدة الصلح التي عقدت في الدردنيل سنة ١٨٠٩ ومنحت الامتيازات لفرنسا في السنين ١٥٨١ ، ١٦٠٤ ، ١٦٧٣ وجددت سنة ١٧٤٠ ومنحت الامتيازات للدانمارك سنة ١٦١٢ وجددت سنة ١٦٨٠ ولا تزال ناقذة المفعول وتالت الدول العظام كلها تغريبا امتيازات كهذه من الباب العالي في أوقات مختلفة في الاربعة مئة الماضية .

فوجود الامتيازات الأجنبية في مصر ناتج عن هذه المعاهدات الخاصة بالفريق المتعاقد مع الباب العالي (دون الباب العالي) نفسه وقد كان عدد الدول التي تتمتع بها قبل الحرب خمس عشرة دولة : وهي بريطانيا العظمى والولايات المتحدة الأميركية وفرنسا وإيطاليا وأسبانيا وهولاندا وبلجيك ونروج وأسوج والدانمرك والنمسا والبرتغال وروسيا وألمانيا والنمسا وهنجاريا فانتهت امتيازات الدولتين الأخيرتين عقد معاهدتي فرساي وسان جرمان . وتتضمن الحقوق التي تخولها الامتيازات للأجانب في مصر علاوة على بعض الامتيازات التجارية إعفاءهم من الضرائب الشخصية بلا مصادقة عليها من حكوماتهم وحفظ حرمة منازلهم وحمايتهم من إلقاء القبض عليهم استبدادا وإخراجهم من دائرة اختصاص المحاكم الأهلية . فأنهى أمر هذا الامتياز الأخير بعد إنشاء المحاكم المختلطة سنة ١٨٧٦ إلى عدم تطبيق تشريع على الأجانب بلا مصادقة الدول ذوات الامتيازات وأما القضايا المدنية التي تقع بين الأوربيين والأهالي أو بين الأوربيين المتحدين إلى شعوب مختلفة تنظر أمام المحاكم المختلطة وأما القضايا الجنائية التي تتعلق بالأوربيين وكذلك القضايا المدنية التي تقع بين أوربيين من مذهب واحد فتنظر أمام المحاكم القنصلية وتفصل فيها قوانين بلادهم . ولا يؤدي الأجانب الآن ضريبة من الضرائب الداخلية غير عوائد الأملاك وأموال الأطيان .

ماشذ عن أمتنا وهو مقابلتهم لاقتراحاتنا بالميل إليها والعطف عليها لأنهم يرتاحون إلى فكرة عقد معاهدة أو تسوية يتفق عليها الفريقان كما يتفق الند مع ندّه لا كما يملى الأعلى على الأدنى لمطابقتها لشعورهم بأنهم شعب قائم برأسه ولحفظ كرامتهم القومية، إذ الأمر الظاهر أن تلك الفكرة تنطوى على الاعتراف مبدئيا باستقلال مصر ولا تطابق النظرية التى تعتبر بموجبها مصر ملكا من الأملاك البريطانية . ولما نظروا فى الشروط التى اشترطناها فى اقتراحنا وعلقناها على ذلك الاعتراف سلموا بأنها وإن كانت شروطا لا يقبلها الوطنيون المتطرفون لكنها من الشروط التى يستطيعون أن يسوغوها ويبرروها أمام أبناء وطنهم لكونها تطابق حالتهم القومية وكونهم أمة قائمة بنفسها فأنهم لا يستطيعون المحافظة على تلك الحالة إلا إذا أيدتهم بريطانيا العظمى فيها. ويحق لبريطانيا العظمى أن تأخذ بدلا معقولا لهذ التأييد الذى لا غنى عنه لمصر. وهذا البدل إنما هو الإشراف على سياسة مصر الخارجية وإبقاء قوة فى أرض مصر لقضاء أغراضها الإمبراطورية . أما فيما يختص بشؤون مصر الداخلية فمصر تكون ولية أمرها وحاكمة نفسها بنفسها تماما إلا فيما يختص بامتيازات الأجانب . وأما القيود التى يتقيد بها حكم مصر نفسها بنفسها من بقاء بعض من تلك الامتيازات فلا تكون أكثر بل أقل مما كانت طول الزمان أثقالها تكون أيضا أخف مما كنت . ولا ينكر بعد هذه الاعتبارات أن التسوية التى اقترحناها لم تقترح حبا بمصلحة بريطانيا العظمى وحدها بل بها وبمصلحة مصر أيضا ولذلك يمكن الدفاع عنها بحجة كونها تصلح لأن تكون أساسا عادلا معقولا يبنى عليه تعاون الأمتين فى المستقبل .

ولا يسعنا ذكر رأى المصريين الذين ذكرناهم فى هذه التسوية إلا بوجه الإجمال لأن المناقشات طالت بيننا وبينهم والاختلاف كثر فى الرأى بينهم أنفسهم عند التفصيل وقضينا وقتا طويلا فى مجادلات مملة لا نهاية لها فى معانى الفاظ " الحماية " و "السلطة" و "الاستقلال" و " الاستقلال التام " ولكن ذلك كله لم يمنع من إمعام النظر طويلا فى مواد المعاهدة التى كنا نفكر فيها ولا أدل على أن الاتفاق عليها غير ممكن. ويقال بالإجمال إن الاحاديث التى جرت وتجرى بمعرفتنا أننا تقدمنا كثيرا فى سبيل الاتفاق والتفاهم مع المصريين وأننا انتقلنا خصوصا من جو إلى جو خير منه كثيرا لأن الجفاء الذى استحوذ أخيرا على جميع المصريين من أنه ادار الوطنية والشبهات التى دبت فى نفوسهم من جهة بريطانيا العظمى ابتدأت تزول ، واشتدت الآمال باستمالة النفسات المعتدلة منهم لتأييد سياسة المصالحة والمسالمة .

ولكن كل ما كان يمكننا فعله ونحن فى مصر للوصول إلى نتائج معينة محدودة كان أيضا محدودا لأنه لم يكن من اختصاصنا حل القضية المصرية وتسويتها لأننا إنما انتدبنا لنشير بخير الطرق التى يجب اتباعها للوصول إلى تلك الغاية . والمصريون الذين حادثناهم هنالك كانوا يقولون كلهم أفرادا وجموعا إنهم إنما يعبرون عن آرائهم الخصوصة ولا يدعون بأنهم يتكلمون بلسان الجمهور من أهل بلادهم بل إن أكثرهم تجاوز هذا الحد وقالوا إن زغلول باشا ووفده هم وحدهم الذين فوض إليهم الناس عموما تمثيل الأمة المصرية . أما نحن فلم نكن نسلم طبعا بأن زغلول باشا ورفاقه حائزون لكل السلطة التى يدعونها لهم ولكنا مع ذلك لم نكن نستطيع أن نتعامى عن رؤية الحقيقة وهى أنهم كانوا فى هذه المدة أقوى قادة الرأى العام المصرى وأن لا أمل بأن المشروع الذى يعارضونه يحوز حسن الالتفات أو يقع موقع القبول عند الجمهور . وكان من الضرورى فى اعتبارنا ، كما قلنا للمصريين فى أول الأمر ، إن المعاهدة التى نفكر فى عقدها مع مصر لا تعقد عقدا عرفيا فقط بل عرفيا وأدبيا أيضا إذا أريد أن تكون لها قيمة حقيقية فهى تكون شكلا معاهدة بين الحكومة البريطانية والحكومة المصرية ولكن عقدها بين الحكومتين فقط غير كاف لأنه يمكن أن يقال دائما بعد ذلك إن الحكومة المصرية لم تكن حرة مختارة فى عقدها بل إنها كانت مكرهة على قبول كل شرط تشترطه بريطانيا العظمى وإنها على كل حال حكومة أوتوقراطية استبدادية لا تمثل الشعب المصرى حقيقة . فملاك كان من الأمور الجوهرية فى مشروعنا ألا تنفذ المعاهدة إلا إذا وافقت عليها جمعية مصرية تنوب عن الأمة المصرية نيابة حقيقية فإما أن تكون الجمعية التشريعية الحالية التى أوقفت جلساتها منذ نشوب الحرب أو تكون هيئة جديدة تنتخب لتلك الغاية وذلك أفضل. ولكن المصريين أولى منا نحن بأن يحكموا أى جمعية تعد عندهم أحسن جمعية تمثل رأى الأمة وإنما ينبغى على كل حال أن تكون جمعية منتخبة من الشعب تناقش وتتداول بتمام الحرية وتأخذ قراراتها بلا ضغط عليها من جهة من الجهات رسمية أو غير رسمية .

وكان الجميع يؤكدون لنا أن زغلول باشا ورفاقه ينالون الأكثرية الكبيرة إن لم ينالوا الأكثرية المطلقة فى مثل هذه الجمعية ، ولذلك رأينا من الحماقة فى مثل هذه الحالة أن نترك الرسميات تحول دون مناقشتنا له إذا شاء الكلام معنا فإننا من أول الأمر دعونا وجوه المصريين ليبسطوا لنا آراءهم بلا محذور على فريق من الفريقين ، وكان يحتمل أن زغلول باشا الذى كان حينئذ فى باريس يعود إلى مصر ليقابل بلجنتنا لأن المصريين الذين كانوا يحادثوننا حينئذ بذلوا الجهد لإقناعه بذلك وكان بعضهم من أقوى أنصاره وساعدهم عدلى باشا فى ذلك أيضا بما له من الكلمة النافذة لأنه ولو كان مستقلا عنهم كانت العلاقات ودية بينه وبين زغلول باشا وكان يروم جدا أن يجتمع به ولكن زغلول باشا لم يكن يرى إذ ذاك إجابة أصدقائه إلى طلبهم ومع أن المخاطبات المديدة داوت بينه وبينهم فى أواخر مدة إقامتنا هناك بق فى باريس ولم يغادرها فى ذلك الحين .

ولذلك كانت الحالة لما سافرنا من مصر كما يأتى :

استقينا معلومات عديدة من مصادر بريطانية ومصرية عن الأحوال إذ ذاك واتهرنا الفرص الكثيرة لنتعرف بأنفسنا حالة شعور الجمهور وقررنا رأينا فى أحسن سياسة توفق بين المصالح البريطانية والمصالح المصرية ولكنا لم نكن نستطيع حينئذ أن نحكم فى أمر المشروع الذى كنا نفكر فيه لأننا لو فرضنا أنه وقع موقع القبول عند البريطانيين فلم يكن يمكننا أن نقول إنه يلقى فى مصر التأييد الكافى الذى يسوغ قضاء الوقت فى وضع تسوية على مبادئنا فيه . ولهذا كانت غاية ما نستطيع عمله أن نرفع تقريرا عن الحالة كما وجدناها ونعدل على النتائج التى أوصلنا بحثنا وتحقيقنا إليها ونبسط الرجاء أن ازدياد حسن التفاهم الذى رأينا دلائله بين البريطانيين والمصريين يمكن أخيرا من تعيين حالة مصر فى المستقبل باتفاق الفريقين .

أعمال اللجنة بعد مغادرتها لمصر

(١) مناقشات مع رجال من الوفد المصرى بلندن

غادرنا مصر فى الأسبوع الأول من شهر مارس وسافرنا فى طرق مختلفة والتقينا فى لندن ثانية فى أواسط أبريل لكتابة تقريرنا . وبعد الابتداء به بقليل جدّ أمر لم يكن غير منتظر تماما فوقفنا عملنا آملين أن نعلم منه أكثر مما كنا نعلم عن النقطة الكبرى التى فارقنا القطر المصرى ونحن مرتابون فيها وتلك النقطة هى كما أوضحنا قبلا الموقف الذى يمكن أن يقفه أقطاب أهل الرأى الوطنى بإزاء السياسة التى كنا نحن نميل الى نصح الحكومة البريطانية باتباعها لحدث الآن ما يمكن أن يجلو الشك عن هذه النقطة وذلك باتصال اللجنة بزغلول باشا رأسا .

ففى أواخر أبريل زار عدلى باشا باريس وهو موضوع التبجيل والاحترام من جميع مواطنيه ، وكانت نصائحه لنا فى مصر من أعظم النصائح قيمة فقصد زغلول باشا من فوره وجعل يكلمه لكى يجمع بينه وبين اللجنة . فعلمنا فى أوائل شهر مايو أنه بحسن مساعى عدلى باشا بالأكثر رضى زغلول باشا وأعضاء الوفد أن يعدلوا عن خطتهم الأولى وأن يتصلوا باللجنة مباشرة . واتفق فى الأسبوع الثالث من مايو أن المستر هرست (والآن السر سسل) كان فى باريس فأبلغهم دعوة للاجتماع باللجنة فى لندن ولما أيقن زغلول باشا أن لا حرج عليه فى ذلك على مركزه من حيث كونه المحامى عن الاستقلال المصرى وصل إلى لندن فى ٧ يونيه ورافقه سبعة من أعضاء الوفد ثم التحق بهم عضو أو عضوان آخران .

ودار الكلام بينهم وبين اللجنة فى أوقات متعددة تتخللها فترات كثيرة لانشغال عدة من أعضاء اللجنة بأشغال أخرى ، ولذلك استمر الكلام إلى أواسط شهر أغسطس وجرت تلك المناقشات الطويلة على صور وأشكال شتى : فعدد منها جرى فى جلسات تحضرها هيئة اللجنة للاجتماع بزغلول باشا ورفاقه بحضور عدلى باشا أيضا ، والنقط التى كانت تصعب المناقشة فيها فى هيئة كبيرة كهذه كانت تحال من وقت إلى آخر إلى لجان فرعية مؤلفة من أفراد قليلين من الفريقين فيتناقشون فيها ويفضونها عادة . وزد على ذلك أنه كثيرا ما كان الكلام يدور فى الفترات التى تتخلل الجلسات الرسمية بين أفراد من أعضاء اللجنة وواحد أو اثنين من المصريين فيأتى بفائدة كثيرة . ولا فائدة من الإسهاب فى وصف الوجوه الكثيرة المتغيرة التى جرت عليها هذه المناقشة الطويلة فنقتصر على تبيان أوصافها العمومية .

ونبتدئ بذكر ما فسطره بالسرور والارتياح وهو أن العلاقات كانت بيننا على غاية الصفاء والود من الأول إلى الآخر حتى إنه لما كان الاختلاف فى الرأى بيننا يبلغ غايته فإن الجدال كان يجرى بيننا بمزيد الصداقة ولا يخامرنا الريب يوما فى أن زوارنا كانوا يرومون بكل إخلاص مثلنا أن يجدوا مخرجا من مشاكل الحال ومصاعبها ولكنهم ، وتخص بالذكر زغلول باشا نفسه منهم ، كانوا مقيدين بقيود الخطة التى اختطوها لأنفسهم قبل ذلك بمدة حين كانوا يعتقدون أن بين أمانى المصريين وسياسة بريطانيا العظمى هوة لا يمكن عبورها للتوفيق بينهما . ولما رأوا أنهم أخطأوا فهم تلك السياسة تعذر عليهم أن يعدلوا مركزهم حتى يطابق رأيهم بعد تغييره ذو مقاصد بريطانيا العظمى فطالما قالوا لنا المرة بعد المرة إنهم لا يستطيعون قبول اقتراح عرضناه عليهم مع عدم منازعتهم فى مطابقته للعدل والإنصاف ، وما ذلك إلا لكونه لا يطابق "التوكل" الذى أخذوه من الشعب المصرى . ولم نكن نجنى نفعا من قولنا لهم إن "التوكل" الذى يدعونه هو البيان الذى وضعوه هم أنفسهم وإن الجمهور المصرى إنما قبله منهم فليس ثم ما يمنعهم من تعديل سياسة هى من بنات أفكارهم فكانوا يجيبوننا دائما أنه ليس لهم سلطة لأن يحيدوا عن المطالب التى صادقت عليها الأكثرية الكبرى من أهل بلادهم ولا كانت فى الأصل قد عرضت منهم . فكان النداء الحربى الذى دوى بمصر فى الثمانية عشر شهرا الماضية حجر عثرة دائم فى الطريق ، ولذلك كنا كلما قربنا من الاتفاق على أمر جوهرى فى سياق المناقشة نجد من الصعوبة مالا يعرض فى إبرام ذلك الاتفاق ثوبا من التعبير لا يغاير الصيغ التى يرى المصريون أنفسهم مقيدين بحفظها .

وقبلوا فكرة عقد معاهدة بين بريطانيا ومصر حالما عرضت عليهم وقد ابتدأنا بها فى سيرنا ولولاها لما تقدمنا تقدما يذكر ، ولما وصلنا إلى التناقش فى شروط المعاهدة التى تتضمن الضمانات القليلة الجوهرية للمصالح البريطانية والأجنبية تهيب المصريون الموافقة على أمر يمكن أن يناقى الاستقلال الذى يرمون إليه والواقع أن اقتراحاتنا لم تكن تناقى ذلك الاستقلال إذا فسرت حق تفسيرها كما كان المصريون أنفسهم أو بعضهم على الأقل يعترفون به ولكنهم كانوا دائما فى وجل من أن أبناء وطنهم لا يرون رأيهم فيعدونهم فى مصر خائنين للقضية المصرية .

ومع كل هذه المصاعب ذللناها تدريجا الواحدة بعد الأخرى ومزنا أخيرا بوضع رسم للتسوية ارتاح إليه الفريقان بعضهم كثيرا وبعضهم قليلا ولم نصل إلى هذه النتيجة إلا بعد ما تساهلت اللجنة فى أمور كثيرة نخص منها بالذكر أمرا نعود إلى ذكره بالإسهاب قريبا . فإننا وافقنا على طلب المصريين كما عازمين على مقاومته فى أول الأمر وإنما وافقنا عليه لعلمنا أنه يرضى أهل مصر أكثر من كل أمر سواه ، فرأينا أنه مهما كلفتنا الموافقة عليه فثمنه لا يعد غاليا علينا إذا اكتسبنا موافقة الأمة المصرية الودية على المشروع برمته . ثم يلزمنا أن نعترف أن الوفد كان يميل عن الجانب الأكثر من مطالبه لرغبته الشديدة فى الاتفاق وحسن التفاهم مع اللجنة .

أعجبتنا التسوية التى توصلنا إليها نظرا إلى ما هى عليه بذاتها ولكن على شرط واحد جوهرى وهو أن زغلول باشا ورفاقه يتكفلون بأن يستعملوا نفوذهم لحمل أهل مصر على قبولها بعد ذلك بأن تصادق جمعية مصرية شعبية على معاهدة تنفذ بها تلك التسوية . وهذا الشرط لا يزيد عما يحق لنا أن نطلبه منهم . ولم نكن ننتظر منهم أن يعدونا بنجاح مسعاهم كما أننا نحن لا نقدر أن نعدهم بأن الحكومة البريطانية والأمة البريطانية توافقان على مشورتنا وتقبلان نصيحتنا ، والذى طلبناه منهم إنما هو أن يتكفلوا بأن يؤيدوا النتيجة التى وصلنا إليها نحن وإياهم معا من صميم قلوبهم ، لأنهم إن لم يفعلوا ذلك ضعف الأمل فى فهم التسوية حق الفهم فى مصر أو فى استقبالها

بالترحيب والارتياح. وإن لم يكن لنا نحن هذا الأمل فمن العبث أن نحبذ هذه التسوية للشعب البريطاني ونقول له إنها حل للقضية المصرية لأننا نعتقد أن الشعب البريطاني يرضى أن يجود في الشروط التي يعقدها مع مصر اذا كان يقتنع بأن تلك الشروط تقبل بالشكر وأنها تؤول إلى تحسين العلاقات تحسينا دائما و إلى التعاون بالصدق والإخلاص بينهم و بين المصريين في المستقبل .

أما زغلول با ورفقاؤه فلم يكونوا مستعدين لأن يتكفلوا بهذا المقدار أو أن يتقيدوا إلى هذا الحد لخوفهم من أن ينكرهم كثيرون من أتباعهم في مصر ، ولذلك ظلوا يطلبون التعديل والتحوير في الشروط المتفق عليها وذلك بالأكثر في شكلها لكي يجعلوها أقرب إلى قبول الرأى العام المصرى فقالوا : بقدر ما تقتضيه الحكمة لأننا نحن أيضا مضطرون إلى مراعاة الرأى العام المصرى كما أوضحنا لهم فلا فائدة من موافقتنا على كل ما يرومونه منا لإرضاء المصريين اذا كانت موافقتنا تفضى إلى رفض المشروع كله في بريطانيا العظمى فكأننا قد بلغنا والحالة هذه سدا لا منفذ له .

(ب) مذكرة ١٨ أغسطس سنة ١٩٢٠

لما بلغت المسألة هذه المرحلة اقترح المصريون توقيف البحث والمناقشة إلى حين ريثما يزور بعض أعضاء الوفد القطر المصرى ليوضحوا للناس هناك ماهية التسوية التي تميل اللجنة إلى تحبيذها والمنافع العظيمة التي تنتفعها مصر منها فإذا أحسن الناس ملقاهم كما يؤملون كان ذلك توكلا لهم يسوغ للوفد بعد رجوع رسله أن يتكفل بتأييد اقتراحاتنا بلا قيد ولا شرط . استصوب زغلول باشا هذه الفكرة ولكنه لم يشأ أن يسافر بنفسه ورغب لاثنة أو أربعة من رفاقه في السفر .

وكان لهذا الاقتراح مزايا ظاهره في نظر الأعضاء المصريين ، لأنه يمكن يسلهم أن يحو على قبول بعض الشروط من غير أن يتقيدوا بها فلا ينفردوا ذلك عن حزبهم إذا لم يقابل تلك الشروط بارتياح والاستحسان وكان هذا الاقتراح صو لنا نحن أيضا لأن المناقشة بين نفع بين الجمهور و مد ي أثره تمكنا من سبر غور الرأى المصرى أكثر مما تيسر لنا سبره فيما مضى أن نقارن بين قوة المعتدلين وقوة المتطرفين من أنصار الحركة الوطنية . عليه كتبت مذكرة حاوية بعبارة مجملة أشهر خصائص التسوية التي تحبذها لجنة وتشير بقبولها على الشرط المعين آنفا . فكان وضع هذه المذكرة خاتمة مساعى التي سعيناها لإفراغ نتيجة مناقشاتنا في قالب معين وعلى شكل محدود . وكان الغرض منها تمكين رسل الوفد من استخلاص عبارة تعرب عن الرأى العام المصرى ، فهذه المذكرة التي سميت اتفاق ملنر وزغلول ليست اتفاقا كما و طاهر عليها و إنما هي رسم للقواعد التي يمكن أن يبنى عليها اتفاق عند وضعها . فدفعها اللورد ملنر إلى عدلى باشا الذى كان وسيطا بين الفريقين لأن له نصيب عظيم في كل مفاوضاتنا وطلب منه أن يوصلها إلى زغلول باشا وصحابه وكان المفهو أن يستعملونها كما شاءوا في مناقشاتهم العمومية وهي مؤرخة في ١٨ أغسطس وهذا نصها :

"إن المذكرة المرسلة مع هذا هي نتيجة المحادثات التي دارت بلندن في شهرى يونيه وأغسطس سنة ١٩٢٠ بين اللورد ملنر وأعضاء اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر ، و بين زغلول باشا وأعضاء الوفد المصرى . وقد اشترك عدلى باشا في تلك المفاوضات أيضا ، وهي عبارة عن رسم سياسة يقصد بها تسوية المسألة المصرية على أحسن وجه لمصلحة بريطانيا العظمى ومصلحة مصر كليهما .

فأعضاء اللجنة مستعدون لأن يشيروا على الحكومة البريطانية بقبول السياسة المبينة في هذه المذكرة إذا اقتنعوا أن زغلول باشا وأعضاء الوفد مستعدون أيضا للدفاع عنها والترغيب فيها وأنهم يستعملون كل نفوذهم ليحصلوا على مصادقة جمعية وطنية مصرية على عقد معاهدة كالمعاهدة المئوية المبينة في المادتين ٣ و ٤

وواضح أنه إذا كان الفريقان لا يتحدان قلبيا على تأييد الخطة المقترحة هنا فاتباعها لا يصادف نجاحا ما

الإمضاء : (ملنر)

مذكرة

١ — لكي ينال استقلال مصر على أساس متين دائم يلزم تحديد العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر تحديدا دقيقا و يجب تعديل ما تتمتع به الدول ذوات الامتيازات في مصر من المزايا وأحوال الإعفاء وجعلها أقل ضررا بمصالح البلاد .

٢ — ولا يمكن تحقيق هذين الغرضين بغير مفاوضات جديدة تحصل للغرض الأول بين ممثلين معتمدين من الحكومة البريطانية وآخرين معتمدين من الحكومة المصرية ومفاوضات تحصل للغرض الثاني بين الحكومة البريطانية وحكومات الدول ذوات الامتيازات ، وهذه المفاوضات ترمى إلى الوصول إلى اتفاقات معينة على القواعد الآتية :

٣ — أولا — تعقد معاهدة بين مصر و بريطانيا العظمى تعترف بريطانيا العظمى بموجبها باستقلال مصر كدولة ملكية دستورية ذات هيئات نيابية وتمنح مصر بريطانيا العظمى الحقوق التي تلزم لصيانة مصالحها الخاصة ولتمكينها من تقديم الضمانات التي يجب أن تعطى للدول الأجنبيه لتحقيق تخلى تلك الدول عن الحقوق المخولة لها بمقتضى الامتيازات .

ثانيا — تبرم بموجب هذه المعاهدة نفسها محالفة بين بريطانيا العظمى ومصر تتعهد بمقتضاها بريطانيا العظمى أن تعضد مصر في الدفاع عن سلامة أرضها وتتعهد مصر بأنها في حالة الحرب حتى ولو لم يكن هناك مساس بسلامة أرضها تقدم داخل حدود بلادها كل المساعدة التي في وسعها إلى بريطانيا العظمى ومن ضمنها استعمال ما لها من الموانى وميادين الطيران ووسائل المواصلات للأغراض الحربية .

٤ — تشمل هذه المعاهدة أحكاما للأغراض الآتية :

أولا — تتمتع مصر بحق التمثيل في البلاد الأجنبية وعند عدم وجود ممثل مصرى معتمد من حكومته تتعهد الحكومة المصرية بمصالحها إلى الممثل البريطاني وتتعهد مصر بألا تتخذ في البلاد الأجنبية خطة لا تتفق مع

المحالفة أو توجد صعوبات لبريطانيا العظمى وتتعهد كذلك بألا تعقد مع دولة أجنبية أى اتفاق ضار بالمصالح البريطانية .

ثانيا — تمنح مصر بريطانيا العظمى حق إبقاء قوة عسكرية فى الأرض المصرية لحماية مواصلاتها الإمبراطورية وتعين المعاهدة المكان الذى تعسكر فيه هذه القوة وتسوى ما تستتبعه من المسائل التى تحتاج إلى التسوية ولا يعتبر وجود هذه القوة بأى وجه من الوجوه احتلالا عسكريا للبلاد كما أنه لا يمس حقوق حكومة مصر .

ثالثا — تعين مصر بالاتفاق مع الحكومة البريطانية مستشارا ماليا يعهد إليه فى الوقت الملائم بالاختصاصات التى لأعضاء صندوق الدين الآن ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية لاستشارته فى جميع المسائل الأخرى التى قد ترغب فى استشارته فيها .

رابعا — تعين مصر بالاتفاق مع الحكومة البريطانية موظفا فى وزارة الحقانية يتمتع بحق الاتصال بالوزير ويجب إحاطته علما بجميع المسائل المتعلقة بإدارة القضاء فيما له من مساس بالأجانب ويكون أيضا تحت تصرف الحكومة المصرية لاستشارته فى أى أمر مرتبط بتأييد القانون والنظام العام .

خامسا — نظرا لما فى النية من نقل الحقوق التى تستعملها إلى الآن الحكومات الأجنبية المختلفة بموجب نظام الامتيازات إلى الحكومة البريطانية تعترف مصر بحق بريطانيا العظمى فى التدخل بواسطة ممثلها فى مصر لتمنع أن يطبق على الأجانب أى قانون مصرى يستدعى الآن موافقة الدول الأجنبية وتتعهد بريطانيا العظمى من جانبها بألا تستعمل هذا الحق إلا حيث يكون مفعول القانون مجحفا بالأجانب .

صيغة أخرى لهذه الفقرة

" نظرا لما فى النية من نقل الحقوق التى تستعملها إلى الان الحكومات الأجنبية المختلفة بموجب نظام الامتيازات إلى الحكومة البريطانية تعترف مصر بحق بريطانيا العظمى فى التدخل بواسطة ممثلها فى مصر لتمنع أن يطبق على الأجانب أى قانون مصرى يستدعى الآن موافقة الدول الأجنبية وتتعهد بريطانيا العظمى من جانبها بألا تستعمل هذا الحق إلا فى حالة القوانين التى تتضمن تمييزا مجحفا بالأجانب فى مادة فرض الضرائب أولا تتفق مع مبادئ التشريع المشتركة بين جميع الدول ذوات الامتيازات " .

سادسا — نظرا للعلاقات الخاصة التى تنشأ عن المحالفة بين بريطانيا العظمى ومصر يمنح الممثل البريطانى مركزا استثنائيا فى مصر ويخول حق التقدم على جميع الممثلين الآخرين .

سابعا — الضباط والموظفون الإداريون من بريطانيين وغيرهم من الأجانب الذين دخلوا خدمة الحكومة المصرية قبل العمل بالمعاهدة يجوز انتهاء خدمتهم بناء على رغبتهم أو رغبة الحكومة المصرية فى أى وقت خلال سنتين بعد العمل بالمعاهدة وتحدد المعاهدة المعاش أو التعويض الذى يمنحه الموظفون الذين يتركون الخدمة بموجب هذا النص زيادة على ما هو مخول لهم بمقتضى القانون الحالى .

وفى حالة عدم استعمال الحق المخول بهذا الاتفاق تبقى أحكام التوظف الحالية بغير مساس .

٥ — تعرض هذه المعاهدة على جمعية تأسيسية ولكن لا يعمل بها إلا بعد إنفاذ الاتفاقات مع الدول الأجنبية على إبطال محاكمها القنصلية وإنفاذ المراسيم المعدلة لنظام المحاكم المختلطة .

٦ — يعهد إلى الجمعية التأسيسية فى وضع قانون نظامى جديد تسير حكومة مصر فى المستقبل بمقتضى أحكامه ويتضمن هذا القانون النظامى أحكاما تقضى بجعل الوزراء مسئولين أمام الهيئة التشريعية وتقضى أيضا بإطلاق الحرية الدينية لجميع الأشخاص وبالحماية الواجبة لحقوق الأجانب .

٧ — تحصل التعديلات اللازم إدخالها على نظام الامتيازات باتفاقات تعقد بين بريطانيا العظمى والدول المختلفة ذات الامتيازات وتقضى هذه الاتفاقات بإبطال المحاكم القنصلية الأجنبية لكى يتيسر تعديل نظام المحاكم المختلطة وتوسيع اختصاصها وسريان التشريع الذى تسنه الهيئة التشريعية المصرية (ومنه التشريع الذى يفرض الضرائب) على جميع الأجانب فى مصر .

٨ — تنص هذه الاتفاقات على أن تنتقل إلى الحكومة البريطانية الحقوق التى كانت تستعملها الحكومات الأجنبية المختلفة بمقتضى نظام الامتيازات وتشمل أيضا أحكاما تقضى بما يأتى :

أولا — لا يسوغ العمل على التمييز المجحف برعايا أى دولة وافقت على إبطال محاكمها القنصلية ويتمتع هؤلاء الرعايا فى مصر بنفس المعاملة التى يتمتع بها الرعايا البريطانيون .

ثانيا — يؤسس قانون الجنسية المصرية على قاعدة النسب فيتمتع الأولاد الذين يولدون فى مصر لأجنبى بجنسية أبيهم ولا يحق اعتبارهم رعايا مصريين .

ثالثا — تخول مصر موظفى قنصليات الدول الأجنبية نفس النظام الذى يتمتع به القناصل الأجانب فى إنجلترا .

رابعا — المعاهدات والاتفاقات الحالية التى اشتركت مصر فى التعاقد عليها فى مسائل التجارة والملاحة ومنها اتفاقات البريد والتلغراف تبقى نافذة المفعول . أما فى المسائل التى يتألم مساس من جراء إبطال المحاكم القنصلية فتعمل مصر بالمعاهدات النافذة المعقودة بين بريطانيا العظمى والدول الأجنبية صاحبة الشأن مثل معاهدات تسليم المجرمين وتسليم البحارة الفارين وكذلك المعاهدات التى لها صبغة سياسية سواء أكانت معقودة بين أطراف عدة أم بين طرفين كاتفاقات التحكيم والاتفاقات المختلفة المتعلقة بسير الحروب وذلك كله ريثما تعقد اتفاقات خاصة تكون مصر طرفا فيها .

خامسا — تضمن حرية إنشاء المدارس وتعليم لغة الدولة الأجنبية صاحبة الشأن على شرط أن تخضع هذه المدارس من جميع الوجوه للقوانين السارية بوجه عام على المدارس الأوربية بمصر .

سادسا — تضمن أيضا حرية إبقاء أو إنشاء معاهد دينية وخيرية كالمستشفيات الخ .

وتنص المعاهدات أيضا على التغيرات اللازمة فى صندوق الدين وعلى إبعاد العنصر الدولى عن مجلس الصحة فى الإسكندرية .

٩ — التشريع الذى تستلزمه الاتفاقات السالفة الذكر بين بريطانيا العظمى والدول الأجنبية يعمل به بمقتضى مراسيم تصدرها الحكومة المصرية .

وفى الوقت عينه يصدر مرسوم يقضى باعتبار جميع الإجراءات التشريعية والإدارية والقضائية التى اتخذت بمقتضى الأحكام العرفية صحيحة .

١٠ — تقضى المراسيم المعدلة لنظام المحاكم المختلطة بتخويل هذه المحاكم كل الاختصاص الذى كان مخولا إلى الآن للمحاكم القنصلية الأجنبية وبترك اختصاص المحاكم الأهلية غير ممسوس .

١١ — بعد العمل بالمعاهدة المشار إليها فى البند الثالث تبلغ بريطانيا العظمى نصها إلى الدول الأجنبية وتعضد الطلب الذى تقدمه مصر للدخول عضوا فى جمعية الأمم .

(ج) سياسة المذكرة

أولا — تمثيل مصر فى البلاد الأجنبية

إن سياسة المذكرة التى مر ذكرها مطابقة بجملتها للنتائج التى توصلنا إليها قبل سفرنا من مصر بناء على الأسباب التى أبناها آنفا ولكن نتيجة المناقشات التى دارت بيننا وبين زغلول باشا ورفاقه صيرتنا مستعدين للذهاب إلى أبعد منها . وأهم نقطة حملتنا جميعهم على تعديل رأينا فيها ظاهرة فى المذكرة ظهورا عظيما وهى حق مصر فى تعيين ممثلها فى البلدان الأجنبية . فقد كنا ولا نزال نرى من المبادئ الأساسية أن تكون علاقات مصر الخارجية تحت إدارة بريطانيا العظمى بوجه العموم . وجميع عقلاء المصريين يدركون عظم قيمة الضمان الذى ينالونه من محالفة بريطانيا العظمى لهم مهما كانت أمالهم شديدة إلى الحركة الوطنية . وواضح أنه لا يمكن أن ينتظر من بريطانيا العظمى أن تحمل على عاتقها مسئولية الدفاع عن سلامة مصر واستقلالها من جميع الأخطار إذا تركت مصر وشأنها فى اتباع السياسة الخاصة بها ولو كانت ضارة بالسياسة البريطانية أو غير مطابقة لها ، وهذه أولية لم ينازعنا فيها أحد من المصريين الذين كنا نناقشهم بل كلهم كانوا مستعدين أنهم عند عقد معاهدة المحالفة يعطون كل الضمانات اللازمة لمنع مصر من كل عمل يمكن أن تعمله إذا كان يوقع بريطانيا العظمى فى ارتباك ، ولم يقع بيننا وبينهم خلاف فى الرأى فى هذه النقطة عند المناقشة . ويظهر لنا أن عبارات المذكرة المتعلقة بها تدل دلالة كافية على أن الاتفاق عليها كان تاما بيننا . وإنما قلنا إنها تدل عليها دلالة كافية لأنه لا يجب أن يبرح من البال سواء كان فى هذه النقطة أو فى غيرها أننا لما كنا نضع المذكرة لم نكن نحرر معاهدة بل كنا نعرب بعبارات معتادة عن الآراء والأفكار التى تذكر بالتفصيل وبمزيد الضبط والتدقيق فى المعاهدة التى يفاوض فيها وتعقد بعد ذلك .

فالمسألة الحقيقية التى كانت موضوع الأخذ والعطاء لم تكن "هل يجب أن تكون مصر حرة فى اختيار سياسة أجنبية مستقلة عن بريطانيا العظمى" . لا خلاف فى أن موافقتنا على هذه المسألة ضرب المحال وإنما كانت :

هل يتضمن هذا المبدأ بالضرورة أن تبقى إدارة جميع علاقاتها الخارجية فى أيد بريطانية ؟

فهذه المسألة كنا قد اتفقنا فيها على قرار نهائى قبل أن نناقش المصريين فيها ، وهذا القرار هو أن تقتصر السيطرة البريطانية على علاقات مصر السياسية ، وأما مصالح مصر التجارية وسواها من مصالحها الخارجية غير السياسية فالأفضل تركها بيد المصريين ، وهذه المصالح كثيرة وعددها آخذ فى الازدياد ، فاتساع نطاق التجارة والمواصلات وازدياد عدد المصريين الذين يسافرون الآن إلى البلدان الخارجية أو يقيمون بها وخصوصا فى غرب أوربا والعلاقات العديدة التى تحصل لهم هناك تحتاج هذه كلها إلى حماية رسمية فإذا ظل سفراء بريطانيا العظمى وقناصلها يرعون مصالح جميع الأفراد المصريين خارج بلادهم تقلت أعباء ذلك جدا عليهم . ولذلك رأينا من بادئ الأمر أن تعيين مصر لممثلين لها فى الخارج يكون عين الصواب .

ولكن الذى كنا نقصده فى الأصل هو أن تكون صفة هؤلاء الممثلين صفة قنصلية فقط لا سياسية فلما دارت المناقشة فى لندن بيننا وبين المصريين غيرنا رأينا فى هذه النقطة بعد تردد وتمنع فإن المصريين أجمعوا على أن إنكار الصفة الرسمية على الممثلين المصريين يفسد فكرة المحالفة ويحمل أبناء وطنهم على رفض التسوية التى كنا نفكر فيها وعدم قبولها . ورأينا نحن أنهم مصيبون فيما يقولون لأننا أدركنا ونحن فى مصر أن المصريين جميعهم والسلطان ووزراءه فى جملتهم يرومون أن تمثل بلادهم سياسيا فى الخارج مهما اختلفت آراؤهم فى المسائل الأخرى . وكانوا كلهم ممتعضين من إلغائنا منصب وزير الخارجية المصرى عند إعلاننا الحماية وتسليمنا زمام وزارة الخارجية لعدم الاستغناء عنها إلى المعتمد السامى البريطانى ، وكذلك كانوا كلهم يرجون أنه متى آن الأوان لتسوية العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر تسوية دائمة يعين وزير مصرى فى وزارة الخارجية المصرية ويتلقى ممثلو مصر فى البلدان الخارجية اعتمادهم من حاكم مصر رأسا وكانوا يرجون على هذا المبدأ أيضا بعد زوال السيادة العثمانية أن الذين ترسلهم مصر إلى البلدان الأجنبية ليمثلوها فيها تكون لهم الصفة السياسية التى تكون لممثل الدول الأجنبية فى مصر .

فلذلك لم يخامرنا ريب فى أن أعضاء الوفد المصرى كانوا يعبرون عن رأى أبناء بلادهم كلهم فى هذه المسألة . وكانوا يقولون لنا قولا صريحا باتا إننا إذا لم نوافقهم على هذه النقطة فلا أمل بتسوية العلاقات بطريق الاتفاق بين بريطانيا العظمى ومصر فى المستقبل وأما إذا اعترفنا بها لمصر أرضينا المصريين إرضاء تاما بمراعاتنا عزة نفسهم فيسهل ذلك قبول سائر شروطنا . وسألوا قائلين : لِمَ أنتم خائفون ؟ فقد اعترفتم أن لمصر مصالح كثيرة خاصة بها فى البلدان الأجنبية يحسن المصريون رعايتها أكثر مما يحسنها غيرهم ولا مزية لبريطانيا العظمى من الضن بالصفة السياسية على الذين يعينون للاعتناء بتلك المصالح لأنهم لا يستطيعون أن يعملوا عملا يضر بالمصالح البريطانية أو يناقض السياسة البريطانية ما لم يخرقوا المعاهدة التى تم الاتفاق على تحريرها لمنع وقوع أمر كهذا . وزد على ذلك أن عدد الممثلين السياسيين الذين يمثلون مصر فى الخارج يكون قليلا جدا لأن مصر لا تروم أن يكون لها ممثلون منهم إلا

فى بلدان قليلة ولا يسعها أن تقوم بنفقات كثيرين منهم أيضا . على سائر البلدان توكل مصر بريطانيا العظمى برعاية مصالحها وكفى بذلك دليلا على متانة العلاقات وحسنها بين البلدين .

فلم يبق إلا الشعور بقوة هذه الحجج الوجيهة ومع ذلك فالأمر واضح وقد قلناه لهم وأكدناه على مسامعهم وهو أنه متى وجد ممثلون سياسيون من المصريين ولو فى قليل من عواصم أوربا ووجد ممثلون سياسيون من الأجانب فى مصر اتسع بذلك المجال لدسائس يمكن أن تكون عواقبها وخيمة ، لأن قلة وجود أعمال لهم يعملونها ضمن الدائرة السياسية قد يغريهم بتعدى حدود وظائفهم حتى لا يقال إنهم لا يجدون شغلا يشغلهم ولكن رجال الوفد لم يسلموا بأنه يخشى من حدوث أمر كهذا ، بل كان رأيهم أن المصريين يرتضون ويسرون بالمركز الذى نالته مصر بعقد المعاهدة فيكونون آخر من يوافق على دسائس يمكن أن تفتح للأجانب سبيل التدخل فى شؤون بلادهم بإلقاء الشر أولا بينهم وبين بريطانيا العظمى . وإن أعظم ضمان يقينا شر هذه الدسائس هو أن المصريين يوافقون من صميم أفئدتهم على محالفة يعترف فيها بحالهم القومية وكرامتهم الوطنية .

هذه هى الأدلة والبراهين التى حملنا على إعادة النظر فى مركزنا بإزاء مسألة الصفة السياسية مع علمنا تمام العلم كما قلنا للوفد صريحا أن تساهلنا فى هذا الأمر قد يلقى الرعب المقلق فى دوائر الرأى العام البريطانى . ونشى أنه يمنع الشعب البريطانى من قبول الاتفاق برمته . وإذا بنينا حكمنا على ما نشأ عنه من الانتقاد والأقوال الدالة على عدم الرضا عنه فى دوائر كثيرة اتضح أننا أصبنا ولم نخطئ فى توقعنا له المعارضة الشديدة . ومع ذلك فنحن لا نزال نرى كفة الحجج الراجحة هى فى جانبه بلا مشاحة ، لأنه ما دام الحفاء والخلاف ضاربين أطنابهما بين بريطانيا العظمى ومصر فنحن نظل معرضين لعداوة المصريين لنا فى البلدان الأجنبية . فالجمعيات التى أنشئت للدعوة ضد إنجلترا تنشرها يجد واجتهاد منذ أعوام فى سويسرا وفرنسا وإيطاليا وألمانيا . ولا علاج لذلك إلا بإعادة علاقات الوداد . ونحن نعد السياسة التى أوضحناها هنا كفيلة بذلك فإذا تمت لنا هذه النتيجة فإعطاء الصفة السياسية لممثل مصر فى الخارج نافع لنا لا محالة لأنه إذا بقى قوم من المصريين غير راضين بالمصالحة وبقوا مصريين على إدامة الدعوة ضدنا كما هو المنتظر اضطر الممثلون الرسميون لمصر ان يسعوا فى كبح جماحهم وإيقافهم عند حدهم إذ لا يسع معتمدا مصريا إلا الإعراض عن كل عمل يعمله أبناء وطنه ضد حليفة مصر وذمه والنفور منه إلا قصر فى الواجب عليه وتعرض للعزل عن منصبه .

ثانيا — الدفاع عن المواصلات البريطانية

ظهرت الأهمية العظمى التى يعلقها رجال الوفد على مسألة "حالتهم القومية" أتم الظهور لما شرعنا نبحث فى مصلحة بريطانيا العظمى الحربية بمصر من حيث الدفاع عن مواصلاتها الإمبراطورية فكان رأيهم أن مصر تستطيع أن تعطى بريطانيا العظمى — متى كانت حليفتها — قاعدة فى أرضها من غير أن يقدح ذلك بعزة نفسها أى أنها تعطيها "مكانا منيعا لأسلحتها" أو "نقطة ارتكاز" فى سلسلة استحكاماتها الإمبراطورية التى تربط الشرق بالغرب ، ولم يأبوا أن بريطانيا العظمى تستلزم زمام الموارد المصرية كلها أيام الحرب وخصوصا كل وسائط المواصلات والسكك الحديدية وميادين الطيران الخ لإدارة الأعمال الحربية بل رحبوا بهذا الحكم لأنه يثبت أن الاتفاق من الجانبين ومعقود بين البلدين بدليل أن مصر تعطى شيئا بدلا مما تأخذه فكما أن بريطانيا العظمى تتعهد فى معاهدة المحالفة التى تعقد بينها وبين مصر بأن تدافع عن مصر فكذلك مصر يجب عليها عدلا وإنصافا أن تفعل شيئا لمساعدة الإمبراطورية البريطانية إذا دخلت بريطانيا العظمى فى حرب ولو لم يكن لمصر مصلحة فيها مباشرة .

وأصعب من هذه المسألة مسألة إبقاء قوة عسكرية بريطانية بمصر أيام السلم وفيها أيضا لم يهتم المصريون بعدد تلك القوة بقدر ما اهتموا بصفتها فبقاؤها فى مصر سائغ عندهم ما دامت تعتبر قوة يقصد بها قضاء غرض خارجى وهو الدفاع عن الإمبراطورية البريطانية لا "جيش الاحتلال" ولا "قوة لحفظ النظام" فى مصر إذ مفاد ذلك بقاء مصر خاضعة لبريطانيا العظمى . ولم يفتحوا مسألة مقدار تلك القوة طول مدة المناقشة لا رأيهم بأن مقدارها يتوقف على الأحوال الخارجية وأنه يتغير بتغير مقتضيات الدفاع الإمبراطورى وذلك بقطع النظر عن مقدار القوة اللازمة إذا كانت مصر فى خطر ، بل كان كل همهم أن تلك القوة لا تعد حامية لمصر بوجه من الوجوه لأن المحافظة على النظام الداخلى من شؤون المصريين أنفسهم .

ولكى يؤكدوا ذلك أعظم تأكيد ألحوا فى أن يكون معسكر تلك القوة على ضفة قنال السويس وفضلوا أن تكون تلك الضفة الشرقية ولكن لم يكن فى إمكاننا أن نوافقهم على ذلك لأن وجود جنود بريطانية فى "منطقة القنال" المحايدة يمكن أن يلقى المشاكل بين بريطانيا العظمى والدول الأخرى التى لها مصلحة فى تلك الترعة الدولية ، إذ حياد القنال مضمون باتفاقات دولية فاحتلال جنود دولة واحدة لمنطقة القنال احتلالا دائما قد يعد خرقا لذلك الحياد . وزد على ذلك أن مصلحة بريطانيا العظمى العسكرية فى مصر لا تقتصر على ضمان حرية المرور لها فى قنال السويس بل إن الدفاع عن مواصلاتها الإمبراطورية ينطوى على أكثر من ذلك كثيرا إذ مصر تقرب شيئا فشيئا من أن تصير "عقد ارتباط" كل تلك المواصلات برية كانت أو جوية أو بحرية . فلهذه الاعتبارات عدلنا عن تعيين القنطرة أو غيرها فى منطقة القنال لتزول الجنود فيها وبعد تمام التسليم مبدئيا بوجود قوة عسكرية فى مصر ترك مسألة معسكرها حتى يقر القرار عليها مع غيرها من التفاصيل فى المفاوضات التى تجرى لعقد المعاهدة المنوية .

ثالثا — الموظفون البريطانيون فى خدمة الحكومة المصرية

تحت الفقرة السابعة من البند الرابع من المذكرة فى مركز الموظفين البريطانيين فى خدمة الحكومة المصرية ، وهذه المسألة عظيمة الشأن جدا من حيث انتظام الحكومة وحسن سير أحكامها فى مصر ، فنظام الإدارة الداخلية الحالى برمته بيد الموظفون البريطانيون معظمه بعملهم وقدرتهم رفعى كثيرون منهم زهرة العمر فى بر مصر فإذا أبعد العنصر البريطانى عن الحكومة حالا خيف من تقوض أركانها وخراب بنيانها ، بل إن التسرع فى تخفيض عدده يخشى أن يؤثر فى متانة ذلك البناء ويعطل حسن إدارة أعمال الحكومة كثيرا

ولكن لا خوف من أن تعود الحكومة بعد خروج الموظفين البريطانيين منها إلى سوء الإدارة الذى أنقذناها منه وأن جميع الشرور والمساوئ القديمة تعود إلى ما كانت عليه لأن عدد المصريين الذين صاروا كفئا علما وأخلاقا للاشتراك فى أعمال الحكومة على مبادئ التمدن ازداد إزديادا عظيما فى عهد الاحتلال واعتاد المصريون جميعهم من أعلاهم إلى أدناهم أن تكون أعمال حكومتهم و إدارتها حسنة الانتظام عادلة صادقة فلا يصبرون عليها إذا عادت إلى مساوئ العهد الماضى تماما. ولكن مع هذا كله لا يخلوا الأمر من خطر على البناء الجديد أن يتداعى بنيانه إذا أبعد الذين بنوه ، ولا يزالون عماده، دفعة واحدة عنه .

الطبيعى والحالة هذه أن ينظر بعين الهم والقلق لأول وهلة إلى الاقتراح الذى لحواه أن تترك الحكومة المصرية المحضة وشأنها مطلقة الحرية فى استبقاء بقيه وفى إخراج من تخرجه من خدمتها من الموظفين البريطانيين وغيرهم من الأجانب. ولكنا إذا تدبرنا هذه المسألة من الجهة التى يمكن العمل بها وبحثنا فيها بهدوء وتأن خف عنا ذلك القلق كثيرا ، لأن من يظن أن وراوة من الوزارات المصرية تقدم يوما على إخراج جميع الموظفين الأجانب من خدمتها فقد وهم مهما أطلقت لها الحرية فى ذلك. وحسبنا تصور الحالة التى تبيت فيها تلك الوزارة بعد ما تعدم بغاة أعظم مستشاريها اختبارا وأكثرهم تحملا للمسئولية وتستهدف لنفور الجمهور منها نفورا شديدا وانقلابه عليها بعد انهيار نظام إدارتها حتى تحكم بأنه ما من عاقل يلقى بنفسه عمدا فى بحر هذه المصائب والمحن. ثم إن الأمر لا يقتصر على نفور المصريين وعدم استحسانهم بل عليه أيضا أن يحسب حساب سخط الأجانب وخوفهم فإن الجاليات الأجنبية الكبيرة الغنية التى يتوقف عليها كثير من يسر مصر ورفاهها تقوم عليه حالا قومة واحدة لأنها كلها تعدو جود عدد من البريطانيين فى الحكومة المصرية عنوان سلامتها وملجأ رفاهيتها . ولا ينتظر أن المعتمد السامى أو أى لقب آخر يلقب به فى المستقبل لا تكون له كلمة يقولها بهذا الشأن . نعم إنه لا يكون له حق الأمر والنهى على الحكومة المصرية ولكنه معتمد حليفة مصر وأسمى الأجانب مقاما فى مصر وحامى مصالح الأجانب فيها فلهذه الاعتبارات يكون لكلمته شأن عظيم ويهم كل وزير مصرى أن يكون على صفاء واتفاق معه. فالمؤثرات التى من شأنها منع الوزراء المصريين عن الإفراط والتفريط فى استعمالهم حق الاستغناء عن خدمة الموظفين البريطانيين مؤثرات قوية جدا . هذا ماعيك أن سرورهم العظيم بعلمهم أن ذلك الحق هو حقهم وأن الموظفين البريطانيين باقون معهم ليساعدوهم لا ليأمروهم ونهوهم يزيد رغبتهم فى الاتكال على مساعدة البريطانيين ولا ينقصها .

إذ ما من مصرى عاقل يتمنى بعد أن يستغنى عن مساعدة الأجنبى لحكومة بلاده أو يعتقد أن مصر تستطيع الاستغناء عن تلك المساعدة من الآن إلى زمان طويل. لكن المصريين عامة يعتقدون — وهم مصيبون واعتقادهم — أن جلب الموظفين البريطانيين زاد عن الحد أحيانا وخصوصا فى السنين الأخيرة ، وهم معتصمون بهذا المبدأ وهو أنه لا يجوز تعيين بريطانى أو أجنبى آخر فى وظيفة يمكن أن يعين فيها رجل كفء لها من قومهم . فهم يتطلعون إلى الزمان الذى يعين فيه رجال من أبناء وطنهم فى وظائف الحكومة كلها أو جلها و يشعرون أن التقدم فى هذه الجهة كان أبطأ مما يحب ويودون أن يصير أسرع ولكنهم لا يريدون التخلص من أولئك الموظفين البريطانيين الذين هم موضع احترامهم وكثير ما هم ، وكذلك يأبون أن يتموا من استخدام غيرهم من المضارعين لهم فى كفاءتهم فى حكومة بلادهم فى المستقبل [1] .

---

[1] بذلنا جهدا كثيرا لنعرف الحقيقة من عدد الموظفين الأجانب فى الحكومة المصرية فأعدت لنا مصلحة الإحصاء كشوفا تبين كيفية توزيع جميع الوظائف فى ميزانية ١٩١٩ — ١٩٢٠ وطلبنا من كل وزارة بيانا لتوزيع الوظائف فيها نسبة بعضها إلى بعض فى سنى ١٩٠٥ و١٩١٠ و١٩١٤ و١٩٢٠

أما كشوف مصلحة الإحصاء فقد قسمت الوظائف فيها إلى وظائف ذات معاش (داخل هيئة العمال) ووظائف يعقود (كشراتات) ووظائف ماهياتها شهرية وأخرى ماهياتها يومية (وهذه الفئة ظهورات) أما القسمان الأخيران فالمستخدمون ٥ و٩٨ فى المائة منها مصريون ولذلك تكون المزاحمة فيها غير زائدة .

وأما الوظائف ذات المعاش والوظائف ذات العقود فقد تبين من إمعام النظر فيها أن حالها تختلف عما تقدم ، لأننا إذا ضربنا صفحا عن مناصب الوزراء السنية ومرتبات السلطان ومجلس الوزراء والجمعية التشريعية ووزارة الأوقاف — وهذه وظائفها كلها بيد المصريين وعددهم ما هذا واحدة أو اثنتين منها ، فالمصريون يتقلدون ٨٦ فى المائة من الوظائف و يقبضون ٧١ فى المائة من الرواتب وأما البريطانيون فيتقلدون ٩ فى المائة من الوظائف و يقبضون ١٩ فى المائة من الرواتب وغير المصريين والبريطانيين يتقلدون ٥ فى المائة من الوظائف و يقتصرون ١٠ فى المائة من الرواتب. وفى بعض الرسوم الإحصائية التى رسمت لبيان توزيع هذه الوظائف والرواتب على الوزارات المختلفة قسمت الوظائف إلى ست درجات : الثلاث الأولى منها تختلف رواتبها من أدنى راتب إلى ٧٩٩ جنيها مصريا فى السنة وتسمى الوظائف الصغيرة . والثلاث الأخرى تشمل الوظائف الكبيرة ورواتبها من ٨٠٠ جنيه مصرى إلى ٢٫٩٩٩ جنيها مصريا فى السنة .

فالوظائف الصغيرة يشغل المصريون نحو تلثى ما كان راتبه منها يختلف من ٢٤٠ إلى ٤٩٩ جنيها مصريا ويخط تصيبهم من الثلث قليلا فى الوظائف التى تختلف رواتبها من ٥٠٠ جنيه إلى ٧٩٩ جنيها مصريا والوظائف الكبيرة يزيد التفاوت فيها وضوحا فان نصيب المصريين فيها لا يبلغ الربع . نعم أن نصيب المصريين يرتفع حتى يربو على ثلث الوظائف التى راتبها من ١٢٠٠ جنيه إلى ٤٩٩ر١ جنيها مصريا ولكن ذلك راجع إلى وزارتى الحقانية والداخلية حيث يعين المديرون المصريون وأقسامهم المصريون . أما وزارات المالية والمعارف والأشغال العمومية والزراعة والمواصلات فوظائفها الكبيرة يتقلد المصريون منها ٣١ مقابل ١٦٨ يتقلدها البريطانيون و٢ من رواتب كل منها أكثر من ٨٠٠ جنيه مصرى نعم إن فى هذه الوزارات وظائف كبيرة كثيرة تقتضى معارف فنية خصوصية ولا يمكن وجود مصريين قادرين على القيام بها فى الوقت الحاضر ولكن إذا كان المصريون سيصيرون مسئولين عن إدارة بلادهم الداخلية فالواجب اتخاذ تدابير أحسن من التدابير الحالية لتدريبهم وإعدادهم لتقلد أمثال هذه الوظائف الكبيرة .

أما الجدول الذى يقارن فيما بين توزيع الوظائف ذات المعاش والوظائف ذات العقود فى سنى ١٩٠٥ و١٩١٠ و١٩١٤ و١٩٢٠ فأرقامها تقريبية جدا لان تقييدها فى السجلات غير كامل ولكنها كافية لإدراك كيفية التغلب بين المستخدمين بوجه الإجمال فقد زاد عدد العنصر المصرى فى مجموع الوظائف من ٤٥ر٤ فى المائة سنة ١٩٠٥ إلى ٥٠ر٥ فى المائة سنة ١٩٢٠ ولكن عدده فى الوظائف الكبيرة نقص من ٢٧ر٧ فى المائة سنة ١٩٠٥ إلى ٢٣ر١ فى المائة سنة ١٩٢٠ وزاد نصيب البريطانيين إلى قسم تلك الوظائف عينها من ٤٢ر٢ فى المائة إلى ٥٩ر٣ فى المائة من المجموع كله .

أما الخطر فهو من الجهة الأخرى فقد يمكن أن الموظفين البريطانيين وغيرهم من الأجانب يتركون الخدمة جملة من تلقاء أنفسهم خوفا من أن يقعوا تحت رحمة حكومة مصرية محضة فيكون ذلك مصيبة عظيمة، ولكن نستبعد جدا أنهم يخرجون من الخدمة على هذا المنوال: (أولا) لأن مصالح مصرية كثيرة مثل مصلحة المباني والسكة الحديد والجمارك ومثل الأشغال العمومية ونحوها تستخدم عددا كبيرا من الإنجليز وغيرهم من الأوربيين في وظائف فنية لعدم وجود مصريين مستوفين الخبرة اللازمة لها فهؤلاء الموظفين الأجانب لا يشعرون بأن تغيير حالة مصر السياسية أثر في مركزهم وإنما الذين يخافون من هذا التغيير هم الذين يتقلدون مناصب إدارية محضة ولهم سلطة على جماعات كبيرة من المصريين لأنهم يسألون أنفسهم قائلين: هل ترى يؤيدنا الوزراء المصريون الآن في استعمالنا لسلطاتنا؟ وهل يمكننا أن نستمر على جهادنا الدائم في سبيل مقاومة الرشوة والصنيعة "المحسوبية" وترقية الذين يستحقون الترق لا الذين نوحى بترقيتهم وأن نتجح في ذلك باستمرارنا عليه. فمثل هذا الخوف طبيعي وقد يحمل بعضا من أولئك الموظفين على الاستعفاء ولكن موظفين آخرين يزيدون ثقة بأنفسهم وقوة مركزهم في المستقبل لأنهم لا يكونون مثل أولئك الأوربيين القلائل الذين كانوا في خدمة الحكومة قبل الاحتلال فلاقوا المشاق والأهوال في سبيل إصلاح أحوال الحكومة قبل أن يتطرق إلى مصر إصلاح. ومع أنهم كانوا في أحوال صعبة تكدر النفوس لم يعدموا نفوذا ووجاهة ولم يعاملوا بغير التجلة والإكرام، أما الموظفون البريطانيون الذين يقيمون في مصر اليوم فإنهم يكونون في بلاد اختمرت بالتأثيرات الأوربية وتعودت الجري على أساليب الحكم البريطاني ومتصلة على حدودها بشواهد محسوسة ناطقة تذكر بالقوة البريطانية. وزد على ذلك أن الاعتراف بالاستقلال المصري يزيل مانعا عظيما يحول الآن دون نفعهم للبلاد، وذلك أنه إذا لم يوقف استياء المصريين وتضررهم من جانب الموظفين الأجانب عند حدهما خيف أنهما يؤديان إلى قطع كل تعاون حي بينهم وبين الموظفين المصريين وسببهما ليس الأشخاص بل النظام إذ من السهل إثارة العداوة الآن عليهم بحجة كونهم يجلبون إلى مصر رغم أنفها ويجعلون فيها عمالا للسؤدد الأجنبي وعلامة عليه. فأسباب هذه العداوة تزول متى لم يعودوا يعدون آلات بيد حكومة أجنبية ويزداد تأييد الوطنيين لهم في محافظتهم على حسن سير الحكومة وتعيين الأكفاء فيها. والدليل على ذلك أن الموظفين البريطانيين في الإدارة والضباط البريطانيين في الجيش غير مكروهين شخصيا بل إن أحسنهم محترمون ومحبوبون أيضا عند شعب يعترف حالا بالكفاءة لأربابها ولا سيما إذا اقترنت باللطف والكياسة فإذا تأمل الإنجليز الموظفون في الحكومة المصرية هذه الاعتبارات وتأنوا وما من شيء يوجب العجلة، فالمرجح أن كثيرين منهم يبقون في وظائفهم وما من خدمة يخدمونها بأشرف من هذه الخدمة وهي إنشاء شركة حية بين بريطانيا العظمى ومصر ومساعدة المصريين حتى ينجحوا في أنظمة الحكم الذاتي.

ولكن وإن يكن خروج الموظفين البريطانيين وغيرهم من الأجانب جملة وبسرعة أمرا غير منتظر فإنه يحسن مع ذلك تدبير أمر الذين تروم الحكومة المصرية أن تستغني عن خدمتهم أو الذين يرومون هم أنفسهم أن يخرجوا من خدمتها عند تنفيذ النظام الجديد، فهؤلاء يجب أن يعاملوا بإنصاف وسخاء إذ لا شيء يكدر صفو العلاقات بين الإنجليز والمصريين في المستقبل من أن يخرج عدد من الموظفين السابقين وهم يتظلمون من الحيف عليهم. فيجب في كل معاهدة تعقد بين بريطانيا العظمى ومصر أن تكون مراكزهم مضمونة وأن ينص على شروط الخروج من الحكومة بعد مشاورة رجال ينوبون عنهم. وبموجب القانون الحالي يعطى الموظفون المصريون إذا أحالتهم الحكومة على المعاش بسبب غير سوء سلوكهم معاشا طيبا مناسبا لطول مدة خدمتهم. وما من ترتيب يوضع من جديد يمس الحقوق الحالية، ولكن يلزم مراعاة لتغيير الأحوال أن يوضع تدبير خصوصي لمعاملة الذين قد يقضى على مستقبلهم في الخدمة قضاء مبرما وكذلك الذين قد يتركون الخدمة من تلقاء أنفسهم في النظام الجديد يعاملون معاملة الذين تستغني الحكومة عنهم. والمعتاد الآن أنه إذا أراد موظف الاستعفاء من الخدمة قبل بلوغه السن المعينة للإحالة على المعاش يخسر بعض حقوقه ولكن هذه القاعدة لا تنطبق على ما نحن بصدده بعد تغير شروط الخدمة تغيرا جوهريا بل يجب أن يترك للموظفين حق الخيار بين البقاء في الخدمة أو تركها في النظام الجديد فإذا اختار الترك يعامل معاملة من يلزم بالخروج من الخدمة إلزاما.

رابعا — التحفظات لحماية الأجانب

تستثنى المذكرة في البند ٤ والفقرتين ٣ و ٤ شيئين عن المبدأ العام القاضي بأن تكون الحكومة المصرية في المستقبل حرة في تعيين الوظائف التي توظف غير المصريين فيها وهما على ما في الفقرتين المذكورتين تعيين مستشار مالي وموظف في وزارة الحقانية وظيفته الخصوصية مراقبة تنفيذ القانون فيما له مساس بالأجانب "بالاتفاق مع حكومة جلالة الملك" ورب قائل يقول بعد الذي تقدم ذكره بهذا الشأن وما الذي أوجب استثناء هذين الأمرين؟ فالجواب على ذلك أنه المسئوليات الخصوصية التي تلقى على عاتق بريطانيا العظمى بمقتضى التسوية المطلوبة لحماية حقوق الأجانب. فالأمران اللذان يضمان الدول الأجنبية التي يتمتع رعاياها الآن بالامتيازات الأجنبية هما اقتدار مصر على سد ديونها وذلك يهم حملة السندات المصرية ويؤثر أيضا في كل رءوس الأموال والمشروعات الأجنبية في البلاد وسلامة أرواح الأجانب وأملاكهم. فلضمان هذين الأمرين لا تكف الدول بكل تأكيد عن الإلحاح طالبة إبقاء بعض المراقبة الأجنبية وقد رضيت أن تتولى بريطانيا العظمى تلك المراقبة. فإذا كفت بريطانيا العظمى الآن عنها طلبت الدول أن يعهد بها إلى دولة أخرى غيرها أو إلى فريق من الدول لتحل في ذلك محلها.

ومن المبادئ الأساسية التي تبنى التسوية المنوية عليها أن كل سلطة تلزم لضمان مصالح الأجانب في مصر ولحمل الحكومات الأجنبية على الاطمئنان والإيقان بأن حقوق رعاياها تحترم وهذا هو سبب الشرط المتقدم وهو أن يبقى تعيين الموظفين الكبيرين المشار إليهما بالاتفاق مع الحكومة البريطانية لأن الواجب على أحدهما ضمان اقتدار مصر على سد دينها والواجب على

الآخر مراقبة تنفيذ القوانين التي لها مساس بالأجانب وقد وصفت وظيفتها وصفا إجماليا في المذكرة وسيحدد مدى اختصاصها تحديدا دقيقا عند تحرير المعاهدة لأننا اكتفينا هنا أيضا بالاتفاق مبدئيا وتركنا التفصيل للمفاوضة الآتية .

وهذا يصدق أيضا على الفقرة الخامسة من البند الرابع حيث خول المعتمد البريطاني في بعض الأحوال حق مع تطبيق القوانين المصرية على الأجانب ، وقد كثرت المناقشة في ذلك وبذل رجال الوفد جهدهم لكي يمنعوا هذا الحق من أن يتحول إلى حق منع عام في التشريع المصري وهذا ما لم نكن نريده ولكن صعب علينا الاتفاق على تعيين حدود هذا الاتفاق تعيينا مدققا ، ولهذا أثبتنا لذلك صيغتين في المذكرة . فالمسألة كثيرة التعقيد ولكنا إذا جردناها من غواشيها الفنية والاصطلاحية بقي معنا ما يأتي :

وهو أن الحكومة المصرية تجد نفسها كيفما التفتت مكتوفة اليدين لا تستطيع سن قوانين تسري على رعايا الدول ذوات الامتيازات في بلادها بلا مصادقة منهن وإن تكن الجمعية العمومية لمحاكم المختلطة تنوب عنهن أحيانا في تلك المصادقة . وقد قدمنا أن السياسة البريطانية ترمي دائما إلى تنقيص القيود التي تقيد بها سلطة الحكومة المصرية التشريعية وأن ذلك أيضا هو جزء من المشروع المروي في المذكرة ولكن ذلك غير ممكن ولا المطلوب إزالة تلك القيود بالكلية . وهي مادامت لا غنى عن وجود من يكون له حق استعمالها . وهذا الحق الذي يقصد به ضمان مصالح جميع الأجانب المشروعة تمنحه مصر على ما في المشروع الذي تتضمنه المذكرة لدولة واحدة هي بريطانيا العظمى .

(د) السودان

إن المشروع الذي تتضمنه المذكرة يتناول مصر فقط ولا ينطبق على السودان ، البلاد التي تختلف كل الاختلاف عن مصر في أوصافها وتركيبها وكون حالتها السياسية محددة تحديدا جليا في الاتفاق الإنجليزي المصري المبرم في ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ (١) وليست كحالة مصر التي لا تزال غير معينة . فلهذه الأسباب أخرجنا السودان عمدا من مناقشاتنا كلها مع الوفد وكان ذلك مفهوما دائما عند أعضائه ولكن منعا لخطأ وسوء الفهم بمصر في غاية مناقشاتنا ومداها دفع اللورد مانر الكتاب التالي إلى عدلي باشا يكن لما أرسل إليه المذكرة وهو :

١٨ أغسطس سنة ١٩٢٠

عزيزي الباشا

بخصوص الحديث الذي جرى بيننا أمس أعود فأقول مرة أخرى إنه ليس بين أجزاء المذكرة التي أنا مرسلها إليك الآن جزء يقصد تطبيقه على السودان كما هو ظاهر من المذكرة نفسها ولكني أرى حسنا لكل خطأ وسوء فهم في المستقبل أنه يحسن بنا أن نبدي رأي الفطة وهو أن موضوع السودان الذي لم تناقش فيه قط نحن ورعايانا وأعضاء وفدكم بالكلية عن دائرة الاتفاق المقصود لمصر فإن البلدين يختلفان اختلافا عظيما في أحوالها ونحن نرى أن البحث في كل منهما يجب أن يكون على وجه مختلف عن وجه البحث في الآخر .

إن السودان تقدم تقدما عظيما تحت إدارته الحالية المؤسسة على مواد اتفاق ١٨٩٩ فيجب والحالة هذه ألا يسمح لأي تغيير يحصل في حالة مصر السياسية أن يوقع الاضطراب في توسيع نطاق تقدم السودان وترقيه على نظام أنتج مثل هذه النتائج الحسنة .

على أننا ندرك من الجهة الأخرى أن لمصر مصلحة حيوية في إيراد الماء الذي يصل إليها مارا في السودان ونحن عازمون أن نقترح اقتراحات من شأنها أن تزيل هم مصر وقلقها من جهة كفاية ذلك الإيراد لحاجاتها الحالية والمستقبلة .

الإمضاء : (ملنر)

(العنوان : حضرة صاحب المعالي عدلي باشا يكن) .

ويجمل بنا في هذا المقام أن نورد بالإيجاز الأسباب التي نرى أنها تقضي باستحالة تسوية مسألة السودان على المبادئ التي يراد تسوية المسألة المصرية عليها ونشير في الوقت عينه إلى الخطة العامة التي يلوح لنا أنها أصلح من سواها لسد حاجات السودان الحالية فنقول :

إن الأكثرية الكبرى من أهل مصر متجانسة بالنسبة إلى سواها وأما السودان فمقسوم بين العرب والسود وفي كل من هذين الجنسين الكبيرين أجناس وقبائل يختلف بعضها عن بعض اختلافا عظيما ويضاد بعضها بعضا كثيرا . أما عرب السودان فيتكلمون باللغة التي يتكلم بها أهل مصر وتجمع بينهم جامعة الدين . والإسلام آخذ في الانتشار في السودان حتى بين الأجناس غير العربية من أهله ، وهذه المؤثرات تلطف ما بين أهالي البلدين من التضاد والتنازع ولكنها لا تقوى عليه بعد ما زادت تذكار سوء الحكم المصري الماضي قوة وشدة .

أما الروابط السياسية التي ربطت السودان بمصر في فترات مختلفة من الزمان الماضي فكانت دائما روابط واهية فإن الفاتحين المصريين اجتاحوا أقساما من السودان بل السودان كله ولكن مصر لم تخضع السودان قط إخضاعا حقيقيا ولا أدغمته فيها وجعلته بعضا منها بمعنى من المعاني وكان فتحها له في القرن الماضي نكبة كبيرة على البلدين معا وانتهى أمره بفتنة المهدي التي

(١) إن هذا الاتفاق الذي وقعه وزير الخارجية المصرية واللورد كرومر نص على أنه "يحق" لبريطانيا العظمى "بحق الفتح" "أن تشترك في تسيير السودان وإدارته وترتيبه" وقد أسقط قبول هذا المبدأ كله دعوى سيادة تركيا على السودان وأخرجت البلاد نهائيا من الدائرة التي يسري عليها نظام الامتيازات ، فذلك نص في هذا الاتفاق على أن اختصاص المحاكم المختلطة "لا يسري إلى أية جهة من جهات السودان أو يعترف به فيها" وأما يقيم قناصل الأجانب في البلاد بلا رضا الحكومة البريطانية . أما السلطة العسكرية والمدنية العليا فيعهد بها إلى شخص "الحاكم العام" الذي يعين بمشورة الحكومة البريطانية بأمر من خديو مصر والذي يكون لمشورته قوة القانون .

قلبت السلطة المصرية رأسا على عقب فى أوائل العقد الثانى من ذلك القرن . ولم يبق للسلطة المصرية أثر فى السودان مدة أكثر من عشر سنوات إلا فى مقاطعة صغيرة حول سواكن فاضطرت بريطانيا العظمى من جراء ذلك الفشل أن تجرد عدة حملات انفقت عليها أموالا طائلة لتعبئة الحاميات المصرية والدفاع عن مصر التى كانت عرضة لمسل عصابات المهدى الجارفة واستلمت الأيدى البريطانية زمام حكومة السودان فعلا منذ فتحت القوات البريطانية والمصرية البلاد بقيادة قواد بريطانيين فى سنتى ١٨٩٦ — ١٨٩٨ وباتت السودان تحت الحماية البريطانية المصرية و سنة ١٨٩٩ لأن الحاكم العام وإن كان يعينه سلطان (وسابقا خديو) مصر فالحكومة البريطانية هى التى ترشحه وكل مديرى المديريات وكبار الموظفين هم من البريطانيين فتقدم السودان تقدما عجيبا ماديا وأدبيا تحت رعاية الحكومة المنظمة هذا النظام لأننا إذا حسبنا حساب كل ماتقتضيه بساطة هذه القضية وهى إدخال المبادئ الأولية لحكومة منظمة متمدنة إلى بلاد أهلها لا يزالون فى أول عهد السذاجة حكمنا أن النجاح العظيم الذى نجحته بلاد السودان فى المدة الطويلة التى كان فيها السر ريجنلد ونجت حاكما عاما عليها يعد أمجد صفحة فى تاريخ الحكم البريطانى على الشعوب المتأخرة . أما الحكومة الحالية فمقبولة ومحبوبة عند أهل السودان ، والسلام والتقدم مخيمان على تلك البلاد إلا فيما ندر .

غير أنه وإن تكن مصر والسودان بلدين ممتازين أحدهما عن الآخر وارتقاؤهما يكون على مناهجين مختلفين فلمصر مع ذلك مصلحة عظيمة جدا فى السودان وهى أن النيل الذى يتوقف عليه وجود مصر وكيانها يجرى مسافة مئات من الأميال فى بلاد السودان فمن أهم الأمور لمصر منع أى تحويل لماء النيل يمكن أن يقلل مساحة أراضيها الزراعية الحالية أو أن يمنعها من إصلاح أراضيها التى تبلغ مساحتها حوالى مليونى فدان وتصير قابلة للزراعة إذا خزن ماء النيل وزاد ما يرد منه للرى عما هو عليه الآن . وقد كانت كمية المياه التى يأخذها السودان رأسا من النيل قليلة حتى الآن ، ولكن كلما زاد عدد سكان السودان احتاجت بلادهم إلى ماء أكثر لأجل تقدمها ، وقد يفضى ذلك إلى التضارب بين مصالحهم ومصالح أهل مصر ، ولكن الأمل وطيد أنه إذا حفظت مياه النيل جيدا ووزعت كذلك كفت لرى كل الأطيان التى يمكن أن تحتاج إلى الرى سواء كانت فى مصر أو فى السودان . ولكن التحكم بمياه النيل وضبطها للرى مسألة بأعظم مكان من الأهمية والقضايا التى تنطوى تحت ذلك فنية كانت أو ضرفنية صعبة ومعقدة جدا بحيث يقتضى فى رأينا تعيين لجنة دائمة من خبيرين من الطبقة الأولى وأيضا من رجال ينوبون عن كل البلدان التى لها علاقة بهذا الأمر وهى مصر والسودان وأوغندا لتحل كل المسائل التى لها مساس بالتحكم بماء النيل وضبطه ولتضمن توزيع الماء بالقسط .

ولتحاور مصر والسودان ولاشتراكهما فى المصلحة فى النيل يحسن أن تكون بينهما رابطة سياسية على الدوام ولكن هذه الرابطة لا يمكن أن تكون صورتها خضوع السودان لمصر فبلاد السودان قابلة للتقدم والارتقاء حسب مقتضى أوصافها واحتياجاتها مستقلة بنفسها ويحق لها أن تكون كذلك أيضا ، ولم يحن الوقت بعد لتعيين الحالة السياسية التى تكون عليها فى آخر الأمر ويكفيها لقضاء أغراضها فى الوقت الحاضر الحالة التى عينت لها باتفاق سنة ١٨٩٩ بين بريطانيا العظمى ومصر حيث ينص على الصلة السياسية اللازمة بين مصر والسودان من دون تأخير السودان عن الترقى والتقدم مستقلا عن مصر .

والضرورة تقضى الآن بأن يكون السودان كله تحت سلطة واحدة عليا ولكن لا يستحسن أن ينحصر الحكم كله فى حكومة مركزية بل الواجب إلقاء مقاليد إدارته بقدر الإمكان إلى حكام من الوطنيين حيثما وجدوا تحت المراقبة البريطانية . فسر اتساع أرجائه واختلاف طباع أهله وأخلاقهم فالحكومة البيروقراطية المركزية لا تلائم السودان على الإطلاق وإنما تلائمه اللامركزية واستخدام العناصر الوطنية حيث يستطاع لقضاء الأعمال الإدارية البسيطة التى تحتاج البلاد إليها فى الحالة التى هى عليها من التقدم لأن ذلك يقلل نفقاتها ويزيد فى كفاءة رجالها وحسن إدارتها . والموظفون الآن من أهل البلاد لا يزالون قلال العدد فى جنب الذين يؤتى بهم من مصر وهؤلاء لا يحبون الخدمة فى السودان ولكن هذه الصعوبة تتذلل كلما تقدم التعليم فى السودان وزاد عدد الذين يصيرون كفئا من أهله لتقلد الوظائف الرسمية . والواجب فى الوقت عينه الانتباه الكلى إلى أمر التعليم حتى لا يرتكب فى الخطأ الذى ارتكب فى مصر بإدخال نظام إليها لا يؤهل التلامذة لعمل يذكر سوى الأعمال الكتابية والوظائف الإدارية الصغيرة وتخريج جمهور كبير يفوق الحاجة من الذين تطمح أبصارهم إلى الاستخدام فى الحكومة . فليس فى السودان مجال لجيش من صغار المستخدمين ولذلك يجب أن يوجه التعليم بحيث يربى فى السودانيين القابلية والميل إلى الأعمال الأخرى كالزراعة والصناعة والتجارة والهندسة إذ حاجة تلك البلاد الآن هى إلى الترقى المادى وفى وسعها الاستغناء عن نظام إدارى على غاية من الإتقان .

إن القواعد العسكرية التى لا تزال تستخدم فى السودان كبيرة جدا . نعم إن وجود جيش كبير فى تلك البلاد كان لازما لإتمام فتحها ولا ستتباب السكون فيها ولكنا نرى أن الزمان قد حان لإعادة النظر فى مسألة القوات العسكرية فى البلاد وتنظيمها وتخفيف العبء المثال الواقع على عاتق مصر من إبقائها هناك . ثم إن وظيفتى الحاكم العام على السودان والقائد العام للجيش المصرى لا تزالان مجتمعتين فى شخص واحد وكانت الأسباب التى تقتضى ذلك وجيهة فى الماضى ولكن لا يمكن الدفاع عنه اذا أريد أن يكون كذلك دائما ولذلك يجب تعيين حاكم عام ملكى عند سنوح أول فرصة .

ويقال بالإجمال أن الغرض الذى ترمى إليه السياسة البريطانية يجب أن يكون إخلاء جانب مصر من كل مسئولية مالية للسودان وتقرير العلاقات بين البلدين فى المستقبل على قاعدة تضمن ارتقاء السودان ارتقاء مستقلا ومصالح مصر الحيوية فى ماء النيل . فلمصر حق لا ينازع فيه فى الحصول على إيراد كاف مضمون من الماء لرى أراضيها الزراعية الحالية ، وعلى نصيب عادل من كل زيادة فى إيراد المنبع يتيسر للبراعة الهندسية أن تأتى بها . فإذا صرحت بريطانيا العظمى رسميا باعترافها بهذا الحق وأنها عاقدة النية على

المحافظة عليه فى كل حال من الأحوال سكنت بذلك روع المصريين وخففت عنهم القلق المستحوذ عليهم من هذا القبيل . ورأينا أن هـذا التصريح يفى بالغرض المقصود اذا تم فى الوقت الحاضر .

(هـ) زيارة أعضاء من الوفد لمصر

وبعـد انتهاء المناقشات التى أسفرت عن مـذكرة ١٨ أغسطس سافر زغلول باشا وسائر رسائل الوفد وعدلى باشا أيضا من لندن إلى باريس . ثم سافر فى الحال أربعة من أعضاء الوفد (وهم محمد باشا محمود وأحمد لطفى بك السيد وعبد اللطيف المكباتى بك وعلى بك ماهر) إلى مصر طبقا لمـا تم الاتفاق عليه (وحـ ٢٣٠) لكى يحصلوا من مواطنيهم على تأييد المشروع المبين فى المذكرة . وكانت خلاصة المذكرة قد وصلت إلى الجرائد مع هفوات قليلة فى تفصيلها قوبلت فى معبارات الرضا والاستحسان .

وحوالى ذلك الحين نشر فى مصر منشور طويل من زغلول باشا نوه فيه بصفة الوفد النيابية التى يمثل فيها الأمة وبما لقيه من تأييـدها وأشار إلى المساعى التى بذلها الوفد لعرض القضية المصرية على مؤتمر الصلح وعلى العالم كله مدعيا أنهم اكتسبوا شيئا كثيرا من الميل والعطف فى البلاد الأجنبية . ثم استطرد إلى ذكر تعيين اللجنة الخصوصية ومقاطعة أعضائها بسبب الإصرار على بقاء الحماية وما جرى بعد ذلك حتى أفضى الأمر إلى زيارة الوفد المصرى للندن والمناقشات التى جرت فيها وأعلن فى الختام أن الاقتراحات التى نشأت عن تلك المناقشات ستعرض على الأمة على يد رسل متدبين لذلك فإذا قوبل المشروع بالاستحسان عين ممثلون للمفاوضة فى عقد معاهدة على القاعدة المقترحة .

وخلا هذا المنشور من الجزم يظهر أنه أضعف الحماسة التى استقبلت بها لجنة الوفـد المركزية فى القاهرة إعلان التسوية فى بادئ الأمر ولكن لمـا وصل الرسل الأربعـة إلى الإسكندرية فى ٧ سبتمبر قوبلوا بمظاهر الابتهاج والترحيب وأعقب وصولهم التفاؤل فى النفوس وأرسلت لجنة الوفد المركزية رسالة برقية إلى زغلول باشا أعربت فيها عن " ثقة البلاد كلها " بالوفد وعن الحماسة الغالبة على الجمهور . وظهر فى ذلك الوقت دلائل الفتور فى الجذب والدفع اللذين اعتورا علاقات البريطانيين والمصريين مدة من الزمان ولاحت تباشير المصالحة فى كل مكان .

صحيح أن الحزب الوطنى وآخرين من المتطرفين حملوا على التسوية المنوية حملة منكرة فى أول الأمر وقال الناقدون إن الاستقلال المنوى لمصر ليس استقلالا حقيقيا واحتجوا خصوصا لعدم إرسال السودان فى المشروع وقام فى مقدمة المعترضين أربعة من أمراء البيت الخديوى الذين وقعوا المنشور المذكور (وحـ ٢٣٣) فانتهزوا الفرصة ونشروا فى الجرائد فى ١١ سبتمبر سنة ١٩٢٠ تصريحا بأن آراءهم لم تتغير وأنهم لا يؤيدون اتفاقا يضيق نطاق استقلال مصر ولكن هذه المظاهرة لم تؤثر فى الجمهور تأثيرا يذكر . ولما رأى أولئك الأمراء أن تلك التصريحات وقعت وقعا حسنا عند الناس عموما تداركوا الأمر بأن نشروا كلاما يعفو أثر ما كانوا قد نشروه قبلا .

ولم يتصل رسل الوفد الأربعة بالعالم السياسى فى مصر مطلقا ومع ذلك بذلت العناية التامة حتى يكونوا فى عملهم كاملى الحرية مطلق الحركة . أما الخطة التى جروا عليها فكانت أنهم يدعون إليهم جماعات صغيرة من وجهاء المصريين المثلين لقومهم لكى يجتمعوا معا ويتناقشوا فى التسوية المقترحة فإذا عادت هذه الجماعات من عندهم أبلغت الأمر إلى جماعات أخرى فى الأقاليم فترد على الرسل الأربعة قرارات الموافقة والانضمام إلى القائلين بحيث لم يمض أسبوعان على وصول أولئك الرسل حتى اتضح أن أكثرية جسيمة من العناصر الممثلة للبلاد توافق على قاعدة المفاوضات التى عرضوها عليها . ولكن أهم الشهادات الناطقة بهذا الاستحسان العام شهادة الباقين من أعضاء الجمعية التشريعية فى اجتماع عقدوه لمحادثة أعضاء الوفد فى ١٦ سبتمبر وكان عددهم تسعة وأربعين عضوا فقرر قرار خمسة وأربعين منهم بالموافقة على الاقتراحات وامتنع اثنان عن إعطاء رأيهما وعارض اثنان فقط فيه . ولم يستطع عضوان آخران الحضور بنفسهما إلى الاجتماع فكتبا يعربان عن رأيهما بالموافقة على المشروع وعليه أيد المشروع سبعة وأربعون عضوا من الواحد والخمسين عضوا الباقين أحياء من أعضاء الجمعية التشريعية .

وبينما كان هـذا الاستحسان العام يسجل طلب تفسير بعض النقط الخصوصية فى المشروع مع الرجاء بأنه متى عاد الوفد الى لندن يحصـل على التأكيدات القطعية بشأن هذه النقط ، وأهم هذه النقط رغبة الناس إجماعا فى الحصول على دليل قاطع على إلغاء الحماية عند عقد معاهدة المحالفة .

(و) المقابلات الأخيرة مع الوفد المصرى فى لندن

وعاد الرسل الأربعة من مصر إلى باريس فى أوائل أكتوبر وانضموا إلى زغلول باشا وسائر زملائهم الذين بقوا فى أوربا . وفى آخر الشهر المذكور عاد الوفد كله بصحبة عدلى باشا إلى لندن واجتمع مرتين مع اللجنة قص فيهما الرسل الأربعة ما رأوه وخبروه فى مصر . وجرى البحث فى الحالة التى نجمت عن ذلك . وقد ظهر من أقوال الرسل التى جاءت مؤيدة للأخبار التى نشرتها الجرائد أن الرأى المصرى قابل شروط التسوية المنوية بالاستحسان ، وأن المساعى الكبيرة التى بذلت فى أول الأمر لإثارة المعارضة انتهت بالفشل التام . ولكن الرسل لم يغفلوا أن يرشحوا فى أذهاننا حينئذ أن الموافقة العامة على التسوية كانت مصحوبة ببعض التحفظات من جانب المصريين الذين كلموهم وأنهم أوصوا بأن يجتهدوا لكى يحصلوا على تعديل التسوية فى نقط منها . وكان أهم ما يرغبون فيه من هـذا القبيل تضييق اختصاصات المستشار المالى والموظف البريطانى فى وزارة الحقانية وإهمال الشرط الذى تضمنه البند الخامس من المذكرة وهو أن تنفيذ المعاهدة المنوية بين بريطانيا العظمى ومصر يتوقف على عقد اتفاقات مع الدول لإجراء التعديل اللازم فى نظام الامتيازات ، وأهم من ذلك إلغاء الحماية رسميا وأوردوا نقطا أخرى أقل أهميـة من ذلك فاتضح لنا أننا إذا أعدنا النظر فى هذه الأمور كلها اضطررنا إلى فتح باب المناقشة من جديد بعد ما اشتغلنا به معظم الصيف واتفقت آراء أعضاء اللجنة كلهم على أن السير فى هذا السبيل ضرب من العبث ولا سيما بعد ما أوضحنا لأعضاء الوفد أن كل اتفاق يتم بيننا وبينهم لا يمكن أن يكون نهائيا على كل حال . وإن كل ما يسعنا عمله هو أن نمهد الطريق للمفاوضات الرسميـة التى تدور فيما بعد . فلقيت

فكرة عقد المعاهدة على المبادئ التى تناقشنا فيها قبولا عند الرأى البريطانى والمصرى . أما النقط التى قدمت الآن فيمكن عرضها كلها على بساط البحث فى المفاوضات الرسمية هى وغيرها من النقط التى لابد من أن تعرض للبحث من الطرفين فحاولتنا أن نعين من الآن ما يقر عليه القرار أخيرا من هذه التفاصيل وإخر حتما البدء بهذه المفاوضات وقد يضر ضررا كبيرا فى نجاح سيرها أيضا .

وقد لخص اللورد ملنر رأى اللجنة فى بيان تلاه فى الجلسة الثانية التى حضرها الوفد فى ٩ نوفمبر وهو كما يأتى :

رأينا أنه يحسن أن تعقد هذه الجلسة قبل سفر الممثلين المصريين لجلاء الحالة وترك مجال للتعاون على العمل بينهم وبين اللجنة فى المستقبل .

ويظهر من الأخبار التى عاد بها إلينا السادة الذين رجعوا من مصر أخيرا أنها تدل على أن هناك جمهورا كبيراً يستحسن التسوية على القاعدة المبينة فى مذكرة أغسطس ولكنهم قالوا إن فى المذكرة نقطا يرغبون تعديلها وإنهم يرغبون أيضا فى إضافة شروط جديدة قبلما يعدوننا بتأييدهم لنا من غير قيد ولا شرط وإنى فى غنى عن الأسهاب فى الكلام على هذه النقط اليوم لأن أعضاء اللجنة مجمعون رأيا على أن لا فائدة من المناقشة فى التفاصيل الآن .

والمذكرة لم تدع أنها تتضمن غير تبيان المبادئ العامة التى يمكن أن يبنى الاتفاق عليها . وعلى كل حال لايكون الاتفاق إذا قر القرار عليه إلا نتيجة مفاوضات رسمية بين ممثلين معتمدين من الحكومة البريطانية والحكومة المصرية كما كنا نتوقع ذلك دائما . وفى تلك المفاوضات يمكن عرض النقط الجديدة التى قدمتموها على إثر زيارة بعضكم لمصر وغيرها من النقط التى يمكن أن يعرضها هذا الفريق أو ذاك . ومن المستحيل والمكروه أيضا أن تمنع الاقتراحات التى ليس فيها مناقضة واضحة لجوهر الاتفاق المبين فى المذكرة التى تحتاج فى حالتها الحاضرة إلى توضيح وإتقان قبلما تحول إلى معاهدة رسمية . ومن رأينا أننا إذا تعرضنا لهذه المناقشات من الآن لا نكون قد سهلنا حصول التسوية ، ولذلك يكون الأجدر بنا أن نجتنب الآن إبداء أى رأى فى النقط الجديدة التى عرضتموها أخيرا مع أننا نعتقد أنه يمكن الوصول إلى حل مرض بل لا بد من الوصول إليه حينما تدور المفاوضات القانونية .

والأمر الذى يهمنا الآن بعد أن بلغنا مابلغناه هو التأثير فى الرأى العام هنا وفى مصر حتى يستحسن التسوية على المبادئ التى استحسناها نحن وأنتم . وأعظم من ذلك كله أن نغرس ونقوى بكل وسيلة ممكنة أواصر الصداقة والثقة المتبادلة التى ساعدت مجادثاتنا هنا على إيجادها والتى يجب تعميمها بين الفريقين إذا شئنا أن تفضى مساعينا إلى الغاية المطلوبة ، فان ذلك كله أهم جدا من المناقشة فى التفاصيل . أما فيما يختص بهذه البلاد فاننا نؤمل أن تقرير اللجنة الذى نحن مهتمون بإنجازه بأسرع ما يمكن يؤدى إلى هذه الغاية ، ومما يماثل ذلك فى الأهمية أن تنتج مساعيكم فى مصر نتيجة مثل هذه ونحن نعترف لكم شاكرين عظم ماقمتموه من هذا القبيل حتى الآن . ولكن من الزين أنه لايزال هناك معارضة يجب التغلب عليها وأن فى مصر أناسا كثيرين لم يتشربوا روح الاتفاق بل لايزالون معادين لحسن التفاهم بين بريطانيا العظمى ومصر لسبب من الأسباب ، فهم يرتابون فى نيات هذه البلاد أو يدعون ذلك غير مدركين مقدار السخاء الذى تقابل به بريطانيا العظمى أمانى الشعب المصرى . وإنكم بتبديدكم سوء الظن وسوء التفاهم وغرسكم حسن الظن فى النفوس بدلها تعملون مالا يستطاع عمله بطريقة أخرى للوصول إلى التسوية التى نرغب فيها كلنا أشد الرغبة .

فرد زغلول باشا على هذا البيان بخطبة خلاصتها أنه شديد الرغبة كما نحن شديدو الرغبة فى إيجاد حالة موافقة للتسوية ولكن مساعيه فى هذا السبيل تضعف جدا إذا لم يستطع أن يعد المصريين شيئا من جهة التحفظات المطلوبة ، وبالأخص إذا كان غير قادر أن يقول للمصريين إن بريطانيا العظمى ألغت الحماية نهائيا . وقد أعاد القول الأخير مرارا وكرر هذه الآراء فى رسالة بعث بها إلى اللورد ملنر .

وكانت هذه آخر مقابلاتنا مع الوفد وقد غادر إنجلترا بعدها . ولابد لنا من القول إن مناقشاتنا كانت دائما على غاية المودة من البداية إلى النهاية ومع أننا افترقنا من غير أن نصل إلى اتفاق نهائى بل بقى كل فريق متمسكا برأيه فقد استنتجنا أن شروط الاتفاق المنوى وقعت وقعا حسنا جدا فى مصر سواء قوبلت بتحفظات أو بغير تحفظات ، وأن أكثر أعضاء الوفد — إن لم يكونوا كلهم — كانوا شديدى الثقة بأنها تقابل من مواطنيهم بالقبول التام أخيرا ، شديدى الرغبة فى تحقيق ذلك .

خلاصة عامة

نظرا إلى ماهية الموضوع الكثيرة التشويش والتركيب وإلى طول تقريرنا الذى قضت به الضرورة مع بذلنا الجهد فى حذف كل التفاصيل التى ليست بجوهرية منه نروم الآن أن نراجع أشهر خصائص الخطة التى نشير باتباعها والمراحل التى قطعناها حتى وصلنا إلى نتائجنا فنقول :

لما وصلنا إلى مصر وجدنا القلق والاستياء مستحوذين عليها وكانت الفتنة قد قمعت ولكن الهيجان لم يخف بل كان لا يزال يظهر بمظهر العنف الخطر عند فريق من المتطرفين . وكانت المطالبة تنهال من كل مكان " بالاستقلال التام " مبتدأ بإلغاء الحماية التى كانوا يقولون إنها تتضمن إبادة الجنسية المصرية ، ولكن يتوقع أنصار الحزب الوطنى هذا الاستنتاج كانوا يستشهدون برفض الحكومة البريطانية السماح للوزراء بالسفر إلى لندن بعد الهدنة وإبعاد زغلول باشا ورفاقه وازدياد عدد الموظفين البريطانيين منذ نشبت الحرب واستمرار الأحكام العسكرية . ثم إن البنود الأربعة عشر التى أعلنها الرئيس ولسن أثارت آمالا فى كل مكان ووعدت أمما أخرى شرقية بتقرير مصيرها والمصريون يحسبونها دونهم فزاد ذلك فى استيائهم واحتدمت الغيرة الدينية من جراء انكسار الأتراك وما حام حول مستقبل الخلافة من الريب والشكوك .

وأما من جهة البريطانيين فكانت الحالة على غاية الصعوبة إذ عدا كبيرا من الموظفين الواسعي الخبرة أحلوا مناصبهم من أقل الحرب وحل محلهم رجال جدد لا يعرفون إلا اليسير من النظام المتبع الذي حفظت به الرقابة البريطانية في عهد لورد كرومر من غير أن يجرح إحساس المصريين . نعم إن عمل الإدارة في زمن الحرب خليق بالشكر الجزيل ولكن الضرورة افضت إلى تقديم المصالح البريطانية على المصالح المصرية ولو بعض الشيء ، وإلى استخدام الوسائل الميسورة ولو لم تحل من الشدة مما ينفر منه شعب لم يكن ميله إلينا شديدا . ولما انتهت الحرب كان كثير من من المعالم القديمة قد زال وانقطع كل اتصال بالماضي ، وصارت الأحكام العسكرية ضربة لازب لحفظ النظام وللقيام بأعمال الإدارة وكان القنصل الجنرال الوكيل السياسي قد صار معتمدا سامياً وهو القائد العام أيضا . وظل الوزراء المصريون في مناصبهم لكن الجمعية التشريعية وقفت فكانت الإدارة في هذه الأحوال مضطرة أن تقوم بأعمالها رغما عن مقاومة تكاد تكون عامة ويكاد الموظفون أنفسهم يشتركون فيها وهم معتمد الحكومة في جانب كبير من عملها التنفيذي.

وإذا استنتجنا حال وصولنا أن هذه الحالة لا يمكن معالجتها بالرجوع إلى النظام الذي كان متبعا قبل الحرب ، ولا بإصلاح إداري محض بل لابد من تغيير جوهري يناسب الأحوال الجديدة . ولكن الهياج الذي ثار على "الحماية" زاد الصعوبة في إيجاد سياسة يقبل بها المصريون وتصان بها المصالح البريطانية فان كلمة " الحماية " صارت عنوان الاستعباد في أذهان المصريين ، وأصروا على أن معناها هو المعنى الذي فهموه لها فعاد الجدال في هذا الموضوع ضربا من العبث واتضح لنا والحالة هذه أنه لا يمكن أن نصل إلى تسوية بالاتفاق مالم نتخذ خطة أخرى .

ومن حسن الحظ وجدنا أن المحادثات غير الرسمية التي دارت بيننا وبين أناس من أقطاب مصر تقوى الأمل أن تسوية مثل هذه ليست مما يستحيل الوصول إليه على مبادئ جديدة فقد اتفقت كلمتهم على أنهم يرفضون كل حالة سياسية منحطة توجبها عليهم الحكومة البريطانية ولكنهم يرحبون بمعاهدة تحالف تعقد بين الفريقين باختيارهما تقرر استقلال مصر وتنيل بريطانيا العظمى كل التأمينات والضمانات التي تراد من الحماية بالمعنى الذي نفهمها به نحن ، وانحصر أكثر عملنا بعد ذلك في فحص هذا الأمر الذي حسبناه محتملا . وكان غرضنا دائما أن نجد قاعدة لمحالفة توضع فوق كل المجادلات على الألفاظ والعبارات وتكون الحد الوحيد النهائي للعلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر .

وليس في اعتراف بريطانيا العظمى باستقلال مصر شيء جديد . فقد عنيا أشد العناية كل مدة احتلالنا لمصر باحترام وحدة مصر كأمة تحت سيادة سلطان تركيا . ولما ألغينا السيادة التركية فضلنا بعد إنعام النظر أن على حمايتنا لمصر على أن نضمها أو نجعلها جزءا من الإمبراطورية البريطانية . وقد جددنا وعدنا دائما باعطاء مصر الحكم الذاتي ومن رأينا أن الوفاء بهذا الوعد لا يمكن تأجيله والروح الوطنية المصرية لا يمكن إطفاؤها وقد يمكن قمع ما يبلغ درجة العنف من مظاهرها ولكن الحكم على بلاد أهلها مظهرون العداء لنا يتهمونا بنقض عهودنا ، عمل شاق مكروه لدى الذين يشتركون فيه ولدى الشعب البريطاني المسئول عنه .

غير أن هناك مصاعب هائلة تعترض كل تصريح فإني لم يقبل كل السلطة إلى أيدي مصرية . وهناك مصالح بريطانية جوهرية لابد من الاحتفاظ بها ولا بد أيضا من حماية عدد كبير من الأجانب المتوطنين في مصر وحماية حقوقهم . ووجود هؤلاء في مصر يجعل مركزها مختلفا عن مركز غيرها من البلدان الشرقية ويزيد المسألة تعقيدا .

أما المصالح البريطانية الجوهرية فهي أن المواصلات الإمبراطورية العظيمة التي تخترق الأراضي المصرية يجب ألا تهدد بخطر سواء كان باضطرابات داخلية أو باعتداء أجنبي وأن تكون ميسورة في زمن الحرب وللأغراض الضرورية في زمن السلم وألا تعود إلى مصر منافسة الدول التي تتنافس على التفوق فيها . وأخيرا ألا تجرى مصر المستقلة على سياسة خارجة تكون معادية للإمبراطورية البريطانية بجهة بها . ولذلك فان كل معاهدة تعقد بيننا وبين المصريين يجب أن تضمن المركز الخاص للدوب البريطاني في مصر وتمكننا من إبقاء قوة داخل الأراضي المصرية لحماية مواصلاتنا الإمبراطورية وتتخذ التأمين الكافي على أن السياسة المصرية تكون مطابقة لسياسة الإمبراطورية البريطانية .

ثم إن حماية الحقوق الأجنبية مشكلة أشد تعقيدا فهذه الحقوق مضمونة الآن بالامتيازات ولكن الامتيازات أعظم كل القيود التي تشكو منها مصر الآن (انظر وجه ٢٣٣) فان تعدد القضاء الناتج عنها والتسهيلات التي تخولها للرجال الذين ليس لهم جلسية معينة للنجاة من المحاكم الأهلية كل ذلك مشأكل تمنع حفظ القانون والنظام في حين أن إعفاء الأجانب من الضرائب المقررة غير أموال الأطيان وعوائد الأملاك يشل يد الحكومة إذا أرادت أن تزيد إيراداتها لأنه يستحيل عمليا فرض ضرائب على المصريين و يعفى الأجانب منها ولذلك بقيت الحكومة زمانا في الماضي مضطرة أن تضيق على بعض فروعها المهمة كالتعليم العمومي والصحة العمومية مع أن ثروة البلاد تزداد بسرعة وموادها كثيرة تكفي لكل حاجات حكومة منظمة وفي زمن الحرب لم يتيسر الحصول على إيراد كاف للخزينة إلا بضريبة خصوصية فرضت بواسطة الأحكام العسكرية .

فاتضح لنا أنه ما من حكومة مصرية تستطيع أن تكون مستقلة إلا بعد إزالة هذه القيود و إذا تركت وزارة مصرية تعاني مصاعب هددت الإدارة الحالية بتوقيف دولاب أعمالها فيكون ذلك بمثابة القضاء عليها الفشل . وترامى لنا أنه إذا بقيت الامتيازات فالمرجح كل الترجيح أن الحكومة المصرية تعرض لضغط تتبارى فيه السلطات الاجنبية يمكن أن ينشلها إذا لم تؤيدها بريطانيا العظمى . فيرى من ذلك جليا أن مصلحة مصر تقتضي إلغاء الامتيازات وإعادة تنظيم المحاكم المختلطة حتى تقوم مقام المحاكم القنصلية فتنظر في القضايا الجنائية التي تتعلق بالاجانب كما في القضايا المدنية . ولكن تحقيق ذلك لا يتيسر إلا بواسطة بريطانيا العظمى . وهي لا تتوقع أن تدع في جعل الدول تتنازل عن امتيازاتها الحاضرة إلا إذا كانت بحيث تستطيع

ان تؤكد لهم أن مصر تبقى قادرة على إيفاء ما عليها من الديون وإن أرواح الأجانب وأموالهم فى أمان ولذلك وجهنا اهتمامنا إلى الحصول على مركز مثل هذا لبريطانيا العظمى يمكنها من اعطاء التأكيد اللازم . ولكى يحصل هذا الغرض ينبغى أن يكون فى المعاهدة بند يخول لبريطانيا العظمى حق التدخل فى التشريع الذى يتناول الأجانب ويخولها أيضا قسطا من الرقابة على الإدارات التى لها تأثير مباشر فى المصالح الأجنبية .

وإذا استثنينا هذه الاحتياطات اللازمة لمصالح بريطانيا العظمى الخاصة وحماية حقوق الأجانب فإننا نرى أن تعاد حكومة مصر فعلا إلى ما كانت عليه نظريا مدة احتلالنا أى حكومة مصرية للمصريين، ولنا ثقة كافية بأعمال الإصلاح التى تمت فى الأربعين سنة الماضية تحملنا على الاعتقاد بأن هذا السبيل يمكن السير فيه الآن ونحن واثقون بنجاحه . ولكن يجب أن نعمل به بكل جوارحنا وبروح الحب والرخاء . ولا شىء يحتمل أن يؤدى إلى الفشل مثل أن تقيد هذه السياسة بقيود كثيرة تدل على أن صاحبها موجس شرا وتشوه مبدأ الاستقلال المصرى وتوجد الريبة فى صدق نياتنا وتفسد علينا غرضنا الأصلى وهو إعادة الثقة المتبادلة والمؤازرة الأكيدة بين البريطانيين والمصريين .

ولا نحاول اخفاء اقتناعنا بأن مصر لم تعد بعد قادرة على الاستغناء عن المساعدة البريطانية فى ادارتها الداخلية . ولكن المصريين يعلمون ذلك ومتى أيقنوا أن المسئولية واقعة عليهم وحدهم لا يسرعون للاستغناء عما لا يستغنى عنه من مساعدتنا اللازمة لنجاح بلادهم وحسن إدارة حكومتهم . ومما يزيدهم إيطاء فى ذلك علمهم أنهم إذا فشلوا فى أمر لم يعد يمكنهم أن يحتجوا بأن فشلهم كان لاثارهم بأمر البريطانيين ، ولعلم وزرائهم أن الأعمال الحسنة التى يعملها الموظفون البريطانيون فى الحكومة يعود الفخر بها إلى أولئك الوزراء العقلاء الذين أبقوهم فى وظائفهم . وعندنا أن اباءنا كلا يفخر فخرا تاما متى اقتنع المصريون بأن غرض السياسة البريطانية هو مساعدتهم لينالوا الاستقلال الذى يرمون إليه لا أن يحولوا فى سبيلهم لكى لا ينالوه . وقد وضع هذا الاعتقاد فينا بعد الذى اختبرناه بأنفسنا فى الأخذ والعطاء بيننا وبين المصريين الممثلين لقومهم واتصال حبل الوداد بيننا وبينهم فإنهم لما وثقوا بخلوص نيتنا أظهروا حسن استعدادهم حالا لتقدير رأينا قدره وللاعتراف بمصالح بريطانيا الخصوصية فى مصر بما هم مدينون لها به من الشكر على أعمالها الماضية فى البلاد وعدم استغنائهم عن مساعدتها لهم على حفظ سلامتها واستقلالها . ومع تضعف عزيمتنا لأنهم ليسوا كلهم مستعدين للتقيد بلا شرط ولا استثناء بكل نقطة من نقط التسوية التى عاونونا على استنباطها ، فلا ريب عندنا فى أنهم مواظبون بكليتهم على أعظم مزايا تلك التسوية وأنهم شديدو الرغبة فى حمل أهل وطنهم على قبولها . والظاهر لنا أن الرأى العام متجه الى هذه لا محالة . وقد قل ما كان من الجفاء والحقد وضعفت الدعوة العنيفة التى كانت غالبة إلى عهد قريب ومالت البلاد إلى الهدوء والسكون فالوقت ملائم لإقرار علاقات بريطانيا العظمى ومصر على قاعدة موافقة دائمة وهى قاعدة المعاهدة التى تقرر لمصر استقلالها وتضمن لبريطانيا العظمى مصالحها الجوهرية . ومزية ذلك لبريطانيا العظمى ومصر ظاهرة . أما لبريطانيا العظمى فلانه يحدد مصالحها تحديدا واضحا ويقررها فى معاهدة يقبلها المصريون فلا ينازع فيها منازع بعد ذلك ، وأما لمصر فلأنه يزيلها شعان بريطانيا العظمى لسلامتها واستقلالها . فنصيحتنا لحكومة جلالة الملك هى أن تشرع بلا إبطاء زائد فى مفاوضة الحكومة المصرية لعقد معاهدة على المبادئ التى حددناها ، وعندنا أن إضاعة هذه الفرصة مصيبة عظيمة .

هذا ونروم فى الختام أن نسطر شكرا لسكرتيرى اللجنة ونضرب عن تقديرنا لمقدماتهما التى لا تثمن حق قدرها . فإن المستر ا . ب . لويد أوفما اعتزل خدمة الحكومة بعد خبرة سنين عديدة فى مصر ووزارة الخارجية البريطانية وذلك قبل أن تشرع اللجنة فى عملها بقليل ولكنه أذعن إلى إلحاح رئيسنا عليه ورضى أن يصحبنا إلى مصر ويكون سكرتيرنا الأول فيها مع أنه كان المفهوم فى أول الأمر أن واجبات أخرى لا تسمح بالبقاء فى هذه الوظيفة طويلا بعد عودتنا إلى إنجلترا وقد استفدنا منه فوائد عظيمة مدة إقامتنا بمصر لمعرفته التامة بالبلاد وأهلها وبجميع دوائر الحكومة ، ولما له من المكانة عند البريطانيين والمصريين معا .

ولما تركنا المستر لويد فى شهر مايو اجتمع شغل السكرتارية كله على المستر ا . م . ب . انجرام من موظفى وزارة الخارجية البريطانية وكان قد صحبنا إلى مصر بوظيفة مساعد للمستر لويد وسكرتير خصوصى للورد ملنر وكانت واجبات وظيفته فى الأشهر الستة الماضية ثقيلة شاقة ولكنه قام بها بهمة كبيرة وغيرة متقدة ومقدرة وكفاءة ، ونحن مدينون له دينا كبيرا على مساعدته لنا

الإمضاءات :

ملنر

رتل رود

أوين توماس

مسل ج . ب . هرست

ج . ا . سپندر

٩ ديسمبر سنة ١٩٢٠

قرار الحكومة البريطانية

دار الحماية

القاهرة فى ٢٦ فبراير سنة ١٩٢١

إلى حضرة صاحب العظمة السلطان بسراى عابدين

يا صاحب العظمة

لم أتأخر عن إبلاغ حكومة جلالة الملك الرأى الذى أبديتموه عظمتكم مرارا عن ضرورة وصول الحكومة إلى قرار فى موضوع اقتراحات اللورد ملنر يتفق مع أمانى مصر والشعب المصرى تلك الأمانى التى اشتهر عطف عظمتكم عليها .

ويسرنى الآن أن أبلغ عظمتكم قرار حكومتى . وإنى متأكد أن هذا القرار يطابق رأى عظمتكم ويسهل المهمة العظيمة الشأن التى عهد فيها إلى عظمتكم وهى تعيين وفد رسمى لأجل الشروع فى تبادل الآراء مع حكومة جلالته فيما يختص بالاتفاق المنوى عقده .

وإنى أود بصفة خاصة أن أوجه نظر عظمتكم إلى روح حسن النيـــة الذى أظهرته حكومتى بقبولها التساهل فى أمر إلغاء الحماية قبل المفاوضات الرسمية .

وستقدرون عظمتكم أن هذا التساهل الكبير دليل صريح على الأهمية التى تعلقها حكومتى على إقامة علاقاتها مع الشعب المصرى على أساس ودى دائم .

وهذا هو نص قرار حكومتى الذى كلفت إبلاغه إلى عظمتكم :

"إن حكومة جلالة الملك بعـد درس الاقتراحات التى اقترحها اللورد ملنر استنتجت أن نظام الحماية لا يكون علاقة مرضية تبقى فيها مصر تجاه بريطانيا العظمى. ومع أن حكومة جلالته لم تتوصل بعد إلى قرارات نهائية فيما يختص باقتراحات اللورد ملنر ، فإنها ترغب فى الشروع فى تبادل الآراء فى هذه الاقتراحات مع وفد يعينه عظمة السلطان للوصـول ، إذا أمكن ، إلى إبدال الحماية بعلاقة تضمن المصالح الخصوصية التى لبريطانيا العظمى وتمكنها من تقديم الضمانات الكافية للدول الأجنبية وتطابق الأمانى المشروعة لمصر والشعب المصرى" .

وإنى أغتنم هذه الفرصة فأكرر لعظمتكم تأكيد احترامى الفائق .

اللنبى